المركز العلمي للدراسات السياسية
The Accademic Centre for Political Studies

المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي

رؤية من منظور عربي وإسلامي

أ. د. سيف الدين عبدالفتاح
د. محمد الحسن مكاوي
أ. د. صالح جواد الكاظم
د. محمد النجفي
أ. د. محمد أحمد صقر
أ. د. محمد صفي الدين خربوش
د. نصر محمد عارف

تحرير: أ. د. محمد صفي الدين خربوش

المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي

رؤية من منظور عربي وإسلامي

أ. د. سيف الدين عبدالفتاح — د. محمد الحسن مكاوي

أ. د. صالح جواد الكاظم — د. محمد النجفي

أ. د. محمد أحمد صقر — أ. د. محمد صفي الدين خربوش

د. نصر محمد عارف

تحرير: أ. د. محمد صفي الدين خربوش

المركز العلمي للدراسات السياسية

The Accademic Centre for Political Studies

المساعدات الخارجية والتنموية
في العالم العربي

المركز العلمي للدراسات السياسية

ص.ب : ٢٣٥١ عمان ١١٩٥٣ الأردن

فاكس ٠٥١٩١٠٧-٦-٩٦٢+

البريد الإلكتروني: acps@acps.edu.jo

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (١٢٠٩/٦/٢٠٠١)

رقم التصنيف : ٣٣٨.٩١٥٦

مساع‍ـ المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي: رؤية من منظور عربي وإسلامي/ سيف الدين عبد الفتاح وآخرون ـ عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١.

(   ) ص

ر.أ (١٢٠٩/٦/٢٠٠١)

الواصفات/ التنمية الاقتصادية والاجتماعية// البلدان العربية// السياسة التنموية// /المعونات الاقتصادية/

* ـ تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من دائرة المكتبة الوطنية

(ردمك) ISBN 9957-416-01-5

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة أوراق علمية أعدت للمشاركة في مؤتمر حول موضوع هذا الكتاب. ولكن لظروف خاصة لم يتم عقد المؤتمر. وتقرر إصدار هذه الأوراق كمؤلف علمي يحمل عنوان هذا الكتاب

قائمة المحتويات

الصفحة

توطئة المحرر

يتناول هذا الكتاب موضوع دور المساعدات الخارجية في تنمية العالم العربي من خلال سبعة فصول تتناول العلاقة بين الإسلام والتنمية ، وأوجه التخلف ومشكلات التنمية في العالم العربي من وجهة نظر إسلامية ، ودراسة حالة لإسهام منظمة إسلامية غير حكومية في التنمية في الدول العربية ، ودور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج التكيف الهيكلي : مع إشارة خاصة للحالة السودانية ، وحدود العلاقة بين السيادة القطرية والمساعدات الخارجية ، والأبعاد الثقافية للمساعدات الخارجية للعالم العربي ، والمحددات السياسية لفعالية المساعدات الخارجية للتنمية في العالم العربي .

وقد كان مرد إعداد هذا الكتاب إلى الرغبة في تقديم تحليل موضوعي للعلاقة بين المساعدات والتنمية في العالم العربي من وجهة نظر إسلامية دون أن تعني وجهة النظر هذه التغاضي عن الجانب الموضوعي في الدراسات التي يضمها هذا الكتاب .

ونود أن نلفت النظر أنه كان من المقرر أن يتضمن هذا الكتاب رؤية أوروبية تسمح بإجراء المقارنة المفيدة بين الرؤيتين الإسلامية والأوروبية بيد أن تعقيدات إدارية قد حالت دون إعداد الرؤى الأوروبية بحيث يصدر هذا الكتاب باللغتين العربية والإنجليزية متضمناً الرؤيتين العربية - الإسلامية و الأوروبية .

يتناول سيف الدين عبد الفتاح في الفصل الأول العلاقة بين الإسلام والتنمية من وجهة فكرية نظرية عميقة محلّلا طبيعة هذه العلاقة وفق حجج أنصار التنمية ومريديها عارضاً لعدد من التجارب التنموية في العالم الإسلامي .

ويقدم محمد صقر تحليلاً إسلامي السمات لطبيعة التخلف في العالم العربي والمشكلات التي تكتنف تحقيق التنمية ، ويرى إمكانية تحقيق التقدم والتنمية من خلال الاسترشاد بالمعايير الإسلامية .

ويعرض محمد النجفي دراسة حالة مستفيضة للدور التنموي الذي تقوم به إحدى المنظمات الإسلامية في الدول العربية مدللاً على ذلك بالإحصائيات والأشكال البيانية المعبّرة .

ويقدم محمد الحسن مكاوي تحليلاً نقدياً لدور المساعدات في إطار سياسات ما اصطلح على تسميته ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي من خلال عرض الخبرة السودانية في هذا المجال.

ويعرض صالح جواد الكاظم من وجهة نظر قانونية حدود العلاقة بين المساعدات الخارجية والحفاظ على سيادة الدول ويجيب على التساؤل المهم : هل تعتبر الشروط المرتبطة بالمساعدات انتقاصاً من السيادة القطرية للدول المتلقية للمساعدات ؟

ويقدم نصر عارف تحليلاً للمضامين الثقافية المرتبطة بالمساعدات الخارجية ويوضح كيفيه تأثير هذه المساعدات على القيم الثقافية في الدول المتلقية للمساعدات .

ويعرض محمد صفى الدين خربوش للمحددات السياسية التي يتوقف عليها مدى قدرة الدول المتلقية للمساعدات على الاستفادة منها في تحقيق التنمية .

ولا نبالغ إذا ذكرنا أن هذا الكتاب يمثّل إضافة إلى المكتبة العربية في هذا الموضوع ، حيث يقدّم رؤية مغايرة للرؤى السائدة حول المساعدات و سياسات الإصلاح وأسباب التخلف وعوامل التقدم ، دون أن يتخلى عن الموضوعية العلمية الضرورية في مثل هذه الدراسات.

والله نسأل أن يكون هذا العمل عند حسن ظن القارئ العربي والإسلامي وان يكون بداية لدراسات أخرى حول هذا الموضوع.

وعلى الله قصد السبيل

المحرر

محمد صفى الدين خربوش

القاهرة في فبراير / شباط ٢٠٠١م

الفصل الأول

الإسلام والتنمية

د.سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل

مقدمة : دراسة استكشافية : محاولة لضبط العلاقة بين الإسلام والتنمية

من أصعب الموضوعات التي يمكن البحث فيها ، تلـــك الموضوعـــات ذات الطابع المفتوح ، ويحار الباحث في الكيفية التي يدخل بها إلى موضوعه ، وتـــتزاحم الأفكار ، وتتعدد المداخل ، وتنتقل الحيرة وتزداد من جرّاء أدبيـــــات كتبـــت في الموضوع ، كل منها اقترب من زاويته ، واقتصر عليها ، رغم التصديـــــر بـــذات العنوان ، وهى أمور كلها مشروعة ، إلا أنها تضيف إلى البـــاحث ضمـــن هـــذه المساحات المفتوحة من البحث حيرة على حيرته.

ومن ثم كان على الباحث استكشاف الدراسات المختلفة التي كُتبت حـــول وعن وفى هذا الموضوع، ومن قراءة عينة أولية منها ، اُكتشف من خـــلال ذلـــك الاستطلاع أننا مازلنا في حالة تفرض علينا البحث فيما قبل الولوج إلى الموضـــوع في ذاته ، وأن "الحالة البحثية"[(١)]، إن صح هـــذا التعبـــير في حاجـــة إلى رصـــد استكشافي، يقوم بعناصر دراسة الجدوى البحثية والمنهجية لمثل هذه الموضوعات .

كان علينا منذ البداية أن نكشف ونستكشـــف الإشـــكالات الحقيقيـــة لا المتوهمة في إطار بعض الاقترابات التي اتسمت بقدر كبير من الافتعال والانفعـــــال والإغفال ، وقطعت ما يفرض أن يُصل ، وأوصلت ما يجب أن يفصل ، وتحركـت ضمن عمليات اتصال وانفصال من غير هدى بحثي أو معايير حاكمـــة وأصـــول ضابطة .

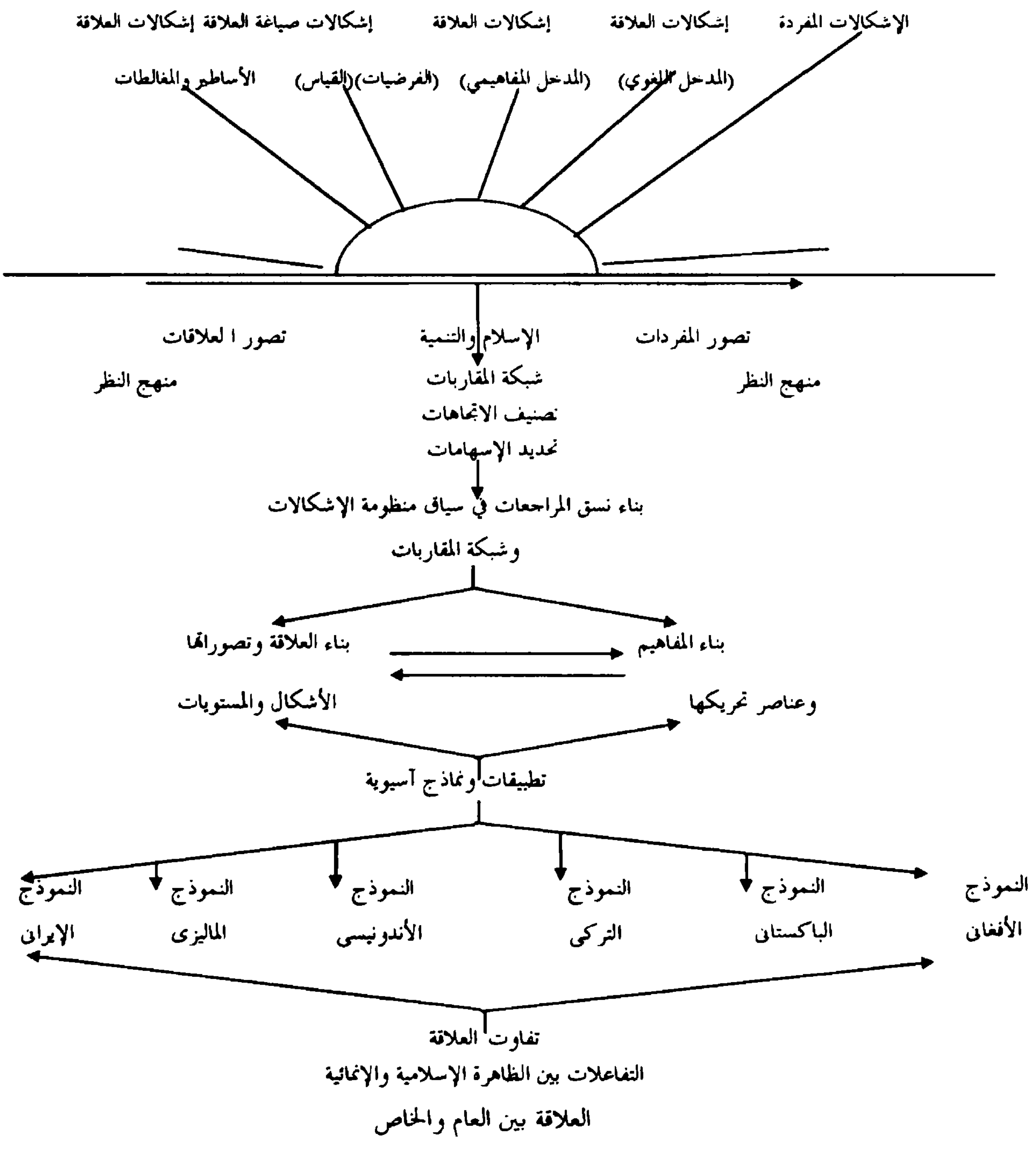
وكان علينا كذلك أن نجسِّد تلك الإشكالات في مقاربات أعانت البـــاحث في كشف واستكشاف جوانب الموضوع وعناصره ، مقاربات متعددة كل منـــها حمل من المفاتيح للفهم لجوهر العلاقة وطبيعتها ، وأصولها وفروعها ، ووســـائطها ووسطها ، وغاياتها ومقاصدها . وبدا أمامنا فيض من المقاربات ، أبقينـــا علـــى بعضها واستبعدنا الكثير ، لأسباب تتعلق بسعة البحث وقدرة الباحث ، و لم تكـــن المقاربات التي أثبتناها إلا عينة محدودة من إسهامات أكـــبر و لم يكـــن أمامنـــا إلا الاصطفاء منها ما يوضح المقصود ويحدده وما يحرك التفكير نحو عنــــاصر نظـــن أهميتها في دراسة العلاقة ، من دون أن يعنى أن في استكمال منظومـــة المقاربـــات وشبكتها فيه من الخير الكثير لدراسة موضوع شديد الأهمية والخطورة مـــن مثـــل "العلاقة بين الإسلام والتنمية" .

وفى إطار النظر في الإشكالات وتحديدها ، والمقاربـــات واســـتعراضها في

البحث عن مفاتيحها ومفاصلها ، واستثمار كل منهما كـــان علينـــا أن نقـــدم مؤشرات حول أصول المراجعات في محاولة للضبط المنهجي والبحثي لرؤية العلاقـة بين الإسلام والتنمية.

ثم أخيرا استعراض تطبيقات في إشارات لنماذج آسيوية نحاول الاســـتدلال منها على إشكالية العلاقة بين الظاهرة الإنمائية والظاهرة الإسلامية .واختتمنا هـــذا البحث في إطار الجمع المتفاعل بين الاســـتفادة مـــن الإشـــكالات والمقاربـــات والمراجعات، بالحديث عن العام والخاص في النماذج الآسيوية في إطار يسمح برؤية وسط هذه العلاقة الممتد مع اختلاف الزمان والمكان والإنسان ، ونوضح خريطـــة البحث الجامعة لهذه المستويات البحثية ضمن الشكل التالي :

خريطة البحث الجامعة بين
الإشكالات والمقاربات والمراجعات والتطبيقات
لجوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية



أولا : إشكاليات العلاقة بين الإسلام والتنمية : محاولة للتحديد:

في إطار ما ذكرناه آنفا حول ما يثيره موضوع " الإسلام والتنمية" من إشكالات ، وحيث إن جوهر الاهتمام في هذا الموضوع يتحدد بالحديث عن " الإسلام والتنمية " ، لا الحديث في هذه العلاقة . ذلك فإن موضوع الرؤية الإسلامية للعملية الإنمائية هي من الأمور التي تستأهل بحثا مستفيضا ومتأنيا ، كما أنه ليس جهد فرد ، وغاية هذا البحث أن يتحدث عن إشكالات مختلفة ومقاربات متنوعة ترتبط بهذه الإشكالات .

ويمكننا تصنيف هذه الإشكاليات إلى أربعة مستويات :

المستوى الأول : الإشكاليات المفردة ، والتي تتعامل مع الظاهرة الإنمائية[٢] بإشكالاتها على حدة والظاهرة الإسلامية بإشكالاتها الأخرى [٣]. والإشكالات المتعلقة بكل منهما بما يغطى مستويات التعامل المنهجي (**منهج النظر والذي يتعلق بالرؤية الكلية والزوايا المختلفة للنظر – ومنهج التعامل الذي يحدد الظاهرة وأهم عناصرها ، ومفاصلها وغير ذلك من أمور – ومنهج التناول الذي يحدد الظاهرة بعينها في محاولة للبحث عن الأدوات المختلفة ومدى كفاءتها وقدرتها ولياقتها لدراسة الظاهرة وتناولها للبحث والتحليل والتفسير**).

مفهوم التنمية من المفاهيم الإشكالية ، وأهم مواضعه الإشكالية تنصرف إلى أن محدوديته حبست المفهوم في مراحله الأولى ضمن "القمقم" الاقتصادي ، ثم تحرك المفهوم ليشمل الحياة بأسرها ليصف نمط حياة بأنه متقدم أو في نمو ، أو سائر في طريق التنمية، فتشمل كافة الجوانب فانساح إلى الدرجة التي يمكن دراسة كل شئ باعتباره تنمية [٤].

وهذا المفهوم وفق ما آل إليه تحرك ليحتل مساحات واسعة من الحقول المعرفية ، وظلت التخصصات المختلفة تدعى وصلا به وأفردت له ليس فقط الدراسات ، بل جعلته أحد فروعها " التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية ، التنمية السياسية ، التنمية الثقافية ، التنمية الأخلاقية..الخ" ، ولذلك وصف هذا الحقل باعتباره أحد نماذج الدراسات البينية التي انتشرت على حواف العلوم المختلفة واحتل مفهوم التنمية مكانه معتبرة فيها[٥].

مفهوم التنمية مفهوم منظومة ، مفهوم عائلة يرتبط بشجرة ، إلا أن شجرته كانت من نوع غريب تخرج كل مرة مفهوما أكثر انتشارا ، بينما يتوارى الآخر

وربما يعاود الظهور . وفي كل الأحوال ظلت المفاهيم تعبر عن معان متقاربة في هذا المقام ، المفهوم باعتباره منذ ظهوره واحدا من أهم المفاهيم الحضارية الكبرى اقترن بجملة مفاهيم إلا أنه كان الأوفر حظا في الانتشار ، وكذا الأكثر قدرة على مد مساحاته إلى كامل المساحة والساحة الحضارية أو يكاد (٦).

المفهوم صار واحدا من أهم المفاهيم الفاعلة التي يقاس بها تصنيف الأمم و الدول في سلم التصاعد " النمو والتنمية " ، ودرك الهبوط والتخلف والتأخر ، واقترنت به قضايا مثل " معدل التنمية "، مقياس التنمية، الدول النامية، الدول الآخذة في النمو ، الدول المتقدمة الدول المتخلفة ، وأحدثت هذه التصنيفات حوارا تحول إلى صراع حول الأسماء والمسميات ومدى انطباقها وتضميناتها المتحيزة ، وكوامنها الأيديولوجية.

المفهوم كشأن المفاهيم الحضارية (٧) تضمن رؤية للعالم (٨) رغم أنه اقترن منذ بدايته (بعمليات - وإجراءات - وآليات - ومراحل وخطوات ..) وغير ذلك. إلا أن المفهوم بدا مع احتلاله مساحات أكثر اتساعا من "مساحة الاقتصاد" بدا يتعامل مع أسئلة مهمة من النوع الوسيط بل و الأسئلة الكلية : فانتشرت جملة من الأسئلة المهمة التي تعكس في مكنونها " رؤيه " و " موقفا " من العالم ، التعامل فيه، والتفاعل معه ، والتأثر به ، والعالم الأفضل . وصارت التنمية ترجمة لما يمكن تسميته بالمجتمع الفاضل (٩) وعمليات السعي لتحصيله وبلوغ أهداف التنمية ومقاصدها.

المفهوم الخاص بالتنمية ، يصلح عليه الوصف الذي يؤكد أنه ضمن منظومة مفاهيم تعملقت ، وبدت مرهوبة الجانب ، ذات هيبة لكل من يتعامل معها ، القوة على أرض الواقع تفرض محتواها ، وتفرض آلياتها (١٠).. ومن هنا فقد امتلك المفهوم حجية الانتشار والذيوع وما يعكسه من علاقات قوة وشبكة تزكي نموذجا حضاريا ، وتستبعد نماذج أخرى ، الأمر هنا يتعلق بمفهوم تعلق في بعض جوانبه بحالة تبشيرية ، لا يدانيه مفهوم آخر أو يقترب منه إلا مفهوما الديمقراطية وحقوق الإنسان (١١).

إن المفهوم لا تتطور فقط عناصر النظرة إليه بل تتطور كذلك أصول التعامل ، والتي تتعامل مع مفاهيم تنمية ، وظواهر متعددة ، وظاهرة ذات وسط شديد التشابك في ظل مجالات متعددة . الظاهرة الإنمائية على أهميتها لا تزال في حاجة لدراسات متجددة ومتعددة.

أما الظاهرة الإسلامية فتحيط بها من عناصر الافتعال والانفعال والإغفال ما يستحق التنويه ، والإطار المفاهيمي المشوه الذي يحيط بها ، **مفهوم الأصولية مثلا** وطبيعة النظرة إليها منهجا وتعاملا وتناولا ، وقد أوضحنا ذلك في بحث مستقل لا يسعنا إلا الإحالة إليه في هذا المقام (١٢).

المستوى الثاني : من الإشكاليات التي ترتبط بالنظر في العلاقة ، وأول مداخل النظر لإشكالية العلاقة بين الإسلام وما يمثله من إطار عقيدي يحمل منظومة من القيم ورؤية للعالم ، والتنمية باعتبارها مفهوما يشير إلى عمليات تعنى بترقي الجماعة السياسية في كل المجالات السياسية، في كل المجالات المختلفة .هو الإشكال اللغوي ، لا باعتبار إفراد كل مفهوم منهما (الإسلام) و (التنمية) بالدراسة ومعانيهما اللغوية ، ولكن الإشكال اللغوي يكمن في الجمع بينهما عطفا من خلال حرف "الواو".إن الوسط الذي أحاط بدراسة هذه العلاقة وعدم تحديد زاوية معالجتها ، جعل حرف الواو يمثل إشكالية في حد ذاته ، هل هو يعنى مدخل الارتباط ، أم مدخل المغايرة ؟ وهل يعبر عن حرف العطف بالاختيار بينهما التنمية أو الإسلام ، التنمية أم الإسلام ؟ إشكال تثيره الدراسات الغربية التي تسمت بهذا الاسم لتحكم عناصر المغايرة بين الأمرين في إطار صناعة الصورة (**الإسلام جامد غير متطور ، ضد التقدم ، وعقبة في طريق التحديث ،ومناقض للحداثة ، وهو عامل غير موات للتنمية**). تلبيسات يحركها ذلك الإشكال اللغوي (١٣).

المستوى الثالث : يرتبط بإشكالية العلاقة بين الإسلام والتنمية ، وفى هذا المستوى نعالج هذه الإشكالية على المستوى المفاهيمى لا باعتبارهما مفردتين (**الإسلام /التنمية**) ، ولكن باعتبار العلاقة.

ندخل لهذا المستوى من مدخلين:

الأول : يعالج أساطير تحيط بقضية العلاقة وما تتركه من آثار في النظر والتحليل والتفسير .

الثاني : يتناول جملة من المغالطات تؤثر في إدراك وتصور هذه العلاقة ضمن المنفعل والمفتعل والمغفل.

من الأمور التي توضح الإشكالات بالعلاقة بين الإسلام والتنمية البحث في كيف أحاطت بالتنمية جملة من الأساطير ، وقدر من المغالطات وهذا بدوره

انتقل للعلاقة بين الإسلام والتنمية ؟ ، بل بدت هذه المغالطات والأساطير حينما تحولت التنمية ضمن خطابات كثيرة وأدبيات غربية إلى أسطورة الأساطير ، وتحولت أقرب ما تكون من عملية تتطلب سعيا ووعيا ،إلى أيديولوجية تحاول الترويج لذاتها ، ولرؤى تابعة لها ونابعة منها.

فالتنمية كمفهوم "ينطوي دائما على فرضية حول جوهر الصيرورة والتغير والترقي " إلا أنه مع إكسابه واكتسابه معاني اقتصادية ووظائف سياسية وجدالية، بل وأيديولوجية ، تبدل الأمر ، وتجلى ذلك في التمييز الذي لا يفتأ يتردد بين التطور والنمو ، سواء في تمجيد التنمية أو في نقد "أسطورة "التنمية ، و"دين" التنمية و"أوهام" التنمية (١٤) .. إن المصطلح يشكو على ما يبدو على حد قول البعض من " خطيئة أصلية" ، خطيئة ميلاده من تلاقي حقيقتين :حقيقة مبتذلة كونتها شراذم الصور المألوفة التي تثيرها فكرة كل ما ينمو ، وحقيقة علمية كونتها سلسلة من التحولات ، والأزمات ، والتصحيحات الخاصة به (١٥) . هذا التاريخ له وزنه لا سيما وأن الأمر يتعلق بمفهوم ما زالت صيرورته ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية لم تعط الاستقرار لا لمعناه ولا ليقينيته بالمعنى الدقيق الذي يتطلبه تصور علمي، فإذا ما ارتبط مفهوم التنمية بالإسلام ازدادت أسطوريته ، وارتكبت معظم الأخطاء والمغالطات الصورية وغير الصورية ، اللفظية والمنطقية ، وأحيطت تلك العلاقة بأساطير لفت المفهوم في ذاته وتعلقت به.

١-أساطير العلاقة بين الإسلام والتنمية :

أول هذه الأساطير أسطورة التعامل مع الظواهر وحشرها ضمن مفاهيم وأدوات منهجية لا تبحث في لياقتها ، ولكن تختار الحل الأكثر اعتسافا ، والأقرب إلى خراب الظاهرة وهلاك الناس ، إنها **أسطورة سرير بروكوست** (١٦). والذي يعبر عن شخصية أسطورية ، كان يضع ضحاياه على سرير ثابت الأبعاد فإن كانوا أطول قطع أجسامهم ، وإن كانوا أقصر مطهم بحيث يكونون بطوله ، وإن كانوا بطول السرير تماما ، أطلق سراحهم ونجوا من الموت .

إنها التنمية حينما ترتبط بظواهر في بلدان الجنوب وتقر أن رؤى اتجاهات المدارس الغربية صالحة للتعميم ، فإن بدا أن الظاهرة غير ذلك طولا وعرضا كما وكيفا حاولنا أن ندخلها قسرا ضمن تلك الرؤى، إن الخطأ ليس في القياس إنه في الظاهرة ، التي يجب أن نكيفها والمقياس ، الذي لم يكن سوى سرير بروكوست. وهى عناصر تورث إلحاقية ، واتكالية في آن واحد ، وتجعل تفكيرنا بالعلاقة بين

مفهومين ، أو بين ظاهرتين مسألة "كاريكاتورية" ، أكثر منها تناول منهجي يراعى عناصر العام والخاص في الظاهرة ، المشترك والمختلف فيها ، وسط الظواهر وتأثيراته.

أما الأسطورة الثانية والتي تتعلق ببرج بابل فإنها توضح جانبا آخر من إشكالية المفردات (الإسلام والتنمية) والعلاقة فيما بينهما [١٧] . وبابل إحدى مدن ما بين النهرين حاول أهلها قبل نوح - كما ورد في الكتاب المقدس -أن يشيدوا برجا يصعد إلى عنان السماء فعوقبوا ببلبلة ألسنتهم ، و لم يفهم بعضهم بعضا ، مع أنهم كانوا يتكلمون لغة واحدة . ويعللون بهذه القصة - الأسطورة ، تعدد اللغة ، وفوضى التعامل معها، بحيث لا تحقق اللغة مع اتحاد حروفها مقصودها في الوصل والاتصال . إن ذلك في المفاهيم فما بالك بعلاقات بين عالم مفاهيم وعالم قوى ، وعالم ظواهر ، كل يعالجها في سياق "بلبلة الألسن" لا الرغبة في الضبط أو بناء العلاقة على ما تستحقه من جهد بحثي ومنهجي يضبط أصول هذه العلاقة و أشكالها ، ومستوياتها محققا غاياتها ومقصودها.

أما الأسطورة الثالثة فتشير إليها قصة **أليس في بلاد العجائب** ، وتشير إلى حوار بينها وبين هامتي دامتي ، تقول أليس " القضية هى ما إذا كنت تستطيع أن تجعل الكلمات تعبر عن كل هذه الأشياء المختلفة ..؟! ..في تعجب شديد يجيب هامتي دامتي " القضية هي من الذي من سيكون له الغلبة ، هذا كل ما في الأمر"[١٨]. هذا الحوار يوضح كيف تكمن القوة خلف الكلمات وكيف صار الأشخاص هم سادة الكلمات التي تعنى أشياء كثيرة مختلفة . فالكلمات كما يؤكد نلسون جودمان هى طريقة هامة لصنع العالم [١٩] . وطالما أن الحال كذلك، فإن مرونة اللغة تصبح وسيلة نستطيع بها أن نعيد وصف أو نعيد تكوين عالمنا ، عندما نبحث في مفاهيم أكثر ملاءمة ، ولكن هذه السمة الإيجابية لا يفتأ البعض من الدخول منها في إطار التحويل السلبي لقيمة التجدد فإذا به يجدد أو يوسع معاني الكلمات والمفاهيم والاصطلاحات بحيث تجعل الكلمات مرهونة بمعادلات القوة وتهيئ وسطا للبغي بالكلمات ، كما أنها تخفى الفروق الواضحة [٢٠]. وبذلك تتبلبل الألسن والأنفس وتزيد احتمالات الوقوع في أساليب مخادعة ومغالطة في التفكير ، وبناء المفاهيم ، خاصة فيما لو برزت القوة ضمن هذه المعادلة فتتحكم فيها ، فتجعل الكلمات تتحرك مع بوصلة القوة والأقوى لتسويغ الظلم وما ينتج عنه من علاقات شائهة وغير عادلة [٢١].

أسطورة رابعة قد يكون لها دخل ونحن نحاول تفسير الكيفيات التي يمكن أن نقيس بها فاعليات الجسد السياسي ، إنها تعبر عن **أسطورة إسار بروتيـــوس**[٢٢]. وما وجدنا مفهوما في حقل العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، صار التعبير عنه باللغة الرقمية والأدوات الكمية أكثر من التنمية ، إن من يتحدث عن التنمية بلا أرقـــام هو في العرف الأكاديمي لا يتحدث عن التنمية ، وصار " التكميم " أســـطورة في ذاته ، وغاية كبرى يجب الوصول إليها . وذلك ضمن سياقات جعلت " عـــداد التنمية" يحصى كل شئ ،أما إذا كان هذا الشيء لم يقبل أو يتقبل ما يفعله"العداد" فهو لا أهمية له ، بل وفى بعض الأحيان غير موجود ، وبدت المؤشرات التنمويـــة تقوم بعملية استبعاد لكل ما لا يدخل "عداد التنمية" أو لا يقبلـــه . إن الكـــائن الأسطوري بروتيوس عجوز البحر الذي جاء ذكره في أوديســـة هومـــيروس في النشيد الرابع من الأودسية ، يروي القائد فيلاس قصته مع عجوز البحر ، ذلـــك " المصري الخالد" "بروتيوس" ، صاحب القول الحق الذي يملك قدرة خارقة علــــى معرفة الحقيقة ، وعلى رؤية الماضي والحاضر والمستقبل ، لكنه لا يبوح أبدا بمـــا يعرف إلا لمن نجح في السيطرة عليه وترويضه ، وقد كان فيلاس في طريق عودتـــه لدياره بعد انتهائه من حرب طروادة حين احتجزته " الأقدار" هـــو ورجالـــه في جزيرة فيروس المصرية التي تقع في عرض البحر عند مصب " نهر مصـــر" حيـــث كانت تقوم مدينة ضخمة تناقلت الروايات في الأزمنة الغابرة أنها كـــانت أجمـــل موانئ العالم القديم ، وأنها كانت ذات شهرة ذاعت في الآفاق قبل أن يمحوها من الوجود زلزال مدمر لم يبق لها سوى أسرار الدهر التي خلفها في أرضها الزمـــان الذي كان .

وفى روايات أخرى غير الأوديسة ، جاء ذكر بروتيوس كملك مصري قديم قيل إنه كان يحكم فيروس قبل أن تزول من الوجود ، وأن السماء كانت قد وهبته الحكمة والعلم ونفاذ البصيرة ، حتى يبدو بروتيوس هوميروس بعثا مجسدا له يخـــرج من البحر كل يوم على هيئة فقمة عجوز يقود قطيعة بوفاء إلى جزيرة فيروس. وما أن ينتهي من عد القطيع حتى يلقى العجوز بجسده في سكينة في مكان لا يحيد عنـــه كأنه يستلهم من أرضه أسرار الزمان ! في هذه اللحظة ، بعد أن ينتهي العجوز من "عد القطيع" يمكن لأي إنسان أن يستنطقه الحقيقة ليعرف منه الإجابة علـــى أي سؤال يريد إجابته ، ولكن بشرط أن تكون لهذا الإنسان القدرة على أن يخضـــع الفقمة العجوز لإسار لا يفلت منه ، فالصدوق الذي لا ينطق إلا حقا ..، لـــه في ذاته حقيقة مرعبة ، تتمثل في قواه الأسطورية التي يلجأ إليها كلما ســـاقت إليـــه

الأقدار كمينا يريد به من أقامه أن يستنطقه ، فيأخذ بروتيوس في التحول والتشكل بأي شكل يريد حتى يتمكن من التخلص من إساره ، وينجح بذلك في إخفاء الحقيقة عمن أراد انتزاعها منه ، أما إذا ثابر الباحث عن الحقيقة واستمسك بإساره الذي يسيطر به على الوحش الذي يبدل صورته ، فإن الوحش يعود إلى الصورة التي كان عليها وهو يقود قطيعه ، ثم يبدأ في الإجابة على كل سؤال يطرحه عليه صاحب الإسار . وهكذا نجح القائد فيلاس في الخروج من المأزق الذي دفعته إليه الأقدار بعد أن كاد في لحظة يأس أن يستسلم لها قبل أن يعرف بأمر بروتيوس من ابنته "إيدوتة" حورية البحر التي تعاطفت معه !

مارس بروتيوس على الفكر العلمي القائم على الملاحظة نفوذا كبيرا : فأرنولد توينبي كان يرى أن عينه من عشرين إلى ثلاثين حضارة إنسانية تكفي لإجراء دراسة مقارنة تسمح باستخلاص الملامح التي تعطى للتاريخ هيئته . لكن انتهى في نهاية دراسته إلى أن التاريخ بطبيعته " بروتي " الهيئة . فما يكاد الإنسان يستوعب الملامح التي تبدو بها هيئة التاريخ حتى تسارع هذه الهيئة بتغيير ملامحها . كما كان يفعل بروتيوس ، وكلما مر الزمان وأضاف التاريخ لنفسه جديدا فإن هيئته تغير من ملامحها ، حتى لتغدو ملامح الهيئة الجديدة التي يصير عليها التاريخ غير ذات شبه بملامح هيئته القديمة التي كان عليها ، بروتيوس كان إذن رمزا أسطوريا للعذرية المعرفية التي لا تمنح نفسها إلا لمن يملك إسار الإمساك بها ويكافح في سبيل السيطرة على إسارها .

إسار بروتيوس هو القياسات التي تمكن رجل الدولة والباحث السياسي من الإمساك بالجسد السياسي ، وأداته لفض أختام العذرية المعرفية التي يجاهد هذا الجسد في الحفاظ عليها ، فطبيعة الجسد السياسي تجعله أكثر امتناعا مما يتصوره الكثيرون ، ولا يمنح نفسه لصائديه إن هم تركوا أنفسهم يخدعون بتلك الأجساد الوهمية التي يتخذ الوحش العجوز هيئتها ويبدو على صورها .. وهو وراء كل هذه الأشكال يخفى حقيقته بإظهار ما يخالفها ، فلا يصل إليها إلا إسار قوى يحيط بصاحبها .. إسار لا يتخاذل حين يبدأ الوحش العجوز في التشكل بغير ما كان يبدو عليه . وقد بحث الأقدمون في فنيات صناعة هذا الإسار الذي يتعامل مع جسد لا يكف عن التغير والتبدل ، كما بحثوا في مواطن وضع هذا الإسار حول جسد لا يبقى على حال واحدة ، وجميعها يقترح د. حازم حسني أن يضمها ذلك العلم الذي يطلق عليه اسم " الدراسات البروتيومترية" أو علم قياسات الجسد السياسي ، على أن يتخذ في الحسبان طبيعة الظواهر وتشكلها ، والمفاهيم

وتطورها، وعمق الظواهر وعدم الوقوف عند سطوحها ، وتبدل عناصر الواقـــع وتجلياته ، فإن فهم التشكل وعدم الانخداع بالأغراض والبحث في العوامل ، يحكم عناصر القياس بل يطور أدوات بحثية ومنهجية تحقق المقصـــود ، إلا أن "عبـادة الأدوات " و " الوسائل " قد يخفى عناصر الحقيقة . فإن الصورة التي تتداعـــى في الأذهان الحائرة وهى تتكامل مع أدوات طلسمية هى " صورة المباخر المصنوعة من المعادلات لا المعادن ، تغذيها الأرقام بدلا من البخور ..فتنكشف حقائق لم تكـــن لترى وهى في مكامنها داخل أنسجة الأرقام المحترقة .."إن القياســـات يجـــب أن تكون في خدمة التطبيق وليس التطبيق في خدمة القياسات ، عناصر معادلة يجـــب أخذها في الحسبان[٢٣].

ماذا تتركه هذه القصة من إشكالات حول قياس التنمية وقياس العلاقة بـين الإسلام والتنمية[٢٤]؟

٢- مغالطات العلاقة بين الإسلام والتنمية :

ماذا إذن عن المغالطات التي ترتكب بشأن العلاقة بين الإسلام والتنميـة ؟ في إطار يفرضه نموذج التفكير البروكوستي **تكييف الظاهرة وفقا للمفـــهوم الغـــربي** وليس البحث فيما تفرضه الظاهرة مـــن معلومـــات وأبجديـــات وأدوات بحثيـــة ومنهجية، أو نموذج الحالة الذي يسودها بلبلة الألسن ضمن الحالة البرج بابليـــة ، والذي يصير عقاب بلبلة الألسن من أقسى العقوبات في سياق خروج اللغة عـــن أهم مقصودها من الفهم والاتصال إلى أقصى حالات الانفصـــال والتنـــازع . أو النموذج الذي يوضح كيف تبنى المفاهيم على الأرض ويتم تعميمها ترويجا وإذعانا في إطار نسق من علاقات القوة الشائهة ، التي تستند إلى أن القوة هى سند حجيـة المفهوم وفاعليته . ضمن هذه الأنساق تتولد جملة من المغالطات التي يجب أن نشـير إلى بعض منها في إطار "عملقة مفهوم التنمية "، "وصناعة الصورة حيال الإسلام".

المغالطة الأولى : حجة الالتجاء إلى الانفعال [٢٥] ، فكل الأيدلوجيات يمكن أن تلجأ إلى حجة إثارة العواطف والانفعالات لتمرير خطاها ، فحين ينجح المرسل في تأجيج عواطف وانفعالات المتلقي الإيجابية أو السلبية فهو يوفق إلى اســـتغلال هذه الحالة التي تنخفض فيها اليقظة العقلية لحساب ازدهار وجداني تنتابه مشـــاعر مواتية ، يجعل من اليسير عليه تقبل الأفكار الصادرة عن المرسل . إن هذه الحالـــة تحرك عناصر رؤية انفعالية للعلاقة بين الإسلام والتنمية ، تستدعى بشكل أو بـآخر وفى ظل شيوع مفهوم معين للتنمية ، والإيحاءات الإيجابية المتضمنـــة في الكلمـــة

"النمو" "التنمية" ، حتى أن الشخص لا يجرؤ على رفض "التنمية" ، من يكره النمو والتقدم ؟ ومن لا يكره التخلف والجمود والتأخر ؟ إنها حالات تحرك القبول من غير فحص التنمية كنموذج ، والنموذج الذي تتولد عنه ، ورؤية العالم التي تحملها، وغايات ومقاصد التنمية ، وارتباط الوسائل بالمقاصد ومدى تعبيرها عنها.إن أسئلة ضمن هذا المناخ الانفعالي تتوارى وربما تختفي أسئلة لا تقل عنها أهمية التنمية : لمن؟ كيف؟ لماذا ؟ ، علاقات الانفعال هي علاقات تقوم على هندسة الموافقة ، وصناعة الصورة : عناصر تجعل من مفهوم التنمية مفهوما إيجابيا، ومن الإسلام (في إطار صناعة الصورة) مفهوما سلبيا يصب في النهاية ضمن علاقة شائهة تحرك عناصر رفض النموذج التنموي للإسلام، ورفض الإسلام لعملية التنمية، أو القبول الأعمى للتنمية مهما كانت مؤثراتها وتأثيراتها ومآلاتها السلبية.

المغالطة الثانية : حجة الالتجاء إلى ظروف الإنسان [٢٦] ، وتعني محاولة إقناع الطرف الآخر بفكرة أو برأي انطلاقا من ظروفه الخاصة به أو الرد على فكرة بما يفندها أو يدعمها من خلال الظروف الخاصة بالإنسان ، سواء تعلقت هذه الظروف بواقعة الاجتماعي أو قناعاته الفكرية ، وهي تقوم على قاعدة من مراعاة الشروط التداولية للفكرة ووضعية المخاطب النفسية والفكرية . وتلامس هذه المغالطة عن قرب المسألة الأساسية في سوسيولوجيا المعرفة وهي إرجاع الأفكار والقيم إلى شروطها ومحدداتها وأصولها الاجتماعية ، وإقامة علاقة ترابط بينها ، فعندما تقتصر سوسيولوجيا المعرفة على إثبات هذا الترابط أو إقرار هذه العلاقة فهو مشروع ومنطقي ، لكن عندما يتجاوز هذا العلم تلك الحدود ليحاول أن يثبت لنا صدق أو خطأ الأفكار والآراء انطلاقا من شروطها ومحدداتها الاجتماعية فإنه يقع في المحظور المنطقي ، أي في المغالطة المنطقية وميزان هذه الرؤية يقع في التمييز لدى مالك بن نبي بين "الصحة" و "الصلاحية" [٢٧]. فضلا على التفسير الذي تبناه على شريعتي حول ما سماه " جغرافية الكلمة " [٢٨]. هل يمكن ضمن هذا السياق أن نتعرف على حدود العام والخاص ، والمشترك المختلف والعلاقة التفاعلية بين الصحة والصلاحية ، وعناصر اللياقة والملاءمة والمناسبة ، لتحديد الرؤية الصحيحة لحقيقة العلاقة بين الإسلام والتنمية من غير تركيب أحدهما على الآخر ؟ إنها علاقة تستحق الفحص والبحث ولكن وفق الأبجديات المنهجية والعلمية في هذا المقام ، وفي هذا السياق يبدو لنا خطأ طرح ثنائيات غاية في الخطورة مفترضة حدوث التناقض بينهما من "الأصالة والمعاصرة " ،و "التراث والتجديد"،و"العلم والدين"، و" العقل والوحي" و" الظاهرة الدينية و الظاهرة

السياسية " [٢٩] ، ثنائيات الفكر تلك تفترض منا التفكير وفق عناصر ضبط نسب العلاقات ، فليس للخصوص معنى لينفي العام، وليس للعام منظورا ينفي من خلاله الخصوص والخصوصية والاختصاص ، إنها عناصر تفكير بالعلاقة تحرك عناصر الانفصال والاتصال معا ، التمييز بين العام والخاص ، إنها رؤية أعمق من تصور العلاقة ضمن دائرة القبول المطلق أو الرفض المطلق في سياق رؤى وانطباعات بادي الرأي ما بين التبني والتجني ، فالعلاقات أبعد من هذه المواقف عمقا وأكثر طلبا لرؤى تتعلق بالتشريح والترشيح معا [٣٠].

المغالطة الثالثة : حجة الذيوع والانتشار (حجة الجمهور) [٣١] ، وتقوم هذه الحجة على البرهنة على صدق فكرة أو نظرية باستثارة عواطف الجمهور واستدرار موافقته على آراء تفتقر البينة والبرهنة الكافيين والاستعاضة بذلك بالعزف على الأوتار العاطفية والوجدانية للجمهور . وهو خطاب دعائي يسعى لاستخدام الأساليب والأدوات لاستمالة الجمهور ، العلاقة هنا تقع فريسة جانب وجداني يتعلق برضا الجمهور ، أو ذيوع المفهوم لديه ، وأنه يجد قبولا ورضا ، عناصر كلها تشوه النظر إلى العلاقة، في إطار اصطناع وصناعة هذه العلاقة ، وهى تستخدم كل الأساليب لترويج لعلاقة ، سواء في شكلها السلبي أو الإيجابي من غير فحص وبحث.

المغالطة الرابعة : حجة الالتجاء إلى رجل القش [٣٢] . وقوامها التركيز في نقد فكرة أو مذهب أو سلوك أو علاقة ، على نقطة الضعف أو الحلقة الضعيفة وتضخيمها ، ويمكن أن نعتبر هذا النوع من البرهنة ارتكازا في الاستدلال على الجزء بدل الكل ، وبذلك فهو يمكن أن يندرج تحت إطار التعميم المتسرع للجزء ، سواء في وجهيه السلبي والإيجابي على الكل ، كما يمكن أن يعتبر حكما على فكرة من خلال إحدى نتائجها الجزئية الإيجابية أو السلبية ، كما يمكن أن يعتبر نوعا من تجاهل ما يتعين دحضه.

في هذا السياق يمكن مثلا التمثيل بمسار العلاقة بين الإسلام والتنمية فيتجه إلى انتقائية شديدة فيشير إلى "النموذج التقاتلي الأفغاني " [٣٣] بما يعبر عن جملة من المغالطات الفرعية ، من إسناد ما يحدث من تناحر إلى الإسلام ، وان الإسلام لا يعرف نماذج إيجابية ، وان العلاقة دائما تأخذ هذا الخط السلبي في النظر إلى التقدم أو عناصر التنمية الاقتصادية والسياسية ، في سياق نشر الخراب وعناصر التنازع بما لا تسمح بتأسيس قاعدة أمن واستقرار تشكل المطلب السابق لأي عملية تنموية

في كل مجالاتها وكل عناصرها ، وهى لا تعدم استدعاء نماذج أخرى في المعاصر ومن التراث بحيث تكون صورة كلية متوهمة أقرب ما تكون إلى الصناعة والتصنيع، المغالطة الرابعة تلك تغذى كل عناصر العلاقة السلبية بين التنمية والإسلام ، وتعتبر ذلك حتمية ضمن سياقات الواقع والانتقاء من نماذجه.

وربما يرتبط بهذه المغالطة **مغالطة خامسة** تتمثل في الامتثال التلقائي لسلطة الأحكام المسبقة [٣٤] ليس فقط في إطار اتباع الآبائية أو الموروث بغض النظر عن فحصه ، ولكن كذلك فيما يتخذه الآبائية من أشكال جديدة مانعة من فحص تلك الأحكام المسبقة من مثل **الانخداع برأي المجموع (أو الارتكان إلى الذيوع والانتشار) ، وعناصر صناعة الصورة وتكريسها** . آليات الاتصال وشيوع الكتابات ضمن أحكام مسبقة على الظاهرتين الإنمائية أو الظاهرة الإسلامية فضلا على العلاقة فيما بينهما "الإسلام ضد التنمية وعامل معوق لها" حكم مسبق ، و "الإسلام يقر التنمية بكل تضميناتها وفقا للمفهوم الغربي " حكم مسبق آخر . ثم هناك الطريق الثالث الذي يزكى عناصر فحص العلاقة منهجيا وبحثيا [٣٥].

المغالطة السادسة : وهى التي تلجأ إلى الدفاع الخاص [٣٦] ، ويقع المرء في هذه المغالطة عندما يركز في الدفاع عن فكرة ما أو عن رأى ، أو موقف ، أو مذهب ، من خلال إبراز جزء من البرهان ملائم لهذه الظروف ، ويبدو أن هذه المغالطة تتداخل مع مغالطات أخرى مثل مغالطة رجل القش ، ويمكن أن تتخذ ليس فقط صيغة دفاعية ، بل تتوسل صيغة هجومية أيضا . ومن الأمثلة الشائعة في الخطاب الأيدلوجي المتعلق بالظاهرة الإنمائية ، اللجوء المستمر إلى ما يسمى باللحظة الحاسمة ، أو " المنعرج التاريخي " أو " المنعطف الحاسم" ، أو "الاستناد لتبرير عدم الإنجاز" "بعنق الزجاجة " و" الفترة الانتقالية" ، وهى عبارات تجعل من كل لحظة في السياسة هى لحظة حاسمة أو مفترق طريق ، لذلك يتم اللجوء إلى هذه العبارات التي تهدف إلى الاستقطاب والتعبئة بالتأكيد على خصوصية الظرفية التاريخية ، عن طريق إضفاء الطابع المأساوي على اللحظة أو الوضعية ، وهى مغالطة قد تجد لها أسانيد أكاديمية يساء استخدامها ضمن الخطاب الأيديولوجي والسياسي مثل مقولة " المجتمع الانتقالي " [٣٧] . وغاية أمر هذه المغالطة و ما تتركه من آثار حول العلاقة بين الإسلام والتنمية ،هى عناصر التبرير الكامنة لكل وضع، خاصة الوضع السلبي ، وهى تحاول الإيحاء بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان .

المغالطة السابعة : وهي التي تنطلق من الاستناد إلى البرهنة بالسبب الكاذب أو اعتبار ما ليس بعلة بمثابة علة (٣٨) . وهي إرجاع ظاهرة أو فكرة أو علاقة يراد تفسيرها إلى سبب آخر غير سببها الحقيقي ، قصدا أو تلقائيا ، وهذا النوع من التعليل والتفسير يرد في الخطاب والسجال الأيديولوجي ، كإرجاع الفقر من المنظور الليبرالي إلى عوامل " سيكولوجية " أو أبدية مثل البلادة أو الكسل أو الشخصية القومية والطابع القومي ، أو إلى عوامل طبيعية كندرة الموارد لا إلى سوء توزيع الخيرات والثروات . وكذا إرجاع الاستبداد السياسي في الأنظمة الديكتاتورية والتسلطية إلى الطبيعة البشرية للفرد الحاكم لا إلى الشروط السياسية التي ولدته وفقا لسنة العلاقة السياسية وقوانينها ، بينما التفكير الأيديولوجي تفكير ميال إلى التبسيط فهو ميال أيضا إلى اصطناع علل واضحة قريبة الإدراك على حساب العلل الحقيقية ، أي اصطناع تحليلات وارتباطات انطلاقا من مجرد قرائن زمنية أو مكانية ظاهرية ، وهذا النوع من التحليل يمكن أن يدعى بالعلية السحرية حيث تتحول المسببات إلى نتائج والنتائج إلى مسببات أو تتحول المقدمات إلى نتائج والمعلولات إلى علل والعكس .

وهي من أكثر المغالطات استخداما خاصة في مجال العلاقات بين الظواهر والعوامل الفاعلة فيها مثل أن بعض الشعوب بطبيعتها غير قابلة لإحداث التنمية وأخرى قابلة لذلك ، وهو ما يولد عناصر تفكير عنصري ، ولا يلحق أصل التنمية بالوعي والسعي ضمن سننها الشرطية وأنساق قوانينها الحاكمة (٣٩) .

ومن أمثالها اللجوء إلى نمط التفكير المستند إلى التفسير بالمؤامرة (٤٠) ، لأنها الفكرة السحرية القادرة على تفسير وضعية الانتكاس ، وتقوم على آلية "سيكولوجية" ومنطقية قوامها إسقاط النقائص والعيوب على الآخر سواء كان شخصا أو هيئة أو منظومة فكرية أو غيرها ، إن استخدام العلاقة المؤامراتية بين الإسلام والتنمية ، هي محاولة لتبرير عناصر الفشل المتوالي من ناحية ، وإلقاء المسئولية على الآخر ، وحقيقة الأمر تتطلب رؤية أعمق لأصول تفاعل الداخل مع الخارج ، وعناصر الظاهرة والقابلية لها ، واتهام النفس قبل الغير، والوعي بعناصر معادلة الخروج من حال الضعف إلى القوة على تشابك بين عناصرها من إرادة وعدة وتفاعل فيما بينهما ، حول عناصر تحويل الممكن إلى إمكانية وتمكين ، عناصر مهمة يجب ألا ترى فيها العلاقة بين الإسلام والتنمية من زاوية المؤامرة أو العداء أو غير ذلك من مواقف اختزالية أو إعفاء للنفس أو إسقاطية على الغير

{ قل هو من عند أنفسكم }(آل عمران، ١٦٥) [٤١].

ويقترن بهذه المغالطة الخلط الفادح بين أحكام الوجود وأحكام الوجدان[٤٢] وهي عناصر غاية في الخطورة لا تفرق بين وصف الواقع على حقيقته وبعناصره المختلفة ، وبين عناصر الوجدان الانفعالي " الحب الكراهية ، التمني و الأماني " وهو ما يحرك عناصر تفكير يسهم في عدم رد الظواهر إلى أسبابها ، أو الالتجاء إلى تجاهل ما يطلب التدليل عليه . كل هذا يسهم في تشويه تصور العلاقة بين الإسلام والتنمية ، وخلط شديد وحيرة في الرؤية لهذه العلاقة وعدم ترتيب ووزن مستوياتها المختلفة ، وردها إلى غير أسبابها ، والتركيز على الآني وإهمال الإستراتيجي المؤثر والفاعل ، إنها تنتج عناصر من التفكير السطحي للعلاقة بينهما غالبا ما لا تحقق المقصود، والانشغال بالقضايا الجانبية التي لا تمس صميم العلاقة، واستساغة التناقض بين الفكر والممارسة وعناصر الاتصال والتمييز بين الفكر والواقع .

الإسلام والتنمية : الفرضية الكامنة :

من أهم الإشكالات التي تتعلق بهذه العلاقة ، ما يمكن أن تستدعيه حقيقة من تداعيات في التفكير ، إنها غالبا ما تستدعى من الباحث أحد موقفين حديين : إن العلاقة بين الإسلام والتنمية علاقة انفصال أو تضاد أو تناقض ، أو أن العلاقة بين الإسلام والتنمية علاقة اتصال و إقرار للنماذج التنموية السائدة ، و هذا يعود إلى عناصر الفرضية الكامنة [٤٣] ، التي تستدعى إجابات تقع في تناقض صارخ بين الحجة ونقيضها [٤٤] .

وواقع الأمر أن هذه العلاقة يجب ألا تعالج على هذا النحو المبتسر أو المختزل بل إن تحليل صيغ هذه العلاقة وشروطها خروجا من إسار الفرضية الكامنة، والتي قد تنتج عناصر تفكير خبيثة بالمعنى السرطاني ، التي تخرب هذه العلاقة ومناهج التفكير الصحيحة حيالها ؟

كما أن هذه الفرضية الكامنة قد تحيل وتؤسس عناصر الانقسام في الرؤية والتفكير مع افتراض أن الإسلام والتنمية متناقضان ، فيجعل الباحث فيها يتحيز إلى طرف من طرفيها . ما بين تحيز قافل إلى الزمن الماضي ، أو تحيز ناقل من نمط حضاري غالب بمفاهيمه وأنماطه ونماذجه التنموية [٤٥] .

وتكمن الإشكالية الحقيقية في التفكير في أصول وتأسيس الرؤية العمرانية والعلاقة بينهما ، وبين عالم المسلمين من جهة ، وبقية العالم من ناحية أخرى ، في

ضوء معادلات فاحصة وناقدة لصيغ التعامل الدولي ، ونماذج التنمية وغيرها من متعلقات بها.

إشكالية القياس : المفردات والعلاقة:

كيف يمكننا القياس لكل منهما أو الاستدلال عليهما كل على حدة ،وما بالنا بعلاقة بينهما تتنوع في التجليات والأشكال ، وتتعدد في المستويات ، الأمر يتعلق بإشكالية شديدة العمق تستأهل مزيدا من البحث. وفحص العلاقة يجعلنا نبحث كيف تعتبر التنمية وتعبر عن رؤية للعالم تكمن خلفها وتنطلق منها ؟ وكيف يقدم الإسلام رؤية للعالم يجب أن تخرج نماذج إنمائه وعمرانه على شاكلتها؟ كيف يمكن تحويل الرؤى لمؤشرات ؟ حتى النمو الاقتصادي كعملية قابلة للإحصاء و"التكميم" والتقييس ، لا تزال في منطقة المختلف عليه وفيه ، فالنمو الاقتصادي من جانبه له دور فعال ، وهو يقينا ضروري ومهم على الأقل على مدى عدة عقود تالية ، طالما بقيت تفاوتات فجة بين الأمم وفي داخلها ، لكنه ليس شرطا كافيا للتنمية ، فطبقا لمعايير القياس ، قد تمدح عملية النمو الاقتصادي كتنمية ، وقد تشجب كسوء تنمية ، وبتعبير أدق يعتبر اتجاها يلائم البعض ولا يلائم البعض الآخر ، وهكذا فإن اختيار المؤشرات جوهري لأنها صيغة تقويمية من جانب، وتبدو شكلية من جانب آخر ، فالقياس تقويم[٤٦] .

لن يسهل إقرار النظريات التبسيطية والتي ترى في النمو الاقتصادي جملة من المؤشرات ، هي في حقيقتها تناسب مصالح الأقوى وهي النظريات التي تحكم العالم اتجاهات **مؤشرات تبادل المخزون ، أسعار الفائدة وحالة البنوك ، وقدرة الشركات بالفوز بحصص على المستوى العالمي ، التعبير النقدي عن الإنتاجية والتنافسية** ، هذه المؤشرات ارتفعت إلى منزلة الأيديولوجية ، أما مقدار الكلفة الاجتماعية ، وتوزيع العائد التنموي والتوازن في المجالات ، وعمرانية البيئة ، فهو مما لا يقلق هؤلاء ولا يستحق قياساتهم ، طالما لم يشعروا أن الاضطراب السياسي أو الإطاحة بالمؤسسات يتهددهم . ذلك أن التنمية ليست تراكما عدديا بل هي دائما وبالضرورة ذات هدف أخلاقي واجتماعي[٤٧] .

في هذا السياق إن علينا أن نطرح منظومة من الأسئلة قبل القياس والتقويم نحدد فيها .. ما هي المآلات ؟ ما هو ثمن التنمية ؟ قائمة من الأسئلة تتعدد بتعدد السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .. ، يبدو لنا عنصر **المقوم القيمي** الذي لا يمكن فصله عن العلوم الاجتماعية ، لأنه مؤثر كما أنه مفسر ،

وإن رفضه لا يعبر عن إمكانات علمية أو قياس صحيح ، بل محاولة لتقديس الأرقام بغض النظر عن تضميناتها القيمية بين الأرقام تتوه القضايا الكبرى التي تتمتع بكثير من الصحة ، قضايا الرؤية ، وهى حاكمة ومقومة شئنا أم أبينا . ما بالنا لو اعتبرنا التنمية عملية حضارية .. كيف تقاس ؟ إشكالات بحثية حقيقية ، إذا استبعدها البعض انحيازا للرقم كأصل للتقويم والقياس في إطار ما أطلق عليه مالك " الفكرة الوثن" ، فإن الأمر يعبر عن مدخل لا علمي لأنه يتعامل مع الظواهر وفقا لمنطق أسطورة سرير بروكوست .

هذا عن التنمية وهى عملية قابلياتها للتقويم والقياس أعلى من غيرها .. ، فماذا عن الإسلام ؟ الذي يشمل ويؤثر في جنبات الحياة وامتداداتها ، كيف يقوم وكيف يقاس ؟!! ، في الحقيقة نحن أمام معضلة أشد من سابقاتها ، والبحث في لياقة الظاهرة لأداة القياس عملية منهجية ، يجب فحصها ابتداء ضمن دراسات جدوى بحثية ومنهجية . إن قياس عالم الأفكار على عالم الأشياء والظواهر الإنسانية والاجتماعية ، على الظواهر الطبيعية والفيزيقية لمن الأمور التي تستحق المراجعة .

إذا كان الأمر على هذا النحو فكيف نقيس العلاقة بين الإسلام والتنمية ؟!

إشكالات بعضها من بعض ، يفرض البعض منطق التقويم الذي تحمله أفكار بعينها ، فلدى هذا المنطق أن التنمية يمكن تقويمها وقياسها كميا ، ومن هنا فإن البحث في أي عَلاقة بين الإسلام والتنمية يجب أن تستدعي "الإسلام" إلى نفس أداة التقويم في القياس و"التكميم"(٤٨) .

إن الأمر يقتضي منا رؤية حقيقة العلاقة وجوهرها ، وقابلياتها البحثية ، في ضوء ما تفرضه من أبجديات وأدوات ووسائل ، وليس من العلم إقحام أداة بعينها للتعرف على أشكال العلاقة ومستوياتها . وإن البحث الحقيقي هو الذي يختار الأدوات اللائقة والملائمة والمكافئة للظاهرة ، والبحث عن أدوات أكثر ملاءمة للبحث في الظواهر .

ثانيا : بناء عناصر المراجعات في سياق الإشكالات وشبكة المقاربات : محاولة للضبط المنهجي

إن من أهم أهداف بناء عناصر المراجعة هو الإمكانية الفعلية والبحثية التي توفرها ، ونظن أن المراجعة لابد أن تشمل العناصر المفردة ، وكذلك العلاقة ،

والمترتبات المنهجية على كل منهما :

بناء المفاهيم :

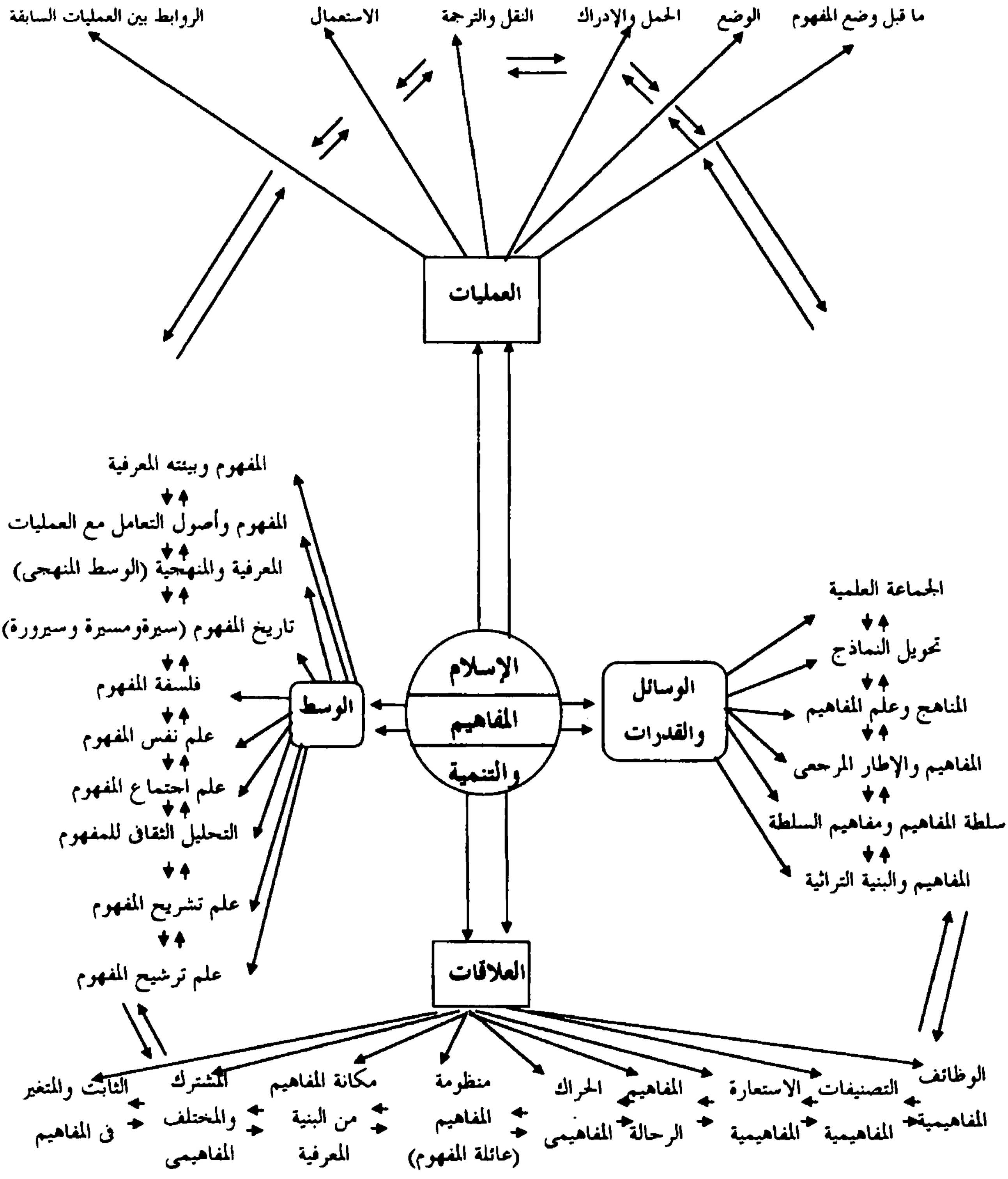
يعتبر بناء المفاهيم بحق من أهم العناصر في النظرية السياسية ، ذلك أن اهتمام النظرية السياسية بعملية بناء المفهوم "ليس كاهتمام مناهج البحث" هذه العملية .وربما قد لا ندعى أو نبالغ كثيرا إذا ما اعتبرنا أن البناء المفاهيمى من أهم العناصر التي تضفي على التعامل البحثي المنهجية والفاعلية ، بل ربما تعتبر شرطا مسبقا لعمليات أخرى تتبع هذه العملية .

وتبدو لنا المفاهيم في حقل الدراسات السياسية نموذجا مهما لاكتشاف علاقات القوة المهيمنة ، وسياقات القوة المتحكمة بعملية البناء ، ويبدو أن الأمر أكثر تمثيلا لو تطرقنا إلى المفاهيم الحضارية الكبرى، وهى مفاهيم بطبيعتها بينية ، متحكمة فيما عداها تكون أصول رؤية متكاملة للعالم ، والعلاقات بين الذات والآخر والموقف ليس أمامنا في التعامل المنهجي والتنظيري مع عالم المفاهيم سوى أن نخرج من إسار التعامل البحثي المعتاد مع عالم المفاهيم والذي قد يولى المفهوم الاهتمام الناقل ، أو الاهتمام التعريفي من دون البحث في الإشكالات النظرية والواقعية للعالم المفاهيمى ، أو لا يبحث ضمن هذا السياق عن حركة المفهوم وفاعلياته وتأثيراته وبالجملة مآلاته في التفسير والتأثير على حد سواء .

إن علينا أن نتعرف أن عملية البناء المفاهيمى تملك أدوات وقدرات ووسائل، كما يرتبط بها عمليات تتعلق بالوضع ، والحمل والإدراك ، والنقل والترجمة ، والاستعمال وما يرتبط بذلك من تفاعلات بينية بين العمليات الأربعة ، عملية المفاهيم والبناء لا تدور في فراغ وإنما تتفاعل ضمن وسط يرتبط بعمليات بنائها ، ووسط تأثيراتها وحجيتها وانتشارها واستخدامها ، وسطها الممتد تاريخا وحاضرا واستقبالا ، والمناخ المحيط بها ، ثم تنشأ جملة من العلاقات علينا أن نرصدها بدقة ، وعمليات ترتبط بالمفهوم في حال حركته ، وما يثيره ذلك من إشكالات غاية في الأهمية(٤٩) .

نحن أمام مفهومين علينا أن نحدد خريطة التعامل بدقة ، ونسهم في بيان المفهوم في حال التكوين وحال التأصيل وحال الحركة ، المفهوم حقيقة سيرة ومسيرة وسيرورة توضح خريطة المفهومين في هذا الشكل:

خريطة المفاهيم وإمكانات تطبيقها
على مفهومي الإسلام و "التنمية"



ماذا تعنى هذه الخريطة ونحن بصدد دراسة هذا الموضوع ، وذلك ضمن عناصر المراجعة ؟

تعنى أولا: إننا يجب أن نأخذ قضية المفاهيم بالاعتبار اللائق بها ، وتعنى قبل ذلك أننا مع مفاهيم مفردة من حيث يستدل عليها بكلمة واحدة "التنمية" ، "الإسلام" ، ولكن كونها مفردة لايعني أنها بسيطة أو مبسطة في الحقل البحثي والدراسي . وهى في جوهرها رغم إفرادها تعتبر مركبة ، لا بفعل تركيبها من كلمة أو أكثر ، بل هى مركبة في ذاتها وما تتولد عنه من أنساق معرفية ، ومكانتها وأدوارها ، وتأثيراتها وعلاقاتها وتنازعها ، ووسطها المحيط بها ، وعلاقة القوة التي تقوم على الترويج لمفهوم ، والترويج ضد مفهوم ، تتعامل مع مفهوم في إطار عملقته وتعميمه ، وتتعامل مع آخر في إطار تهميشه وتحجيمه ، بل وصناعة صورة سلبية حياله، إنها تحجم وتخصص العام (الإسلام) ، وتعمم الخاص (التنمية والتحديث) .

وتعنى ثانيا : رؤية المفاهيم وبناؤها والتفكير بمعانيها ضمن وسطها ، وذلك بمتابعة العمليات وتحريكها وتفاعلها ،والدواعي الداعية لبناء المفهوم أو إعادة بنائه، أو نقده أو نقضه وتفكيكه ، عمليات مهمة ، ترى بناء المفهوم كعملية : ذات وسائل وقدرات وأدوات ، وعمليات فرعية ومشتقة تتعلق بوضعها وحملها واستعمالها ، ووسط تتفاعل على جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل والنفسية والإعلامية ، وعناصر مفهوم تشريح ، وبيئة اختلاط (ترشيح)، وعلاقات مفاهيمية يجب أن نتحرى عناصرها ضمن ضبط النسب ، وتسكين المفهوم ، وتصنيفه ، ومكانته ضمن البنية المعرفية وكذلك نماذج السلوك والحركة .

وتعنى ثالثا : إن محاولة التطبيق على مفهومي "الإسلام" و "التنمية" تحتاج دراسات مستقلة حسبنا أننا قد أشرنا إلى أهمية القيام بها وعليها وفق عناصر متعددة ومستويات متنوعة .

فإذا كان الأمر هنا يتعلق بالبناء المفاهيمي في سياق "مفهوم واحد" ما بالنا بالعلاقات المفاهيمية بين مفهومين أو أكثر ، وبما يشكل أن كل مفهوم يعبر عن عناصر مختلفة الأمر قد لا يقتصر على البناء المفاهيمى ، ولكن علينا أن نتحرى أصول العلاقة بين مفهومين .

إعادة بناء العلاقة بين الإسلام والتنمية :

من البديهي أن نقول إننا ندخل مجال العلاقة ضمن ميراث الإشكالات والأزمات فيما يتعلق بالإسلام "والتنمية" كمفردتين ، ما بالنا ونحن ندخل إلى علاقة بين "الإسلام والتنمية" وما تثيره تلك العلاقة من إشكالات سبقت الإشارة إليها ، وكذلك ما يترتب عليها من آثار منهجية وبحثية .

وإذا اعتبرنا أن عملية البناء المفاهيمى لكل من الإسلام والتنمية هى من أهم المتطلبات السابقة في هذا المقام ، فإننا بحق أمام إشكالات لغوية ومفهومية وفرضيات كامنة ، وتعاملات منهجية ، وتناولات قاصرة لا تتسم باللياقة أو الملاءمة في إطار الظاهرة المبحوثة .

نعالج ضمن إعادة بناء العلاقة ما يمكن أن تشير إليه من تأصيل مناهج نظر وتعامل وتناول لهذه العلاقة وذلك على ثلاثة مستويات نظن أهميتها :

الأول : يتعلق بالتمييز بين مدخل اختلاف التنوع في تصور العلاقة ، واختلاف التنازع والتضاد للخروج من أعراض برج بابل .

الثاني : العلاقة بين الإسلام والتنمية ، مستويات التناول وزاوية الاهتمام ، وبما يمكننا من اقتراح "أجندة" بحثية في هذا المقام .

الثالث : بناء العلاقة ضمن الدراسات المقارنة بين نموذجين معرفيين في إطار تطبيق عناصر النموذج الإرشادي لكون هذه العناصر هى بعض المداخل لبناء العلاقة ، ولكننا نظن أن إعادة بناء العلاقة لا يزال في حاجة إلى المزيد من التأمل والتفكير ، وقبل أن نتطرق إلى هذه العناصر الثلاثة ، فإنه من الجدير بالإشارة إننا نحاول أن ندرس العلاقة في سياق (العلاقة المباشرة) بين الإسلام والتنمية ، دون أن ندرس هذه العلاقة من خلال وسائط مفاهيمية (الثقافة - القيم - العقل الجمعي - الشخصية القومية - العولمة ...الخ) ، أو ندرسها في إطار أدبيات تتعلق بتخصص بعينه (التنمية الاقتصادية ،التنمية الثقافية ، التنمية الأخلاقية ،التنمية الاجتماعية) ، فإننا لو اتخذنا هذا الأمر في الاعتبار لطال بنا المقام ، واتسعت عناصر القضية موضع البحث وتوابعها وسائطها ووسطها .

برج بابل ومفاهيم "الإسلام والتنمية" والعلاقة بينهما:

إذا كان الأمر يتعلق هنا باشكالات قد تحيط بالمفاهيم المفردة "الإســـلام" و "التنمية" كل على حدة ،فإننا أمام إشكالات إضافية تفرضها العلاقة بين المفـهومين المقترنين بواو العطف .

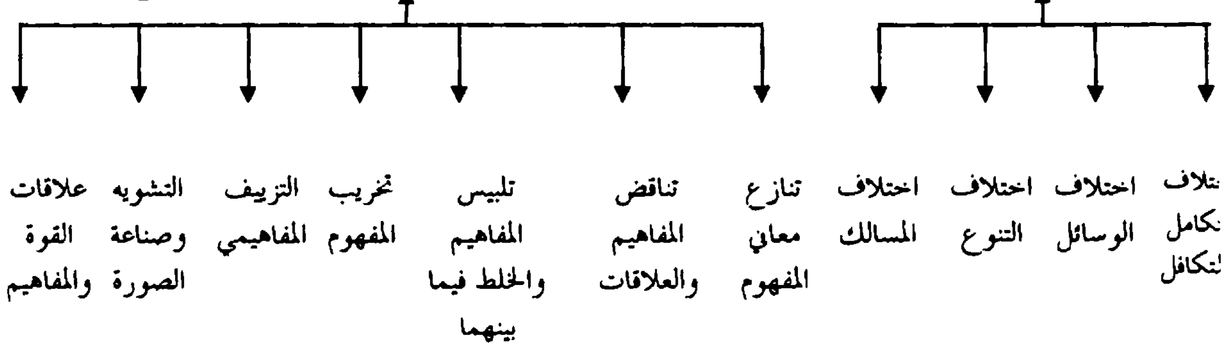
هل نحن حقا أمام أعراض"برج بابل" المزمنة ليست فقط ضمن عالم المفاهيم ولكن يمتد بنا الأمر إلى عالم العلاقات بينها ، لا شك أن العلاقة بـــين الإســـلام والتنمية تتأثر بكل هذه المعاني :

- اختلاف التعريفات حيال المفهومين .
- اختلاف الإضافات والأوصاف (النظرة للتنمية بقبول - النظرة للإسلام في إطار رؤية علمانية)
- اختلاف نوعى المفهومين (الإسلام والتنمية ليسا من جنس واحد)
- اختلاف العلاقات (علاقات التفاعل - الارتباط - التداخل - التناقض...الخ)
- اختلاف الدلالات
- اختلاف نسب المفهومين (المرجعية) (قلب الأمور واعتبار التنمية ديناً ، والإسلام متطوراً)
- اختلاف الاتجاهات حيال المفاهيم ، وحيال الحضارات ، وحيال العلاقات.
- معنى الإلحاق التابع لمفهوم بعد مفهوم ← الإلحاق المقـــارن ، دون أن يعني أي شيء .
- معنى الإلحاق الكامن لمفهوم بعد مفهوم ← الإلحاق الخبيـــث ، علاقـــة مستدعاة .
- مستويات التناول (الإسلام والتنمية) (التنظير ، المؤسسات ، الخبرات) .
- مناهج النظر للإسلام والتنمية بين التوسعة والتضييق .
- مناهج التعامل (التنوع داخل النمط الحضاري ، والتعـــدد خارجـــه) حـــدود الاختلاف .
- عناصر الافتعال في العلاقة وعناصر الانفعال وعناصر الإغفال ، وأخيرا عنـــاصر

الانفصال (كل هذه العناصر من الواجب البحث فيها وعنها) لتنقية العلاقة.

- المشترك / المختلف ، الثابت / المتغير ، في المفاهيم موضع العلاقة يحدد دائرة التعميم .

- اختلاف الرحمة (التعارف والائتلاف) ــ واختلاف العذاب (التضاد والتنازع)



إن التمييز بين النوعين من الاختلاف ، والممارسة التي تتعلق بكل منهما إنما يعبران في الحقيقة كيف أن تلك الممارسات تترك آثارها على التفكير بمسألة العلاقة، وقد عرضنا جملة من المقاربات حملت في معظمها توظيف اختلاف التنوع ،وأشرنا إلى بعضها الذي مارس اختلاف التنازع بكل ممارساته البحثية .

العلاقة بين الإسلام والتنمية ، مستويات التناول وزاوية الاهتمام :

في إطار إعادة بناء العلاقة بين الإسلام والتنمية من الواجب ألا نجعل الموضوع على هذا النحو المفتوح، يتخير فيه الباحثون ما أرادوا من مستويات التناول ، ذلك أن هذه التناولات المختلفة لهذه العلاقة قد لا تكون داخلة فيها ، فضلا على صعوبة إحصاء العلاقات ، كما أن غموض مفهوم التنمية أضاف أبعادا غامضة على تناول تلك العلاقة . وإن محاولة تصنيف المستويات المتعددة ومناهج التناول تجعل من الضروري فك الاختلاط والاشتباك بين مجموعة من القضايا والعلاقات ، ومن هنا قد نقترح عناصر "أجندة" بحثية تتحرك صوب هذه المستويات على تنوعها :

١- رؤية إسلامية لمفهوم التنمية على مستوى التنظير ،

٢- مفهوم الإنماء والعمران في التراث الإسلامي .

٣- خبرات ونماذج تنموية في العالم الإسلامي .

٤- رؤية نقدية لمفهوم التنمية ضمن نموذجه المعرفي الغـــربي في ســياق المنظــور الحضاري الإسلامي .

٥- التصورات الاستشراقية للإسلام وارتباطه بالظاهرة الإنمائية .

٦- التنمية والإسلام : السياقات الداخلية والإقليمية والدولية وعناصرها المتداخلة .

٧- رؤية إسلامية لمنظومة المفاهيم التنموية (دراسة مقارنة) .

٨- تحديد زاوية العلاقة بين ظواهر أم مفاهيم .

٩- رؤية كتابات التنمية للعالم الإسلامي (مراجعة نقدية) .

١٠- أزمات التنمية : رؤية إسلامية تقويمية .

١١- منظورات التحليل والتفسير المختلفة للظاهرة الإنمائية من منظور إسلامي .

مستويات متعددة لدراسة العلاقة من الواجب تحديدها سواء تعلقت بمجــال العلاقة التنظيرية (بناء المفاهيم - أشكال العلاقة - مستويات العلاقة - أهـــداف ومقاصد العلاقة - رؤى العالم بين الإسلام والتنمية)، أو تعلقت بمجــال العلاقــة الفعلية (النماذج السلبية والإيجابية ...الخ) ، الدراسات السابقة وحقيقة العلاقـــة (رؤية نقدية) ، محاولات إعادة بناء العلاقة ضمن الدراسة الاستكشافية .

التنمية والإسلام : هل هما نموذجان ؟ هل يعبران عـــن نمـاذج اتصـــال أم انفصال؟!

واحدة من ضمن الإشكالات التي تضعنا أمام العلاقة بين التنمية والإســلام ومحاولة فحصها ، هل حينما نربط بين "الإسلام" باعتباره عقيدة وطريقة حيــاة ، والتنمية باعتبارها عملية في الأساس ، يمكن أن يرتبطا على نفس المستوى ؟!

غالب الظن في هذا الاقتران أنه حتى نحرك عناصر الوزن الصحيح فإن علينا أن نؤكد أن الإسلام باعتباره عقيدة أو مذهبية يفرض علينا ربطه مقارنا"بالحداثة". الإسلام والحداثة كرؤيتين للعالم يمكن الحديث عن ارتباطهما وافتراقهما ويتولـــد عن كل منهما رؤية للظاهرة الإنمائية باعتبارها تشير إلى عملية أو عمليات تهـدف إلى ترجمة هذه الرؤية لواقع وإجراءات ، في هذا السياق إن تحويل التنمية إلى رؤية يربطها بتأصيلها الفكري الذي يتمثل في الحداثة ، وكذا الإسلام باعتباره دينا يمثل طريقة حياة way of life وهو بهذا الاعتبار يؤسس رؤية لعملية التنمية تخرج على شاكلته .

حقيقة الأمر أننا أمام نموذجين : نموذج يمثله الإسلام ، ونموذج تمثله الحداثة، وارتبطا ضمن علاقة بين عالم المسلمين وإسلامهم من جانب والحداثة من جانب آخر .هذان النموذجان المعرفيان وما يحملانه من عناصر مقارنة من الأهمية متابعتهما، فإن النموذج يتكون من عناصر خمسة **الإطار النظري ، المنظومة المفاهيمية ، الإشكالات الأجدر بالتناول ، عناصر توليد "الأجندة" البحثية ، النظرة إلى الوجود في إطار رؤية العالم** ، ولا شك أن مقارنة بين هذين النموذجين يمكن أن تشكل مقدمات مهمة لتحديد أصول العلاقة بين الإسلام والتنمية(٥٠).بل ربما تتحرك ضمن رؤية موقف للنموذج المعرفي الإسلامي من نماذج ما بعد الحداثة ومقارباتها (٥١).

بل تستطيع هذه الدراسات أن تبحث في التطورات أو التحولات ضمن الألفاظ الدالة على الظاهرة الإنمائية بوجه عام (حركة التاريخ - المدن الفاضلة - التطور والتغيير الاجتماعي - التقدم - النهضة - التنوير، التنمية - التحديث ، الحداثة ما بعد الحداثة ، العولمة) ، كل ذلك يمكن دراسته في إطار فكرة تحول النماذج لدى كون(٥٢) .

ثالثا: تطبيقات في إشارات لنماذج آسيوية : جوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية:

نصل هنا إلى خاتمة هذه النقاط والتي تشير إلى التطبيقات في شكل نماذج آسيوية متنوعة ، ومتمايزة في آن ، توضح جوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية ، وكيف تضع هذه النماذج "الإسلام" لتحريك فاعليات التنمية في إطار وسط تتحرك فيه العمليات الإنمائية يجب أخذه في الاعتبار عند التحليل ، وذاكرة تاريخية لا تزال تؤثر ضمن خرائط الواقع وعناصره ؟.

إلا أن دراسة هذا المستوى (التطبيقات) لا يخلو مثل مستويات الدراسة السابقة من إشكالات ، أهمها على وجه الإطلاق :

- كيف يمكن إثبات العلاقة بين الإسلام والتنمية ابتداء ؟ وكيف يمكن رد التأثير إلى الإسلام وما يحمله من قيم وثقافة إلى الإسلام ، وليس لسواه ؟ ، وهل يمكن تحديد هذه الأوزان فيما لو تعددت العوامل والثقافات ومجال التأثير وأوزانه ؟
- كيف يمكن تفسير تفاوت هذه النماذج وتعددها وتنوعها ، وتفاوتها في اعتبار الثقافة الإسلامية والقيم التي تحملها كفاعليات ضمن العملية الإنمائية ؟ .
- كيف يمكن وصف هذه النماذج بما غلب عليها من صفات وسمات ، وهل تمثل

هذه الأوصاف اختزالا ، أم مفتاحا للتعرف على جوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية وأشكالها ومستوياتها ؟

- دراسة الخبرات وتأثير عامل بعينه من أصعب الصعوبات في الدراسات البحثية، والتعامل المنهجي ، وتناول الظواهر والقضايا موضع الدراسة . ومن هنا فإن تفاعل البشر مع أديانهم يتخذ أشكالا مختلفة ومستويات عدة في إطار القابليات، والفاعليات ، والعلاقات ، والاستجابات وفى إطار هذا التنوع يجب أن تمتد المساحة البحثية لدراسة هذه الأشكال في تنوعها ، وهذه المستويات في تعددها والعناصر المرتبطة بالظاهرة موضع البحث ضمن أدوات بحثية مهمة . إلا أن الدراسات الأسيوية بطبيعتها ، وفى سياق دراسات "تعارف" في المنطقة العربية خاصة في مصر ، هى دراسات تعريفية أكثر منها دراسات تحاول التعرف على الظواهر وتعددها وعلاقاتها المختلفة .

- إن الخبرات الآسيوية ضمن القارة الآسيوية مع اتساع خبراتها وترامى أطرافها ، وتنوع ثقافاتها ، تعبر عن حالة دراسية نموذجية للدراسات المقارنة من جانب ، إلا أنها من جانب آخر تمثل بحق صعوبة يجب أخذها في الاعتبار ، فإن تفاوت المستوى التنموي بين هذه الدول وخبراتها ، خاصة في إطار البحث في الإطار الثقافي يمكن أن يشير إلى عناصر تأثير ، إلا أنه رغم اختلاف الأديان ، فإن قيمها والثقافة التابعة لها شكلت في بعض الأحوال تفعيلا في عمليات التنمية ، وهو أمر يجابهنا بإشكال مهم لا يمكن الإجابة عليه إلا ضمن دراسات متراكمة ومتتابعة للظواهر وعلاقتها ببعضها البعض: كيف أن الديانات البوذية والمسيحية ، والثقافات الكونفوشسية وغيرها ، والإسلام كديانة وثقافة وحضارة قد أخرجت نماذج تنموية انتمت إلى مجموعة النمور الآسيوية ، وبعضها قد استقى رافدا ثقافيا هنا أو قيما من إطار مرجعي هناك، كيف إذن يمكن رد التأثير إلى الإسلام دون سواه؟!! [٥٣] .

كيف نفهم نماذج تنمية آسيوية من منظور العلاقة بين الإسلام والتنمية ؟

سؤال إشكالي مهم ونحن بصدد التأكيد على ما في هذا البحث من الإشكالات والمقاربات والمراجعات والتطبيقات ، الإجابة عليه يجب أن تحمل عناصر التفاعل بين هذه العناصر المختلفة وما تتركه من آثار على مناهج النظر والتعامل والتناول .

نبدأ بأكثر هذه النماذج سلبية ، وهو **النموذج الأفغاني التناحر والاقتتالي**(٥٤) الذي يحرك عناصر تفكير في خط العلاقة السلبية والمتناقضة بين الإسلام والتنمية إنه نموذج يشير إلى جملة من العناصر المهمة:

- إن النموذج الأفغاني لا يعبر عن قدرة تحرك أو يشير إلى رؤية تنموية بل هو قبل ذلك لم يحقق الحد الأدنى من البيئة المواتية ، لإحداث عملية التنمية ، افتقاد البيئة ، وافتقاد المستلزمات والمتطلبات ، يعبر عن سمة مهمة لذلك النموذج.

- إن النموذج الأفغاني لا يسير فحسب في خط عدم القدرة على الفاعلية التنموية، بل هو أكثر من ذلك يتحرك صوب فاعليات ضمن أنساقها السلبية ، أي أنه يقدم نموذجا اقتتاليا وتخريبيا ضد مقصود العمران والإنماء .

- إن النموذج الأفغاني يحمل في جوفه أهم عناصر تمثيل كيف تتفاعل الأزمة من أزمة "شرعية السلطة والمجتمع والقوى السياسية المختلفة" وأزمة الهوية والتأسيس ،وما تقترن به من عناصر أزمات التكامل التي تشير إلى خرائط الانقسام في التكوين السياسي والاجتماعي والأمني والقبلي والمذهبي ، وأزمة التغلغل ضمن حركة بندولية من القوى السياسية التي تمارس أقسى أنواع تداول السلطة ، ولكنه تداول تنازع وتناحر ، كل قوة تنفي الأخرى وتغذيها عناصر انقسام في الواقع ، يتخذ شكل الصراع بالجولات .

- إن النموذج الأفغاني قد يحمل عناصر ارتباط بالظاهرة الإسلامية ، إلا أنه في الحقيقة أن الإسلام يمثل أحد أهم عناصر تنازع إضفاء الشرعية بين القوى المختلفة ، بعد صعود هذا العالم في سياق المواجهة للغزو السوفييتي . ومن ثم فإن استدعاء الإسلام تم ضد مقصوده في تحقيق عناصر الجامعية للعناصر المختلفة والمتنوعة ضمن الكيان السياسي ، وتحول اختلاف التنوع إلى اختلاف تنازع وتضاد تحركت القوى السياسية لتمثل ضمن حركتها إصرارا غريبا على اختفاء السلطة وتفتيت عناصر الشبكة الخاصة بالعلاقات الاجتماعية إن عناصر وجود الكيان محل تساؤل ، ما بالنا بالأدوار والوظائف الفاعليات ؟

- إن العملية التنموية على هذا النحو غير مطروحة في سياق انقسامي حاد لا يوفر أدنى العناصر في البيئة المستقرة الآمنة ، وإن ما ينمو حقيقة هو عناصر تأجج الحالة الصراعية ، النافية لجامعية الكيان من جهة والقاضية على فعالياته بالضرورة من جهة أخرى .

•النموذج الأفغاني يمثل نموذجا واضحا لتفكيك السلطة والمجتمع في آن واحد بما تحركه من عناصر الحروب الأهلية ، وقابليات الانقسام والتشرذم الداخلي مع عناصر تدخلات خارجية ، وهى معادلة يستحيل معها القيام بأي فاعليات تنموية . واستخدام القوى السياسية للإسلام .. استخدام تنازعي محض يقوم على الاستظهار وعناصر التبرير السياسي .

•**أما النموذج الثاني فإنه يتمثل في النموذج التركي**(٥٥) في إطار نهج تفكيري يقوم على أصول بروكوستية (إشارة إلى سرير بروكوست) . وهو نموذج يحمل ذاكرتين تاريخيتين متعاقبتين ، ذاكرة الدولة العثمانية الإسلامية ، وذاكرة الدولة الكمالية العلمانية ، قد تتصور القوى الممثلة لعناصر أي من الذاكرتين إمكانها في أن تمارس سياسات الاستبعاد والنفي لأي منهما .

•النموذج التركي تتمثل فرادته في قدرته على إخراج عناصر كيان قوى يمثل عناصر جمع وتفاعل بين الذاكرتين على نحو تعايشي حينا أو على نحو يحمل التناقض والتنازع أحيانا أخرى ، وبما تمثله عناصر وقواعد وحدود الممارسة السياسية . هذا النموذج لو تحركت قابلياته في سياق عناصر هذه الاستجابة التعايشية ستتحرك فيها عناصر فاعلية وقواعد لتداول السلطة ليست فقط لقوى سياسية تتناوب الحكم ، ولكن لقوى سياسية تجعل من خريطة الواقع وتشابكها أحد المدخلات الأساسية في تشكيل حركة القوى والأنظمة السياسية ، فضلا على اتخاذ عناصر البيئة الإقليمية والدولية ضمن اعتباراتها .

•إلا أن هذه القابليات من ناحية أخرى تنذر في حال التعامل بالإهمال أو الإغفال لأي عنصر من عناصر الذاكرتين ، التي ارتبطت بحالة صراعية وتاريخية ، وهو ما قد يغرى إحدى القوتين (العلمانية أو الإسلامية) بالخروج من نموذج التعايش إلى نماذج التنافي والاستبعاد ، بما يحرك عناصر غير مأمونة تشكل وسطا غير موات للعملية الإنمائية ومردوداتها على كامل عناصر المجتمع .وفى ظل هذه المعادلة ، تصير الممارسات الانتخابية مؤشرا على أوزان القوى السياسية ، خاصة لو اتسمت بعناصر النزاهة والحيدة لتمثل صورة لعناصر خريطة واقع القوى السياسية وأوزانها .

• إن النموذج التركي لا يزال يتميز بعنصر قوة ثالثة مهمة لا يمكن إنكار أدوارها ضمن المعادلة السياسية ، وهى "الجيش" والذي تدخل تقليديا لحماية "عناصر القوى السياسية العلمانية" وحمل عناصر محاولات لإضفاء الشرعية

على حركته من مثل "الحفاظ على الأمن القومي التركي" "الدولة التركية العلمانية" وغير ذلك . وربما يسير الجيش نحو نموذج "الاستبعاد والنفي" لعناصر القوى السياسية الإسلامية، وهو ما يحرك عناصر انقسام محتمل في الرؤية والثقافة قد يولد عناصر تنازع بدوره يشكل مناخا غير موات لعملية الإنماء .

- وفى هذا السياق فإن عناصر التنوع التنافسية والتداولية يمكن أن تؤسس مناخا مواتيا للعملية الإنمائية في حالة مراعاة الطرفين لعناصر الواقع الموجود بالفعل ، وخروجا على عناصر تفكير يخل بأحكام الوجود لمصلحة أحكام الوجدان ، وربما أن عناصر التسيير المختلف والمتنوع لعمليات التنمية بين القوتين تشكل أحد أهم قواعد "شرعية الإنجاز" كفيصل مهم في إدراك المشاكل الحقيقية للمجتمع التركي وكيفية التعامل معها، وإدراك أولوياتها، والإنجاز بصددها ، من دون أن تتحول آليات التنافس السياسي إلى آليات للتنازع السياسي والفعلي على الأرض ، وبما يحرك المسار صوب أشكال غير مأمونة من المعادلات السياسية غير الموزونة، وغير المؤسسة على حقائق الواقع وسننه الحاكمة والقاضية .

- وفى إطار هذا الفهم يمكننا تفسير تردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حيث تزداد حدة مشكلات التضخم والتفاوت الاجتماعي والبطالة والإسكان العشوائي وغيرها. ففي تركيا ارتفع معدل التضخم السنوي في أسعار المستهلك بين عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٨ من (٣٧,١%) إلى (٧٥,٢%) مع تصاعد هذه النسبة بمرور السنوات ، وفى أسعار الجملة من (٣٠,٥%) إلى ٦٨,٣%) ، وفى عام ١٩٩٠ بلغ الأول (٦٠,٣%) والثاني (٥٢,٣%) ، وفى عام ١٩٨٧ بلغ نصيب أعلى دخل (٢٠% من السكان) يحصلون على ٥٥% من الدخل القومي التركي) ، مقارنة بـ ١١% من الدخل فقط لحوالي ٤٠% من السكان ، وفى عام ١٩٨٨ بلغ عدد العاطلين في تركيا (٢,٧٤٨,٣٠٠) مليون نسمة بنسبة ١٤,٤% من إجمالي القوى العاملة ، مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والمتعلمين إلى (٤١,٣٧%) في الفئة العمرية ٢٠ — ٢٤ عاما و (٢٣,٤٥%) في الفئة العمرية من ٢٥ — ٢٩ عاما[٥٦] .

• أردنا بجملة الأرقام تلك أن ندلل على عناصر مهمة تؤكد حـــدة المشـــكلة الاقتصادية من ناحية وعناصر التفاوت الاجتماعي من ناحية أخرى .

•إن جدية الأطروحات الإنمائية والعمل على حل المشكلات الحقيقية صار ضمن دائرة التنافس السياسي والمزايدة ، مما أبقى هـــذه المشـــكلات علـــى حالهـــا وازديادها تفاقما وهو أمر لم يكن يشكل وسطا مواتيا لتنفيذ سياسات التنمية ، عدم الاستقرار السياسي والانشغال بتصفية الحسابات بين القوى السياســـية ، وعناصر التعامل الخارجي ضمن مشكلات تركيا مع اليونان والأزمة القبرصيـــة – مشكلة انضمام تركيا إلى السوق الأوربية – الانخراط في مؤسسة حلـــــف شمال الأطلنطي – التعاون غير المفهوم وغير المحسوب مع إسرائيل – المشـــكلة الكردية التي صارت متفجرة على نحو دائم يستترف الطاقات والفاعليـــات – انشغال الجيش بعناصر اللعبة السياسية – عدم استقرار أجهزة التنفيذ لاختلاف السياسات والرؤى، كل ذلك مع عناصر الأزمة الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة ، وعناصر تنازع الهوية الإسلامية والعلمانية ، وفقدان المعايير في تحديد قواعـــــد النظام العام ، ودعوى حماية العلمانية الديمقراطية لضرب عناصر حرية التعبـيو ، والانخراط ضمن التشكيلات السياسية والممارسة السلمية ، محاولة حل حـــزب الرفاه في إطار سياسات النفي والاستبعاد ، كل ذلك شكل عناصر غير مواتية، تجعل الأمر أشبه بالبيت غير المهيأ لعمل منظم وفعال في كافة المجالات المختلفة.

•إن عناصر تنافس الأطروحات جعل القوى الإسلامية ممثلة في حزب الرفـــاه – أربكان يؤصل عناصر رؤية حضارية تنموية ذات جوانب متعددة ، داخليـــــة، ومحلية ، وقومية ، وإقليمية ، ودولية ، اتخذ عنوان "النظام العادل" الذي لم يكن إلا تسمية شفرية للنظام الإسلامي ، الذي لا يرى مصطلحـــــه في مســـتندات الحزب الرسمية ولا وثائقه أو أدبياته لما يفرضه الدستور وبعض القوانـــين مـــن حظر النشاطات ذات الترعة الدينية أو العرقية أو المسببة للفرقة الاجتماعية .

•النظام العادل رؤية متكاملة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا يحقق عنـــاصر رؤية منظومية لعملية التنمية بكل جوانبها المختلفة .

•ومن هنا تبدو لنا العلاقة بين التنمية والإسلام ضمن المعادلة السياسية المتشابكة في إطار عناصر الأطروحة البديلة "النظام العادل "في مواجهـــــة "الأطروحـــة العلمانية" ضمن طبعتها التركية ، ونظن أنها تتحرك صوب التنافي والاستبعاد ، وهو أمر قد يهدد عناصر الفاعلية المتبقية داخل الكيان التركي وازدياد الأمـــر

تفاقما على كافة المستويات[٥٧] .

ثم يأتي **النموذج الباكستاني**[٥٨] ليحرك عناصر تصور وممارسة متميزة لهذه العلاقة يمثل النموذج الباكستاني أحد النماذج التي تمثل الجمع بين التوجهين العلماني والإسلامي وتتفاوت الاتجاهات الفرعية في كلا الفريقين بين الحدة والاعتدال ، وأن السلطة حتى مع تبنيها العلماني وضعت الإسلام في الاعتبار ضمن عناصر المعادلة السياسية ، فضلا على حركتها السياسية ، بحيث كان عليها أن تدرك أنه لا يمكنه التغافل عن العامل الإسلامي ، ومع تبدل السلطة ما بين أشكال مدنية أو عسكرية، أو أحزاب علمانية أو إسلامية ، كان هذا العامل على اختلاف في درجة اعتباره هو العنصر الثابت ضمن المعادلة السياسية . ومثلت الجماعة الإسلامية كقوة سياسية فاعلة مواجهة لأي تجاهل من جانب أي قوى سياسية حاكمة .

والسلطة في توجهها العلماني أو الإسلامي لا تتحرك في فراغ ، ومن هنا بدت عناصر التنمية تتخذ بعض غطاءات إسلامية من دون أن يعتبر ذلك جوهر الحركة للنظام وسياساته .

وحتى في فترة حكم ضياء الحق فقد أحدث واتخذ جملة من السياسات بهدف "أسلمة المجتمع" إلا أن فوقية هذا الأمر حدت كثيرا من فاعلياته ، كما أنها لم تكن في شكل منظومة متكاملة أو خطة استراتيجية وحضارة ممتدة ، ولكن اتخذت سياسات متناثرة وجزئية ، كما تم بعضها بصورة فورية مما أدى لعناصر من عدم الاستقرار والاضطراب .

ولا شك أن النشأة الإسلامية لدولة باكستان ظل ضمن الذاكرة التاريخية حاضرا ، إلا أن بروز توجهات علمانية استطاعت أن تطور رؤية وسياسات تأخذ في اعتبارها العامل الإسلامي ولو على مستوى القدرات الرمزية ، ولكن مع توظيفه لخدمة وتحقيق مصالح هذه النخب ، بما يعوق قيام نموذج تنموي إسلامي حقيقي .

إن النشأة الإسلامية لـ باكستان ربطت الدولة الحديثة بالإسلام واستثمرت النخب ذلك، بحيث شكل ذلك كله عنصر مهم من الهيكل العلوي العام الاجتماعي والقانوني والسياسي والتي تم تركيبها ضمن سياقات تحفظ عناصر العلاقات الاجتماعية القائمة على النظام شبه الإقطاعي والرأسمالي وربطها بصورة

كبيرة بالنظام الرأسمالي العالمي ، وهو ما جعل كل ما بذل في باكستان من محاولات عدة للتنمية الإسلامية محاولة شكلية أو رمزية ، يوفر الشرعية للنخب الحاكمة بما يضمن استمرارها في الحكم ، ذلك أن محاولة العمل بمعزل عن الرمز الإسلامي أو تجاهله يحمل معه عدم استقرار للسلطة وربما نهايتها وهو ما حدا بضياء الحق للتعبير عن هذا المعنى بالقول"..خذ الإسلام من باكستان واجعلها دولة علمانية وهي سوف تسقط ....." .

ومن ثم مثلت تجربة ضياء الحق الذي يعد أكثر القيادات التي تولت السلطة في باكستان واتجهت لاتباع سياسة إسلامية معلنة متنوعة الجوانب ، إلا أنها لم تسفر عن سياسة تنموية إسلامية مستقلة .

أما بالنسبة للأحزاب والقوى السياسية الإسلامية الباكستانية فهي متعددة ومتنافسة ، ويبدو تحالفها ضمن عناصر اللعبة السياسية كتحالف مرحلي سرعان ما يزول بانتهاء أهدافه، ومن غير أن تحمل برامج تنموية ذات رؤية استراتيجية . كل ذلك أضعف موقف هذه القوى تجاه الناخب من ناحية و النظام من ناحية أخرى. فعلى الرغم صفة هذه "الأحزاب الإسلامية" ، ومجتمع مسلم ، إلا أنها تفتقد قاعدة شعبية واسعة ، وهو مؤشر أوضحته الانتخابات المتتالية ، إلا أنها ظلت تمثل عنصر القوة الضاغطة كاستراتيجية في تحركها تعتمد على إثارة قضايا إسلامية مهمة مثل "الأحمدية" في عهد حكم بوتو، وقضية الرباني في عهد ضياء الحق.

وتعتبر باكستان ساحة تتفجر فيها جملة من الصراعات المختلفة العرقية والطائفية والمذهبية مما يستترف إمكانات لمواجهة تلك الصراعات تمثل عبئا على عملية التنمية (حركة المهاجرين القومية من الهند)، (مواجهات السنة والشيعة – جيش الصحابة وجيش محمد) ، إضافة إلى قلاقل إقليمية .

وأضافت الصراعات الحدودية بين باكستان والهند حالة أخرى من عدم الاستقرار وتورطها في الصراع الأفغاني ، فضلا على المتغير الخارجي المتمثل في المساعدة الأمريكية، كل ذلك شكل بيئة لا تتمتع بالاستقرار لبناء نموذج تنموي إسلامي .

وضمن هذا السياق تعتبر الخبرة الباكستانية خبرة سلبية ، لا يشكل الإسلام رؤيتها التنموية والمرجعية، بل هو أحد عناصر القدرة الرمزية للسلطة تحاول استغلاله ضمن حركتها السياسية ، لا عناصر البناء التنموي والعمراني .

ثم ننتقل إلى بعض النماذج الإيجابية فيما سميت بالنمور الآسيوية ويقع ضمنها **النموذج الإندونيسي** بكل تفاعلاته المختلفة السياسية والاقتصادية و الثقافية ليخرج شكلا آخر من أشكال العلاقة بين الإسلام والتنمية ، وما يستدعيه ذلك من "أجندة" بحثية .

فالإسلام ضمن التجربة الإندونيسية لم يشكل أي عائق للتنمية كما ترى بعض الافتراضات الغربية ، بل على العكس قام بدور محرك للمطالب الشعبية في ظل صعود عناصر القوى الإسلامية وتأثيرها ، ومثل قطبا موازنا ضمن عناصر المعادلة السياسية للمؤسسة العسكرية من جانب ، والقوى العلمانية من جانب آخر.

في إطار مراعاة شبكة الواقع بكل عناصره ، توصلت إندونيسيا إلى عناصر معادلة وصيغة توفيقية بين القدرات الإسلامية من جانب والمتطلبات الديمقراطية من جانب آخر وفى إطار رؤية تتمتع بأكبر قدر من المرونة عبر عنها أحد المفكرين الإسلاميين "عبد الرحمن وحيد "... من أن منطقة شرق آسيا بصفة عامة وإندونيسيا بصفة خاصة درجتا على استيعاب مختلف الثقافات على تنوعها ، كما استطاعت تطويعها واستثمارها في سياق الواقع الإندونيسي ومتطلباته ، وسمحت بقدر من التنوع ..." (٥٩) .

وضمن هذه الصيغة فإن عناصر الثقافة التقليدية في إندونيسيا ظلت تعترف بالدين كركن ركين ، وهو ما عرف بديمقراطية "البانكاسيلا" ، والتي شغل منها البعد الروحي مساحة لا يستهان بها ، كما تبوأت فيها مقتضيات التنمية موقع الصدارة .

ولعل التجربة الإندونيسية تمثل نموذجا حافزا للاقتداء برؤيته في إطار الرؤية المتوازنة بين القيم المعنوية والدينية من جانب في تفاعلها مع متطلبات عملية التنمية من ناحية أخرى .

ويعود ذلك في الواقع أن إندونيسيا شهدت نشاطا إسلاميا طيلة فترة تاريخها ، وقد قام بدور بارز اصطبغ في مجمله بطابع الكفاح الوطني وهو ما يؤكد أهمية الإسلام كمرجعية دينية جذبت كثيرا من التوجهات السياسية في فترة مبكرة من التاريخ السياسي للدولة فأصبح ضمن العناصر الدافعة ضمن الذاكرة التاريخية والحضارية ، لم تستطع كثير من الممارسات العلمانية أن تنال منها ، وإن بذرت

بذورا لتكوين توجه علماني .

وقد اكتسب سوهارتو جزءا من تنامي عناصر شعبيته قبل توليه السلطة ، مستندا إلى دوره في القضاء على ما عرف بحركة سبتمبر الشيوعية ، والتي قادت لصدامات دامية أسهمت على الناحية الأخرى في أفول نجم قيادة سوكارنو .

وقد بدا لهذه التجربة أن تحقق عناصر تجربة تنموية ضمن معادلة تختلف نوعا ما عن المعادلة الماليزية مثلا، فإن تجربتها التنموية تبدت عبر مجموعة من التحولات الكيفية على المستويين الاقتصادي والسياسي ، وذلك في ظل دور فاعل للمؤسسة العسكرية التي توصلت إلى ضبط إيقاع الحركة السياسية .

إن عناصر النموذج التنموي الإندونيسي تأسس على قاعدة ثلاثية[٦٠] من استمرارية التقدم الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار السياسي ، والتوزيع العادل لعوائد التنمية.

وضمن هذه القواعد بادرت الدولة بتخطيط عناصر برنامج قومي للتنمية (خطة التنمية الأولى تلتها خطة التنمية الثانية) وذلك بغرض دعم النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات عالية من النمو وزيادة الإنتاج الزراعي وتشجيع الصناعات إلى جانب تطوير البنية الأساسية وفى غضون ربع قرن ارتفع معدل النمو إلى ٨% مقارنة بمعدل النمو العالمي ٤,١% ، وازداد متوسط دخل الفرد بمقدار عشرة أمثال، وانخفاض من هم تحت خط الفقر من ٦٠% من إجمالي السكان عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٧% عام ١٩٩٣[٦١] .

ومثل ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣ فرصة لتمويل التنمية وإرساء أسس التحول الاقتصادي والتي استندت إلى العائد النفطي وإنشاء صناعات جديدة عادت بالنفع على الطبقة الوسطى الحضرية وإلى تحقيق مزيد من الاستقرار السياسي. كما استطاعت الخبرة الإندونيسية أن تحرك عناصر التكامل والتماسك على الرغم من أن المجتمع الإندونيسي متعدد العرقيات في ظل الأيديولوجية الرسمية للدولة "البانكاسيلا "،

وفى إطار استثمار العناصر الدافعة إلى الجامعية في الثقافة الإسلامية،وكذلك التعامل بحرص وحذر بالغين مع القضايا ذات الطبيعة الإسلامية ، خاصة الحركات الإسلامية ، ومحاولة استيعاب مطالب القوى الإسلامية .وضمن رؤية سوهارتو وضمن معادلة الخبرة الإندونيسية فإنه حاول تدريجيا إضفاء الطابع المدني – لا

العسكري- على مؤسسات الدولة في إطار تحجيم سلطة المؤسسة العسكرية باتخاذ إجراءات أكثر ديمقراطية من جانب والحد من سلطة العسكر من جـــانب ثـــان، وإدخال قوى موازنة في المعادلة السياسية في إطار تنامي التأثير الإسلامي ومحاولـــة سوهارتو التقارب مع الإسلاميين .

ومن هنا يبدو لنا أن الإسلام يعتبر من أهم العوامل المحـــددة للمارســـات السياسية وبدت مطالبات توجهات إسلامية بالديمقراطية والعدالة الاجتماعيـــة ، وهو ما أشار إليه عبد الرحمن وحيد من "ضرورة الاهتمـــام بالثقافـــة السياســـية الإسلامية التي تهتم أساسا بالأهداف والوسائل التي تقود في مجملها إلى الديمقراطيـــة ... وهو يرى أن مطالب من مثل المزيد من التحول الديمقراطي تستند في أصولهـــا إلى القيم الإسلامية ، وأن مفهوم العدالة الاجتماعية وتحقيق الديمقراطيـــة وتنميـــة الإمكانات الفردية لتجاوز المشكلات وتحقيق التنمية تستقى أصولها جميعا من الدين الإسلامي". إلا أن تطورات حدثت في المسار الاقتصادي الإندونيسي تحتـــاج إلى عناصر دراسة مستقلة ومتأنية والتعرف على تأثيراتها على عملية التنمية .

نموذج آخر يعبر عن نموذج إيجابي نسبيا والذي يحرك عناصر الواقع في سياق الحفز للتنمية ، ولا يغفل حقيقة الإسلام كأصل دافع في العملية التنموية والقـــدرة على إعطائها جوهرها العمراني ، يأتي **النموذج الإيراني** كأحد النماذج المتفردة في شكل ومستوى العلاقة بين الإسلام والتنمية :

فإنه مع قيام الثورة الإيرانية ، وما أفرزته من نظام سياسي تمثل في الجمهورية الإسلامية لم يكن لها نظرية اقتصادية إسلامية ، أو نظرية تنمويـــة مـــن المنظـــور الإسلامي وإنما ظلت هذه الرؤى ضمن توجهات اقتصادية إسلامية تداخلت معـــها متطلبات الواقع في ظل تطور ظروف الثورة ، فالحرب فإعادة البناء والتنميـــة، ثم الطموح لدخول نادى النمور الأسيوية[٦٢] .

إن المذهب الإثني عشري ،وهو المذهب الرسمي للدولة ،رغم تميزه بجوانـــب اقتصادية خاصة ما عرف بنظام الخمس ، إلا أنه لم يدخـــل في إطـــار العمليـــة الاقتصادية ، إلا أن ذلك قد يجد تفسيره في رغبة الدولة والمجتمع معا أن تبقى لـــه الوظيفة التقليدية والأساسية في دعم بعض المشروعات والقيـــام بـــدوره الديـــني والمحافظة على هيبة الحوزات العلمية ومراجع التقليد من خلال المشروعات الخيريـــة والتبرعات الإنسانية .

إن عناصر الثقافة الاقتصادية حملت جملة من المرتكزات من خلال التصورات والخطابات والتصريحات والتعليقات يمكن رصدها وفق دراسة الإسلام والتنمية في إيران في أكثر من محور (نموذج ثقافي دائم التطور في مجال العمل والإنتاج ، ثقافة ذاتية تنفك من إسار التبعية العلمية والصناعية والتقنية للخارج ، ثقافة الاعتماد على النفس والإمكانات الذاتية ، ثقافة تنمية القوى البشرية كقيمة محورية ، ثقافة الابتكار والفن الصناعي الملائم ، هيكلة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية على أساس الثقافة وعناصرها، ثقافة التعاون والمشاركة الجماعية ، ثقافة توسيع إمكانات الإنتاج وقدراته ، وضوابط الاستهلاك من منظور إسلامي، ثقافة التوحيد بين الإيمان والعلم والعمل ، نشر الثقافة الجهادية و الاستشهادية والإيثارية ، نشر ثقافة التدريب والدراسة بهدف تنمية الذات وقدراتها ، التنسيق والتوازن بين أهداف التنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية).

ومن نافلة القول إن مقارنة بين المجتمع الإيراني قبل الثورة والمجتمع الإيراني في عهد الحكومة الإسلامية، يوضح الفارق ، ولا يستطيع باحث في الشئون الإيرانية أن ينكر قدرة النظام السياسي على التكيف مع الأحداث والأوضاع العالمية الإقليمية وقدرته على التحول الإيجابي في مواجهة التحديات .

الحالة الإيرانية في إطار تميزها تحتاج إلى دراسة متأنية تكشف أبعاد التجربة وتوضح جوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية في أشكالها ومستوياتها المتنوعة ، خاصة أن النظام جعل من الإسلام قاعدته الأيديولوجية التي تستهدفها استراتيجيات الحكم وسياساته وخطط العمل وبرامج التنفيذ ، ويقع في القلب من ذلك عملية التنمية ضمن علاقة تفاعلية . الإسلام وفق هذه الخبرة يعتبر أيدلوجية التنمية وعقيدتها الدافعة ، خاصة في إطار فهم المذهب الإثني عشر الشيعي كمذهب موروث في المجتمع الإيراني .

ولا شك أن العلاقة بين الإسلام والتنمية في الخبرة الإيرانية تتعلق بمفاهيم وتوجهات حول الرؤية للحكومة الإسلامية ضمن منظور رؤية مفكري ومطلقي الثورة الإيرانية ، وفكرة ولاية الفقيه التي تعطى الحجية والسند لإدارة نظم المجتمع ومؤسساته . واستقرار الحكم والحاكم بناء على هذه النظرية الناقلة للولاية الاعتبارية كوظيفة كافة الصلاحيات السياسية والإدارية والتنظيمية والتنفيذية التي كانت للرسول عليه الصلاة والسلام والأئمة وفق نظريتهم في هذا المقام . و من ثم تعد هذه النظرية ركنا مهما في ضمان استقرار الحاكم وما يترتب عليه ذلك من

استقرار حياة المجتمع وتسيير شئونه في العمل والإنتاج والتنمية . ويتساند مع ذلك الأصل الاجتهادي والذي يتعلق بالفقيه وما يحمله من إمكانات تجديدية في هـــذا المقام ، وما يعنيه ذلك لمجمل مناحي الحياة وعملية التنمية في سياقها .

ومن المهم كذلك أن نؤكد أن الرؤى التنموية في سياق القيم الأساسية الحاكمة لها ظلت ثابتة ، إلا أن أدوات التسيير والوسائل ، والأفكار المباشرة للعملية التنموية أصابها نوع من التطور والتحول ضمن خبرات متعددة شهدها الثورة مع اختلاف ظروفها .

وقد أكد هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الإسلامية السابق أن الميزانيـــة العامة للبلاد تراعى وضع الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الهويـــة الثقافيـــة ، ... فالثقافة في حركتها السامية تعتمد على القوة السياسية والاقتصادية ، وأنه يســـعى لرفع معدل المخصصات الثقافية إلى نسبة ٢٩% ، مع التخطيط الدقيـــق لتوجيـــه المسار وتحقيق الانضباط المالي والاقتصادي واستمرار الدعم من أجـــل الوصـــول للأهداف الثقافية للبلاد . وهذا يشير إلى المحتوى الثقافي للخطة التنمويـــــة ، بـــل واعتبار ذلك هدفا وغاية.

وتشير الأرقام والإحصاءات الصادرة عن الأجهزة الاقتصادية الرسمية إلى نمو مطرد في كافة المجالات مما يدل على نجاح التخطيط في إطار التوجـــه الإســـلامي خاصة خلال المدة بين عامي ١٩٨٥ ، ١٩٩٥ م[٦٣] .

ومتابعة لمجالات الإنماء والخريطة الشاملة للعناصر الإسكانية وبناء المـــدن ، وتنمية القوى البشرية ، وعناصر التنمية الصحية وخدمات التأمينات الاجتماعيـة ، وتنمية قطاع النقل والمواصلات والاتصالات ، وقطـــاعي الكـــهربا والطاقـــة ، وكذلك المياه وتصحيح وتنمية الموازنة العامة ، وتنمية القطاع الزراعـــي ، ووزارة التعمير ودورها في التنمية ، وتنمية القطاع الصناعي وقطاع المعادن وصناعـــــات النفط والغاز والبتروكيماويات والتنمية في القطاع التجاري ، فضـــلا علـــى دور جيش حراس الثورة في العملية الإنمائية ، هذه المتابعة تسفر عن الإشارة إلى عناصر تنموية كمية وكيفية ضمن هذه المجالات المختلفة وذلك في ظـــل ظـــروف مـــن علاقات دولية وإقليمية غير مواتية . وإن تعاملت معها الحكومة الإسلامية بقـــدر عال من الكفاءة والفاعلية.

وفى سياق الأمل الفسيح فإن التجربة الإيرانية ،شـــأنها شـــأن النمـــوذج الماليزي، أسست مشروعا حضاريا ممتدا الذي يستهدف بناء الحضارة الإســـلامية

الحديثة عبر استهداف إيران ضمن هذا المشروع دخولها نادى النمور الآسيوية وهو المشروع الذي صاغه أكثر من ٥٠٠ خبير إيراني في مختلف التخصصات .ويشير كل ذلك إلى الاستعدادات لدخول المرحلة الجديدة ، في سياق هدف يتوخى الوصول إلى صيغة تنمية حضارية تجعل من الإسلام قاعدتها ومنطلقها .

ويأتي أخيرا نموذجا منفردا بما يحمله واحد من أهم آباء التنمية وهو محاضير محمد الذي مثل ضمن دائرة تفكيره وسياساته نموذجا متميزا يربط بين الإسلام والتنمية ، مؤكدا على العلاقة الإيجابية بينهما ، متفهما عناصر التنمية ضمن رؤية إسلامية تستنير بعناصر الواقع والإمكانات المتاحة وبما يحقق أقصى استيعاب واستثمار للفاعليات التنموية ، ألا وهو **النموذج الماليزي** .

فعلى الرغم من أن النموذج الماليزي يتكون من أصول عرقية ثلاثة ، استقرت في ظل الاحتلال البريطاني في إطار السياسة البريطانية باستيراد العمالة الصينية والهندية إضافة إلى العنصر الذي يشكل السكان الأصليين(العنصر الملاوي)، إلا أن هذه الأصول العرقية الثلاثة كونت اتحادا للحفاظ على الفصل بين سلطاتها خشية التعرض لفقدان الاستقرار الطائفي ، وتعتبر هذه الصفقة التاريخية ميزة أساسية تمتعت بها ماليزيا لتوفير توزيع سلمى ومقبول للسلطات أبعدها عن نشوب حرب استقلال أو قلاقل داخلية .

ويمكن القول إن المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين العديد من الدول النامية ، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية . ذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة ، وإنما يتم اتخاذ القرارات دائما من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية ، وفى إطار يراعى توازن القوى السياسية والعرقية والاقتصادية المختلفة ، مما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها سياسة ديمقراطية اتفاقية في جميع الأحوال . وتنتمي ماليزيا اقتصاديا إلى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى وفق تصنيف البنك الدولي ، وهى من اقتصاديات السوق الحر ، حيث يتمتع القطاع الخاص بدور محوري ولكن في ظل سياسة موجهة من الدولة ومؤسساتها الاقتصادية وقد أسهمت الخطط الاقتصادية المتتالية في تعاظم معدلات النمو في كل قطاعات الاقتصاد الماليزي ، على الرغم من تعرضه لنكسة في منتصف الثمانينات ، إلا أنه استرد عافيته عائدا إلى معدل أعلى للنشاط الاقتصادي .

وبلغ الدخل الفردي بها سنة ١٩٨٥ ألفي ومائة دولار ، وهو يماثل أدنى دخل في المجموعة الأولى ذات الدخل الأعلى ، وقد ارتفع إلى ٣,٩١٨ دولار سنة ١٩٩٥ ، بزيادة قدرها ٨٦,٦% ويعود إلى ما حققه الاقتصاد الماليزي من نمو اقتصادي بلغ أكثر من ٨% على مدى ثماني سنوات على الترتيب، كما أن الزيادة في الناتج المحلى الكلى الحقيقي قد وصلت إلى ٩,٦% وهى أعلى نسبة زيادة بين اقتصاديات جنوب شرق آسيا النشطة ، بل أنها من أعلى نسب النمو على المستوى العالمي. ويعكس هذا النمو المتميز قوة الاقتصاد الوطني المستند إلى استقرار سياسي ورؤية حضارية محفزة ودافعة تستثمر الإمكانات القيمية والمخزون الثقافي في حفز عملية التنمية ، ومن دون نسيان منظومة التنمية المتكاملة والشاملة ذات الجانب الاجتماعي والتوزيعي ، وهو ما يحقق عناصر حفز مستمرة تسند التنمية كعملية حضارية تقدم نموذجا مهما في صياغة العمليات التنموية والخطط المنفذة لها(٦٤) .

وضمن هذه السياقات فإن الحكومة الماليزية رفضت تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية ، والتي تعتبر ركن زاوية في تحقيق عناصر الرضا الداخلي من خلال توفير الاحتياجات الأساسية ، ورفع مستوى ونوعية الحياة بما يتفق وعناصر المعادلات المختلفة ضمن المجتمع الماليزي ، كما تمثل البيئة المواتية لمزيد من التنمية واستدامتها .

ومن هنا فليس من الغريب أن يرتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن الاقتصادات الخمس الأولى في العالم في قوة الاقتصاد المحلى .وتشير القرائن إلى ارتفاع مستويات الإنتاجية ، وانخفاض معدلات البطالة وكذلك تضاؤل نسبة التضخم ، إضافة لزيادة حركة تجارتها الخارجية . هذا الأداء الاقتصادي المتميز اقترن بتحسين العديد من المؤشرات الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم ولاشك أن عناصر التنمية الشاملة والمتكاملة والمتكافلة في جوانبها تدل عليها مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، وإن نظرة ضمن خطط الدولة الماليزية ومردوداتها تشير إلى عناصر التكامل بين كل تلك الجوانب في توفير عناصر الوسط المواتي للتنمية ثقافيا وسياسيا واجتماعيا .

وتحاول أن تجعل الدولة تكوينها وكيانها في إطار عناصر "الأمة الجامعة" والتي تجعل من الإسلام وقيمه ثقافة التأسيس من دون أن تجور على العناصر الأخرى المكونة للأمة مع احترام ثقافاتها ، وفى إطار يحرك عناصر الفاعلية

الاجتماعية والدافعية الاقتصادية كما حرصت السياسات على إحداث التحـولات على نحو تدريجي ضمن خطط عامة متكاملة. ويعتبر التحول للقطاع الخاص مـن دون أن تفقد الدولة عناصر توجيهها وتخطيطها إنما دليلا على الحضور النافع لجهاز الدولة، وليس حضور الهيمنة ، أو الغياب الذي قد يـؤدى إلى عنـاصر فوضـى التحول .ومن هنا تحركت هذه الرؤية ضمن محاور مكاسب الكفاءة والحفز علـى النمو وتخفيض المسئوليات الحكومية ، وإعادة التوزيع للثروة بين الفئات العرقيـة وزيادة الإنفاق الحكومي على مجالات تقليص الفقر ، والتوازن بين أهداف التنميـة في إطار التلازم بين النمو الاقتصادي من جانب ومتطلبات العدالة وذلـك مـن خلال الأولويات التالية :

- تأمين عناصر النمو المتوازن للقطاعات في إطار العمليـة الإنمائيـة التكامليـة والتكافلية .
- تقليل التفاوت والاختلالات الاجتماعية والاقتصادية ، والعمل على إزالتـها لضمان توزيع أكثر عدالة وفعالية لمكاسب النمو الاقتصادي من دون تفرقة بين عناصر المجتمع المختلفة .
- تنمية عناصر التنمية الذاتية في إطار محاولة صياغـة مجتمـع يتمتـع بتوفـير الاحتياجات الأساسية مع صبغ عناصر التنمية بالقيم الاجتماعيـة والروحيـة الإيجابية، فضلا على تعظيم الإحساس بقيمة الكرامة الإنسانية، والانتمـاء إلى الوطن ، والتعاون بين دول أخرى لحفز التعاون ضمن دائرة دول العالم الثـالث والعالم الإسلامي .
- تأصيل وتأسيس عناصر التكامل على المستوى الوطني بسياسـات تـأخذ في اعتبارها محاولة سد الفجوات والاختلافات الواسعة في التنمية الاقتصادية بـين الولايات المختلفة ضمن النظام الاتحادي الماليزي، وبـين المنـاطق الحضريـة والريفية، وبين الأعراق والعناصر المختلفة .
- تشجيع عناصر تنمية الموارد البشرية بحيث تنتج قوة عمل منظمة عالية الكفاءة تتسم بأصول أخلاقيات العمل وبذل الجهد في إطار مواجهة تحديات التنميـة الصناعية من خلال توفير ثقافة التميز ، والقدرة والفاعلية.
- جعل عناصر التقدم المادي ضمن خطة تستفيد وتستثمر العلم والتكنولوجيـا والبحث العلمي كمكونات أساسـية في التخطيـط والتنميـة الاجتماعيـة

والاقتصادية ، في إطار إلزام التكوينات الاقتصادية بتخصيص أكثر من نسبة ٣% من عوائدها للبحث العلمي لتطوير الإنتاج وقوة العمل وتحسين الأحوال المعيشية.

- ضمان إعطاء الاهتمام الملائم لحماية البيئة ضمن نظرة عمرانية للتنمية، وذلك حفاظا على تواصل العملية الإنمائية في الأجل الطويل .

وتؤكد هذه الأولويات الترابط الوثيق بين تحقيق معدلات التنمية المرتفعة ، وتوفير المناخ الاجتماعي الملائم لحياة اجتماعية ومعنوية وقيمية متميزة لكل أفراد المجتمع ، وتحقيق أصول التنمية المتوازنة في سياق الوعي بعناصر الخريطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يعبر عن ضمان نمو مستقر مع تقليل الصراع الاجتماعي وضمان التآلف العرقي وتعزيز عناصر الجامعية(٦٥) .

وتؤكد خطة الإطار الشامل الثانية أن استراتيجية التنمية تتأسس على أربعة أركان وقوائم (النمو مع العدالة بما يضمن توزيع عادل للثروة الوطنية) (النمو المتوازن لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي) (قيم أخلاقية لتنمية المواقف الإيجابية الدافعة لتأسيس مجتمع يتسم بالمسئولية ، ومتقدم يتميز بالمرونة والقدرة الاستيعابية) ،(إدارة للتنمية ضمن نظرة حضارية ممتدة تتسم بإدارة للموارد الطبيعية والبيئية لضمان تنمية مستمرة ومتواصلة).

الأمل الفسيح – وعلى حد تعبير الماوردي – للتجربة الماليزية تمثلها رؤية ٢٠٢٠ الطريق إلى الأمام Vision 2020 : The way forwardهذه الرؤية التي تحدد الهدف القومي الجديد والذي أعلنها "محاضر محمد" رئيس الوزراء في منتصف عام ١٩٩١ لتحقيق دولة ماليزيا المتقدمة ،والذي جاء متفقا ومستندا مع مضمون سياسة التنمية القومية ، وذلك ضمن استراتيجية ورؤية حضارية تساعية الأركان ، وذلك بغرض تحقيق أهداف تتسم بالأمان والاستمرار والاستقرار من الإسراع بعملية التصنيع والنمو وعمليات التحديث ، مع التأكيد على أهمية تحقيق قدر مناسب من التحرر الاقتصادي والثقافي خاصة في عصر العولمة Globalization الذي نعيشه .

١- دولة ماليزية موحدة آمنة ومتحدة ومتآلفة .

٢- مجتمع آمن مطمئن وقوى ، يظلله الاحترام مع اهتمامه بتحقيق التميز .

٣- ديمقراطية ناضجة ومقبولة ومثالية .

٤- مجتمع أخلاقي يقطنه مواطنون متشبعون بالقيم المعنويـــة ومتحلـــون بـــأعلى المستويات الخلقية .

٥- مجتمع متعدد الثقافات والديانات والقيم ، ولكنه متحرر ومتسامح ومتحد .

٦- مجتمع علمي متقدم ومبتكر ، متطلع للتقدم أبدا .

٧- مجتمع يقوم على رفاهية الأسرة .

٨- مجتمع عادل اقتصاديا، تتمتع فيه الفئات والعناصر العرقية المختلفـــة بالتكـــافؤ والمساواة.

٩- اقتصاد منافسة ، متكامل وقوى و"ديناميكي" ، يتمتع بالمرونة ، هـــــادف إلى الرخاء .

إنها جملة من الأهداف التأسيسية توضح عناصر التداخل والتفاعل والارتباط والتساند بين الأسس الاقتصادية والأخلاقية والقيمية ، والعقيدية والثقافية[٦٦] .

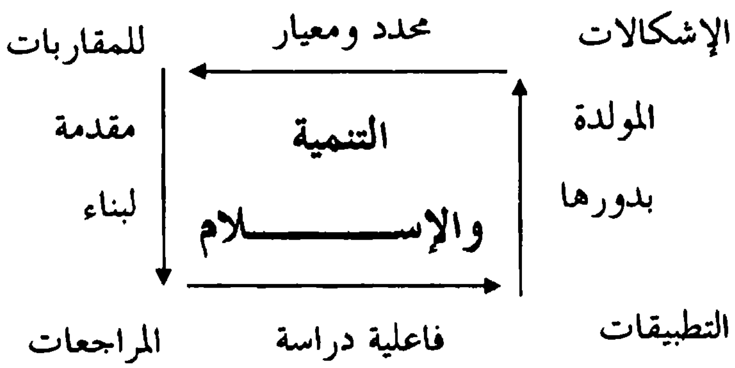
إن أهم ما يؤكد تفرد شخصية كل تجربة تنموية هو فضلا على اختـــلاف العوامل المادية، ما تعتمد عليه من القيم والمبادئ التي تحدد الاســـتراتيجية المتبنـــاة لتحقيق الأهداف المنشودة ، فينعكس ذلك على انتقائها لنموذج التنمية المختـــار ، وأسلوب استغلال الموارد، مع تحديد دور الدولة في هذه التجربة التنموية. دراســـة التجربة التنموية الماليزية يؤكد على عناصر الخصوصية لكل هذه العناصر ، بحيـــث تتوافق مع مبادئ وأسس التنمية في منظورها الإسلامي الهادف لعناصر العمـــران للنسيج الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية ، وحفظ المقاصد الكلية و الجوهر القيمي للعمران .

وغاية الأمر مثلما قررت إحدى الدراسات للتجربة التنموية الماليزيـــة "...إن تقييم التجربة الماليزية الناجحة يبين اتفاقها -إلى مدى بعيد- مع مبادئ وأســـس الاقتصاد الإسلامي والنموذج الإنمائي المستند إليه - وإن لم يتم الإعلان صراحـــة عن هذا الانتماء ..."[٦٧] .إلا أنه من المهم الإشارة إلى عناصر أصابت سوق المـــال الماليزي عبرت عن عناصر مهمة يجب مراعاتها ضمن التجربة التنموية .

العام والخاص في النماذج التنموية : حول الجمع المتفاعل بين الاســـتفادة مـــن الإشكالات والمقاربات والمراجعات :

تهدف هذه الخاتمة إلى محاولة بلوغ الهدف والذي يتحـــدد في البحـــث في جوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية ، قصدا إلى تحليل وتفســـير بعـــض النمـــاذج الآسيوية .

وهذا الهدف الطموح وصلنا إلى مجرد الإشارة الكلية لكيفية التعامل مــــع النماذج الآسيوية في إطار النظر إليها من مدخل العلاقة بين التنمية والإسلام ، وفى إطار الجمع بين التفريعات الأربعة التي كانت وكونت كيانا للبحث



الإشكالات محدد ومعيار للمقاربات ، والمقاربات مقدمة لبنـــاء وتـــأصيل المراجعات والمراجعات توفر عناصر فاعلية دراسة التطبيقات ، والدراسة لتطبيقات قد تولد جملة أخرى من الإشكالات ، التي يجب أن توســـع دائـــرة المقاربـــات والمراجعات وصولا إلى غاية فهم للعلاقة على نحو أدق وأعمق وأكثر تنظيما .

وفى هذا المقام نحن أمام إشكال إضافي حينما ندرس العلاقة بين الإســـلام والتنمية في جوف نماذج وخبرات واقعية ، وهى إذ تحرك عناصر ظواهر شـــديدة التعقيد والتشابك في آن ، الظواهر تتحرك ضمن دائرة العام والخاص ، ومعظـــم الظواهر إن لم يكن كلها تملك من العام فيها والخاص منها ، إلا أن نسب العـــام والخاص تتفاوت من حيث الوجود ، ودرجة التفاعل ، وحركة الوسائط وعنـاصر الوسط المحيط ، ففي ظواهر يصير العام فيها أكبر ، والمشترك بينها أوضـــح ، وفى أخرى يغلب عليها الخاص ، وتصور النماذج على متصل لتحليل هذه الظواهر هو

أقرب الأشكال منهجية لوصف تلك العلاقة بين العام والخاص :

العام ـــــــــــ×ـــــــــ×ـــــــــــ×ـــــــــــــ×ـــــــــــ الخاص

النماذج وفق هذا التصنيف المتصلي ، وكذا الخبرات لا توجد نقية تماما.ومن هنا علينا أن نرى قضية العلاقة ضمن أصول معينة تتحرك وفق عناصر هذه الخريطة التالية:

دراسة الإسلام

- نموذج تأسيسى
- نموذج ثقافى ومعرفى
- نموذج مغاير أو بديل
- نموذج نقدى وتقويمى
- العلاقة البينية والتفاعلات

دراسة التنمية

- عملية حضارية
- عملية شاملة
- جوانب التنمية ووسطها
- عناصر التنمية
- الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقيمية والسياسية
- العلاقات البينية والتفاعلات

دراسة وسط العلاقة

- العولمة
- الدولى
- الاقليمى
- الداخلى
- المحلى
- الفردى
- العلاقات البينية والتفاعلات

التنمية والإسلام

- نماذج إرشادية
- رؤية للعالم
- أجندة بحثية

دراسة العلاقات ومستوياتها

- العلاقة التنظيرية
  - المفاهيم
  - المناهج
  - وحدات التحليل
  - الأطر النظرية
- العلاقة المؤسسية
  - بناء المؤسسات
  - وسائط أدوات التنمية
  - مؤسسات قومية وعالمية (العلاقة)
- العلاقات الحركية
  - التنظير والنظم
  - سياقات الحركة
  - إمكانات الحركة
  - تحويل الإمكانات لقدرات
  - تحويل القدرات لفاعليات

تنوع العلاقات وأشكالها

- علاقات التكامل
- علاقات الاحتضان
- علاقات السببية
- علاقات التنافس والتناقض
- علاقات الحافز
- علاقات البدائل
- علاقات الشرطية
- علاقات الارتباط
- علاقات التوافق
- علاقات التوالد
- علاقات التداخل
- علاقات التفاعل
- علاقات التناقض
- علاقا الصرا

محيط العلاقةوضرورات الترشيح

- الافتعال
- الانفعال
- الإغفال
- الانفصال والاتصال

العلاقة داخل تفاعلها مع علاقات وسيطة

الثقافة – القيم – الحافز والدافع – الاستجابة

نماذج العلاقات فى الخبرات (الإسلام وعملية التنمية)

نموذج حاكم – نموذج تنافسى – نموذج تعايشى – نموذج تنازعى – نموذج بديل – نموذج الرمزى – نموذج الاستظهار البراجماتى

عناصر الخصوصية والواقع

التركيبة الاجتماعية – النظام السياسى – البيئة الاقتصادية – الحالة الثقافية – العلاقات فيما بينها

التفاعل بين العام والخاص .. بين نموذج سوى وآخر غير سوى

النموذج السوى

- قواعد العموم
- مظاهر الخصوص
- تخصيص العموم

نماذج إيجابية أو أقرب ما تكون إليها للعلاقة فى إطار الاستجابة (الوعى والسعى والفاعلية)

النموذج غيرالسوى

- قواعد العموم وتجاهل الوسط العام
- مظاهر الخصوص وتجاهل الوسط الخاص
- تعميم الخصوص بين الهيمنة وفشل التجربة لعدم اعتبار الواقع

نماذج سلبية أو اقرب ما تكون إليها فى العلاقة

الاستئثار والهيمنة والإذعان والتبعية

الفشل فى إدراك خريطة الواقع ، استثمار الطاقات ، هدر الإمكانية فى الوعى والسعى والفاعلية

النماذج متصلة أيضا

إيجابى ―×―×―×―×―×―×― سلبى

تتحكم فيها عناصر الاستجابة
سنن العلاقة والوعى بها
قوانين العمران والسعى من خلالها
تفاعل البشر وفعاليتهم

ضمن هذا السياق يمكننا فهم هذا التفاعل بين عناصر العـــام والخـــاص في الخبرات التنموية في الدول المسلمة المختلفة . وتنوع الاستجابات أدت إلى تنـــوع النماذج ضمن تنويعات مختلفة .

ولكن رد التأثير المباشر للعلاقة بين الإسلام والتنمية ، ووزن ذلك التأثير أمر يحتاج إلى دراسات أكثر تفصيلا ، وتحاول تفصيل المجمل ، والربط بين أصول العلاقة وفروعها ، وسطها ووسائطها ، إنها عمليات منهجية نظن أنها تحرك دراسة العلاقة بالاعتبار المنهجي اللائق بها .

الحواشي

(١)- نقصد بالحالة البحثية الخريطة العامة لدراسة هذا الموضوع سواء في أحد طرفي العلاقة الظاهرة الإسلامية أو الظاهرة الإنمائية، أو تعرض بعضها لهذه العلاقة سلبية كانت أم إيجابية أو التعرض للموضوع في جزئياته أو في كليته ، وبما يسمح برصد الاتجاهات العامة في التأليف والبحث ، وفى هذا المقام يحسن الإحالة إلى مجموعة مهمة من الكتابات الحديثة التي تعين على إسناد النتيجة التي توصلنا إليها من جانب وكذلك التعرف على الشكل العام للخريطة البحثية للموضوع والقضايا المتعلقة به من جانب آخر . راجع في هذا المقام :

في إطار اتجاه النظرية النقدية ضمن دراسات التنمية السياسية لاحظ :

Paul Casmack, "Capitalism and Democracy in the Third World; The Doctrine for Political Development". Critical Political Studies, London, Leicester University Press, 1997.

وانظر أيضا

Frederique Apffel Marglim S Stephen A. Marglin

Domintating Knowledge: **Development, Culture and Resistance**, Oxford. Clarendon Press, Oxford 1990.

وفى هذا الاتجاه أيضا يمكن ملاحظة : أنور عبد الملك وآخرون ، **مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية** ، ترجمة : د . محمد حسام محمود لطفي ، اليونسكو : الشعبة القومية المصرية لليونسكو ، القاهرة : مطبعة التقدم ، ١٩٨٨ ، حيث قدمت في هذا المؤلف أربعة دراسات مهمة الأولى حول "مفهوم التنمية الذاتية والمتمركزة حول الإنسان.." بقلم هيناه كاو ترى؛والثانية حول "الأبعاد الثلاثة للتنمية"بقلم لي تانه كهوي ،والثالثة حول "أنماط التنمية والعلاقات الاجتماعية"بقلم برنار روزييه" ،أما الرابعة فتدور حول "الخصوصية والذاتية "بقلم أنور عبد الملك .

وانظر أيضا : د . عبد الملك القوصي ، **الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين رؤية نقدية من العالم الثالث** ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٩١ . كذلك فإنه من الكتابات المهمة ضمن هذا السياق انظر:

Myron Weiner & Samuel P. Huntington (eds.) **Understanding Political Development**, Boston, Toronto, Little Brown and Company, 1987.

انظر أيضا :

Frans J. Schuarman, **Beyond the Impasse; New Directions in Development Theory**, London, New Jerseym Zed Books, 1993.

انظر أيضا :

John Brahman, "Universalism, Eurocnrism, and Idealogical Bais in Development Studies: From Modernisation to New liberalism", **Third World Quarterly**, vol. 16, No 1, 1995, pp. 121 - 139.

(٢) – في إشكالات الظاهرة الإنمائية بوجه عام يمكن مطالعة :

د . حامد عبد الله ربيع ، "حول تحليل موضع المتغير الثقافي في العملية الإنمائية وخبرة التطور السياسي في العالم المعاصر"، بحث غير منشور ، معهد الدراسات والبحوث العربية قسم الدراسات السياسية والقومية ، بغداد ، ١٩٨٤ .

وفى إطار بعض المشاكل التي تتعلق بالظاهرة الإنمائية في العالم العربي وذلك ضمن تفاعلها في الوسط الدولي والعلاقات الدولية انظر : د . حامد ربيع ، "الأبعاد الدولية للمشاكل الإنمائية في الوطن العربي" ، معهد البحوث والدراسات العربية، بحث في ندوة المشاكل الإنمائية في الوطن العربي القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٣) – انظر في الإشكالات التي تحيط بدراسة الظاهرة الإسلامية :

سيف الدين عبد الفتاح ، " أطروحات في دراسة الظاهرة الإسلامية : مع إشارة إلى خصوصيتها في آسيا " ، **الحركات الإسلامية في آسيا** ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٨ ،

ص ص ٣١ – ٧٢ .

(٤) – في غموض مفهوم التنمية والقضايا التي أفرزها ، وفى تخصيصه وشموله والنقد للتوجه الذي اتخذ من مفهوم التنمية كمفهوم اقتصادي ، انظر : فرانسوا بيرو ، **فلسفة لتنمية جديدة** ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، اليونسكو ، ١٩٨٣ ، ص ١١ – ٢٢ (مقدمة : علال سى ناصر)

(٥) – في إطار انتشار مفهوم التنمية وأهميته ، والعلوم التي ارتبطت به واتخاذ التنمية باعتبارها عملية شاملة انظر : المرجع السابق ص ٢٥.انظر أيضا تلك الدراسة القيمة :

Ronald H. Chilcote, "Development", in Mary Hawkesworth and Maurice Kogom (eds.), **Encyclopedia of Government and Politics**, London, Routledge, 1992, vol 2 p p. 617 - 618.

(٦) – في إطار المفاهيم الحضارية وتأثيرها على منظومة المفاهيم الأخرى ، والمفاهيم المشتقة في التخصصات المختلفة في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية انظر : د . سيف الدين عبد الفتاح ، "مقدمات أساسية حول التحيز في التحليل السياسي : منظور معرفي وتطبيقي" ، ضمن : د . عبد الوهاب المسيري (تحرير) : **إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد** ، واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ط ٢ ،١٩٩٧ ، جـ ٢ ص ٢٩٥ - ٣٠٠

(٧) – مفهوم التنمية كمفهوم حضاري من الأمور التي باتت مستقرة انظر هذا المقام : د . محمود محمد سفر ، **التنمية قضية** ، **تهامة** ، الرياض : الكتاب العربي السعودي ، ١٩٨٠.

وفى سياسة المعنى الإنساني والحضاري في مفهوم التنمية وأبعاده الثقافية انظر : حيدر موسى عبد العظيم ، **أزمة إنسان** ، بيروت : مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، ١٩٨٨.

(٨) – مفهوم التنمية يتضمن كذلك رؤية للعالم وخاصة في رؤية الإنسان انظر هذا السياق :

Saiyed Fareed Ahmed and Jamil Farooqui, "The Concept of Man and Society: Paradigmatic Difference between West and Islam", in International Conferenceon Islamization of Sociology & Anthropology: Implications for Social Development of Muslim Countries, International Islamic University. Malaysia, Kuala Lumpur, Nov. 1997.

(٩) – متابعة مجتمعات المدينة الفاضلة عبر العصور أمر مهم في هذا المقام : ماريا لويزا برنيري، **المدينة الفاضلة عبر التاريخ**، ترجمة : د . عطيات أبو السعود ، مراجعة : د . عبد الغفار مكاوي ، عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، عدد ٢٢٥ ، سبتمبر ١٩٩٧ .

(١٠) – في إطار عملقة المفاهيم ، ووسط القوة المحيط بها ، وخاصة فيما يتعلق بمفهوم التنمية انظر : سيرج لافوش ، **تغريب العالم** ، ترجمة : خليل كلفت ، كتاب العالم الثالث ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، ١٩٩٢ ، ص ٢٤ وما

بعدها، وص ٧٣ وما بعدها .

(١١) - انظر العناصر التبشيرية لمفهومي الديمقراطية وحقوق الإنسان في بعض الدراسات والتي تشير إلى هذه التحيزات ضمن الرؤية الغربية ومحاولة تعميمها :

Alison Dandes Renteln, "The Unanswered Challenge of Relativism and the Consequnes for Human Rights", **Human Rights Quarterly**, vol. 7, No 4, November 1995, pp. 514 - 540 .

(١٢) -انظر في عناصر الافتعال والانفعال والإغفال في دراسة الظاهرة الإسلامية :

سيف الدين عبد الفتاح ، "أطروحات في دراسة الظاهرة الإسلامية" ، مرجع سابق ، مواضع متفرقة .

(١٣) - انظر هذا الاتجاه الذي تثيره بعض الدراسات الغربية في :

Tumur Kuran, "Islam and Underdevelopment: An Old Puzzle Revisited", Working Paper, Economic Research Forum, Egypt, 1996

(١٤) - حول هذه المعاني "أسطورة" التنمية ، و"دين" التنمية ، و"أوهام" التنمية انظر : فرانسوا بيرو ، **فلسفة لتنمية جديدة** ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٣ ، ص ١١ .

(١٥) - انظر ذلك في المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(١٦) - انظر في أسطورة سرير بروكوست : جودت سعيد وعبد الواحد علواني ، **الإسلام والغرب والديمقراطية** ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤ (هامش)

(١٧) - وفى أسطورة برج بابل انظر : تحية عبد العزيز إسماعيل ، **من غيب اللغة والتاريخ** ، القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢٣١ - ٢٣٢ ، وحول تسمية المدينة ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(١٨) - وفى مقولة أليس في بلاد العجائب انظر في : توماس بلات ، "مفهوم العنف : وصفه وتفنيده" ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، اليونسكو ، العدد ١٣٢ ، ص ١٧ .

(١٩) - انظر في ذلك جود مان :

Nelson Goodman, **Ways of World making**, Indianapolis, I nd, Hacheet Publishing, 1978, pp. 1-22

(٢٠) – انظر في إطار البغي بالكلمات واحتكار تأويلها وهو أمر تختلط فيه لغة الخطاب السياسي الداخلي والدولي بالقوة والسلطة : نــاعوم تشومسكي ، **الإرهاب الدولي : الأسطورة والواقع** ، ترجمة لبنى صبري القاهرة : سينا للنشر، ١٩٩٠ ، تقديم مصطفى الحسيني ص ٥ – ١١ ومقدمة المؤلف ص ص ١٣ – ١٩ .

(٢١) – انظر في الكلمات الظالمة : المرجع السابقة ، ص ص ١٣ – ١٩ .

(٢٢) – انظر في أسطورة إسار بروتيوس : د . حازم أحمد حسني ، **إساربروتيوس و علم قياسات الجسد السياسي** ، مطبعة الأخوة الأشقاء ، ط ١ ، ١٩٩٦ ، جـ١ ، ص ص ٤٩ – ٥١

(٢٣) – انظر ذلك في المرجع السابق ، ص ٩ ، ٤٩ ، ٥٢ – ٥٣ ومواضع أخرى متفرقة ، وهى محاولة مهمة تستحق المتابعة يمكن أن يكون لها من الآثار المنهجية التي يجب أخذها في الاعتبار .

(٢٤) – في إطار الإشكالات التي تتركها قصة كهذه على قياسات التنمية انظـر : ذلك العدد المهم، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، قياس وتقييم التنمية ، اليونسكو ، عدد مارس ١٩٩٥ ، انظر بصفة خاصة اجناسي ساكس ، "القياس الكمي والنوعي للتنمية : مضامينه وحدوده" ، في نفس المرجع السابق ، ص٧ وما بعدها .

(٢٥) – انظر فى هذه الحجة وتلك المغالطة : د . محمد سبيلا ، **الأيدولوجيا : نحو نظرة تكاملية** ، الدار البيضاء : المركز الثقافى العربى ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٨ – ١٢٩ .

(٢٦) – انظر تلك المغالطة فى :د . محمد السرياقوسى ، **التعريف بالمنطق الصورى**، الاسكندرية : دار النشر للجامعات ، ١٩٧٥ ، ص ٤٧٣ .

(٢٧) – انظر فكرتى الصحة والصلاحية : مالك بن نبى ، **دور المسلم ورسالته فى الثلث الأخير من القرن العشرين** ، مشكلات الحضارة ، دمشق ، دار الفكر، ١٩٧٨ ص ص ٦٠ – ٦١ .

(٢٨) - انظر فى جغرافية الكلمة : د . على شريعتى ، **العودة إلى الذات** ، ترجمة : إبراهيم الدسوقى شتا ، القاهرة الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٦ م ، ص ٢٦٠ وما بعدها .

(٢٩) - فى العلاقة بين الظاهرة الدينية والظاهرة السياسية انظر :

Robin Lovin, "Religion and Politics", in Mary Hawakesworth and Maurice Kogan, op. cit, vol.2 , pp . 521 -533

(٣٠) - انظر ذلك فى عملية بناء المفاهيم وما يتركه ذلك من دلالات : سيف الدين عبد الفتاح ، **محاضرات فى مادة النظرية السياسية** ، السنة الثالثة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧ ، "بناء المفاهيم السياسية والنظرية السياسية التحليلية".

(٣١) - انظر فى هذه المغالطة التى تشير إلى الذيوع ، محمد سبيلا ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ - ١٣٦ .

(٣٢) - انظر فى هذه المغالطة : المرجع السابق ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٣٣) - فى إطار النموذج التقاتلى الأفغانى انظر : د . علاء طاهر ، "أفغانستان خارطة التصدع الإسلامى" ، **الملف العربى الأوربى**، باريس : مركز الدراسات العربى الأوربى ، العدد ٥١ ، نوفمبر ١٩٩٦ ، ص ص ٥ - ٩ ، انظر أيضاً فى نفس العدد : جواد بشارة ، "أفغانستان متاهة تخيف الجميع"، ص ص ١ - ١٢

(٣٤) - انظر فى هذه المغالطة : محمد سبيلا ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٣٥) - هذه هي التوجهات الثلاث التي يمكن رصدها بصدد العلاقة بين الإسلام والتنمية ، والباحث يعتبر دراسته هذه نقدا للاتجاه الأول والثانى ، ومحاولة لتزكية ذلك الاتجاه الثالث القائم على الفحص العلمى والمنهجى .

(٣٦) - انظر فى هذه المغالطة : سبيلا ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣٧) - انظر عناصر المجتمع الانتقالى وتأصيلا لهذه الفكرة فى أحد أهم الكتب التقليدية فى هذا المقام .

Lerner, D., **The Passing of Traditional Society** , New York , The Free Press of Glenco, 1969 .

(٣٨) - انظر فى هذه المغالطة : سبيلا ، مرجع سابق ، ص ص ١٤١ - ١٤٣ .

(٣٩) - انظر فى أصول التفكير السننى وعلاقته بالأفعال الحضارية : سيف الدين

عبد الفتاح، "مدخل القيم إطار مرجعى لدراسة العلاقات الدولية فى الإسلام"، القاهرة المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ضمن **مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام** ، ١٩٩٦ ، ص ١٨٧ وما بعدها .

(٤٠) – انظر التفسير بالمؤامرة أو محاولة إعفاء الذات : توفيق الناصر ، **الخداع الذاتي ومفترق الطرق : نقد اجتماعى تحليلى مقارن** ، بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ص ٧٤ – ٧٥ .

(٤١) – قال تعالى { **أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم إن الله على كل شئ قدير** } ، [آل عمران : ١٦٥] .

(٤٢) – انظر فى الخلط بين أحكام الوجود وأحكام الوجدان وهو ما تشير إليه الآية القرآنية : {**ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى**} ، [المائدة : ٨] .

إذ تؤكد الآية ضرورة التعامل مع الوجود من خلال أصوله التى يعرفها ، وليس من خلال أحكام الوجدان والعاطفة ، أو الحب الكراهية .

(٤٣) – نقصد بالفرضيات الكامنة ضمن هذه العلاقة أن عرض العلاقة بين الإسلام والتنمية ، يتم وفق افتراضات سابقة غير معلن عنها ، وقد تكمن فى تعريفات المفاهيم ، أو الاقترابات المستخدمة فى دراسة العلاقة ، أو الاقتصار على مستوى من مستويات هذه العلاقة وإغفال المستويات الأخرى .

(٤٤) – انظر فى إطار فكرة الحجة والنقيض : منير شفيق ، "الحجة ونقيضها فى محاربة الإسلام" ، منشور بجريدة **الشعب** المصرية، ٨ يوليو ١٩٨٦.

(٤٥) – فى إطار التحيز الناقل والغافل انظر : سيف الدين عبد الفتاح ، "مقدمات أساسية حول التحيز فى التحليل ..."، مرجع سابق ، ص ص ٣١١ – ٣١٣ .

(٤٦) – فى إطار عملية القياس ونقدها انظر : إجناسى ساكس ، "القياس الكمى والنوعى للتنمية مضامينه وحدوده" ، ترجمة د . السيد عبد المطلب غانم ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، عدد ١٤٣ ، اليونسكو ،مارس ١٩٩٥ ، ص ٧.

(٤٧) – وفى إطار هذه الرؤية الشاملة وتعلق ذلك بعملية القياس راجع : المرجع السابق ، ص ٨ ، انظر أيضا : دونالد ماك جراناهان ، "قياس التنمية" عرض لبحث أجراه معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، ترجمة : محمد

جلال عباس، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، عدد ١٤٣ اليونسكو ، مارس ١٩٩٥ ، ص ٤٩ - ٥٦ .

(٤٨) - فى الإشكالات الإضافية لعملية القياس لهذه العلاقة بين الإسلام والتنمية انظر على سبيل المثال :

Clude R. Sutcliffe ,"Is Islam an Obstacle to Development ?; Ideal Patterns of Belief versus Actual Patterns of Behaviour", **The Jornal of Development Areas** , vol. 10 ,No 1 , October, 1975 , pp 77-82 .

(٤٩) - فى عملية البناء المفاهيمى وتوجهاتها ، والدراسات السابقة فيها ، وخريطة المفاهيم المتعلقة بها ، ينوى الباحث القيام بدراسة مستقلة فى هذا الصدد ، لأهمية هذا الموضوع ، والبحث فى بناء المفهومين وفق هذه القواعد فى عملية بناء المفاهيم هو مما يستحق دراسة مستقلة سواء فى نقد الحالة المفاهيمية أو دواعي ومرجحات عملية إعادة بناء المفاهيم فضلا على العلاقات فيما بينها ومستوياتها المتنوعة .

(٥٠)- والمقارنة بين نموذجى الحداثة والإسلام كرؤيتين للعالم أولى فى هذا المقام ، لا المقارنة بين الإسلام والتنمية ، انظر فى هذا المقام : د. أحمد زايد ، "الإسلام وتناقضات الحداثة" ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد ٣١ ، العدد ١، يناير ١٩٩٤،ص ص ٤١ - ٧٣ .

قارن فى هذا المقام : نصر محمد عارف ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية مقارنة فى ضوء المنظور الحضارى الإسلامى**، القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٣ ، وضمن مستوى مختلف يمكن مطالعة عناصر الخطاب السياسى حول الحداثة انظر فى هذا المقام :

Armando Salvatore, "Islam and the Political Discourse of Modernity", **International Politics of the Middle East Series**, vol . 4, Ithaca Press, 1997 .

(٥١)- نموذج ما بعد الحداثة والإسلام كتبت فيه بعض المؤلفات أهمها

Akbar S. Ahmed and Hastings Donnan, (eds.) **Islam, Globalization and Poast- modernity**, London and New York, Routedge, 1994.

(٥٢)- انظر فى فكرة النماذج لدى كون وأهم عناصرها وعملية تحولها فى :

توماس كون ، **بنية الثورات العلمية** ، ترجمة شوقى جلال ، عالم المعرفة ،

الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ديسمبر ١٩٩٢ . انظر بصفة خاصة الفصل الخامس : أسبقية النماذج الإرشادية ص ٨٣ وما بعدها ، والفصل العاشر : الثورات باعتبارها تحولا فى النظرة إلى العالم ص ١٦٥ وما بعدها . انظر أيضا :

Margret Masterman, "The Nature of Paradigm", in Imac Lakatos and Alan Musgrave (eds.), **Criticism and the Growth of Knowledge**, London , Cambridge University . Press, 1970, pp 58-88 .

(٥٣)- انظر فى حقيقة هذه الإشكالية وبعض تضميناتها فى : نصر محمد عارف "البعد الثقافي في التجارب الآسيوية للتنمية : دراسة فى إشكالية الخصوصية والعالمية" ، ضمن : د. محمد السيد سليم ، د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا** ، جامعة القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ١٩٩٧ ، ٤٧ - ٦٨ .

(٥٤)- انظر فى النموذج الأفغانى : د. علاء طاهر ، "أفغانستان خارطة التصدع الإسلامى .." ، مرجع سابق ، ص٥-٩ .

(٥٥)- وفى النموذج التركي انظر : د. محمد نور الدين ، "الحركة الإسلامية فى تركيا" ، **الحركات الإسلامية فى آسيا** ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٦ .

(٥٦)- انظر فى هذه التقديرات البحث القيم للدكتور جلال معوض ، "الإسلام والعنف السياسى فى تركيا ١٩٨٣ - ١٩٩١"، **ظاهرة العنف السياسى**، جامعة القاهرة،مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩٣ ؛ ص ص ٢٣وما بعدها.

(٥٧)- انظر فى هذا المقام ، محمد نور الدين ، مرجع سابق . مواضع متفرقة .(حيث طالعت نسخة مسودة البحث)

(٥٨)- انظر فى النموذج الباكستانى ، خاصة الاقتباسات فى :د. ماجدة على صالح، "الإسلام والتنمية فى باكستان" ، **الإسلام والتنمية فى أسيا** ، جامعة القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧ .

(٥٩)- وفى اطار النموذج الأندونيسى انظر : د. هدى ميتكيس ، "الإسلام والتنمية فى أندونيسيا" ، **الإسلام والتنمية فى آسيا** ، جامعة القاهرة : مركز

الدراسات الآسيوية ، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧.

(٦٠)- المرجع السابق ، مواضع متفرقة : (حيث طالعت نسخة مسودة البحث) .

(٦١)- المرجع السابق ، مواضع متفرقة .

(٦٢)- وفى إطار النموذج الإيرانى انظر : د. محمد السعيد عبد المؤمن ، " الإسلام والتنمية في إيران " ، **الإسلام والتنمية فى آسيا** ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧ .

(٦٣)- انظر المرجع السابق ، مواضع متفرقة .

(٦٤)-انظر النموذج الماليزى : د. نعمت عبد اللطيف مشهور ، "ماليزيا والتحدى الحضارى المعاصر" ، ضمن ندوة العالم الإسلامى والتحدى الحضارى، رابطة الجامعات الإسلامية ، جامعة عين شمس القاهرة، ٢٨ - ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ .

(٦٥)- انظر المرجع السابق الذى يشير إلى جملة من المؤشرات فى هذا المقام .

(٦٦)- المرجع السابق ، ص٢٧ - ٢٨ .

(٦٧)- المرجع السابق ، ص٤٣ .

قارن بين هذه الرؤية وتلك الدراسة المهمة : د. محمد السيد سليم ، " الإسلام والتنمية في ماليزيا " ، **الإسلام والتنمية فى آسيا** ، جامعة القاهرة مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧ . انظر بصفة خاصة خاتمة البحث ص ص ١٤ - ١٦ .

الفصل الثاني

أوجه التخلّف ومشكلات التنمية في العالم العربي: رؤية اسلامية

د. محمد أحمد صقر

مفهوم التنمية :

يواجه عالمنا العربي وعالمنا الإسلامي كذلك تحديات كبيرة من أهمها التحدي الذي تفرضه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . وبغض النظر عن تباين التعريفات والمقاييس والمعايير للحكم على مفهوم التنمية ، فان ما تطمح له أمتنا في هذا الإطار هو تحقيق انطلاقة اقتصادية واجتماعية جادّة ، تعمل على استغلال القدرات الطبيعية الهائلة التي يزخر بها الوطن العربي ، وذلك عن طريق تأهيل وتوظيف القوّة البشرية ، واستثمار ما لديها من موارد مالية ، وبحيث تتحول عملية التنمية إلى عملية تراكمية تزيد من الفائض الاقتصادي بفضل زيادة الإنتاجية الحقيقية وترشيد الإنتاج والتنظيم والإدارة وأنماط الاستهلاك ، مع ضرورة مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية وتحقيق توزيع عادل للدخل والقضاء على أوكار الفقر والفاقة ، واحترام حقوق المواطن ومنع التجاوز على الحريات(1).

وهذا الطرح لمفهوم التنمية يتجاوز المفهوم الذي يحكم على التنمية بمجرد النظر إلى القشرة الخارجية ، وينخدع بمظاهر الزيادة في الدخل القومي والفردي ، وبالتحسن المفاجئ في مستويات المعيشة ، هذا التحسن الذي لا يصاحبه تطوير حقيقي في الفن الإنتاجي وتعميق في الفعاليات الاقتصادية . ومن ثم فان تنمية قطاع الخدمات وتضخم نصيبه في مجمل الناتج المحلي ، وتوسيع النشاط الاقتصادي في بناء العقارات وحمى المضاربات في بيع وشراء الأراضي ، وتوسيع قطاع تجارة الاستيراد ، وزيادة الصادرات من النفط عن طريق خلق قطاع اقتصادي متطور وثنائية معوّقة للنمو ، أو زيادة الصادرات من المواد الخام والسلع الوسيطة ، وما قد ينجم عن ذلك من إحداث دورة متسارعة في الدخول وفي تحسّن مستوى الأجور والمعيشة ، فإن هذا كله لا يمكن اعتباره تنمية حقيقية ، إذ أن من طبيعة هذه الدورة أن تكون قصيرة الأمد ، سريعة التقلب ، حادة التغيير في اتجاه الصعود والهبوط ، إذ لم يحدث ما يمكن تسميته بعملية توطين أو تجذر التنمية في البيئة المحلية . والمطلوب إذن هو إحداث تغيير هيكلي في البنية الاقتصادية ، و ثورة في الإنتاج الزراعي والغذائي ، وبناء قاعدة صناعية رصينة ومتطورة قوامها الصناعات الاستراتيجية والثقيلة ، مما يمكن معه تطوير وبناء تكنولوجيا ذاتية تحقق في النهاية قدرا كبيرا من الاستقلال الاقتصادي ، وبحيث يتمكن الاقتصاد العربي من سدّ معظم حاجات الطلب المحلي من مختلف السلع الزراعية والصناعية ، وتوفير

فائض اقتصادي يسمح بالتمويل الذاتي المستمر والمتنامي للآفاق العديدة للاستثمار، ويطور من وسائل الفن الإنتاجي بحيث تتطور الصناعة والزراعة ، وترتبطان وفق المعطيات الداخلية للاقتصاد وبذلك نتجاوز المرحلة الراهنة في التبعية التكنولوجية [٢]. وفي هذه المرحلة فان زيادة الدخل القومي والفردي وتحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص التوظيف، تعتبر هذه ومثيلاتها مؤشرات دالّة حقا على نجاح التنمية واكتسابها "ديناميكية" جديدة . وإذا ما تحقق هذا فان التنمية تكون قد حققت بذلك أبرز أهدافها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للأمة [٣] .

خصائص اقتصاد البلدان العربية :

تمتلك الأمة العربية موارد طبيعية هائلة ومتنوعة وقوة بشرية كبيرة ، إذ يبلغ عدد سكان العالم العربي حوالي ٢٧٠ مليون نسمة [٤] ولدية طاقات علمية جيدة ، كما أن لديه مقدرات مالية ليست بالهينة . رغم تآكل نصيب منها بسبب حرب الخليج ، وتقدر الأموال التي يمتلكها الأفراد والمستثمرة في الخارج بأكثر من ٧٠٠ مليار دولار ، ويتفاوت الدخل الفردي بحيث ينخفض إلى حوالي ٣٠٠ دولار في بلد كالصومال ليصل إلى حوالي ١٢,٠٠٠ دولار في السعودية [٥] وإلى ضعف هذا الرقم في الإمارات العربية . ومع كل ذلك يعتبر العالم العربي في مجمله منتميا إلى مجموعة دول العالم الثالث [٦].ويمكننا أن نجمل أبرز خصائصه الاقتصادية في الآتي :

١ــ سوء توزيع السكان :

يتميز توزيع السكان باختلال خطير ، إذ بينما يتركز معظم السكان في البلاد الفقيرة ، لا تحظى البلدان الغنيّة ــ حاليا ــ إلا بعدد قليل منهم وهذا الاختلال أدى إلى تعقيد مشكلة التنمية في كلا النوعين ، إذ بينما تشكو بعض البلدان كمصر من ظاهرة البطالة الظاهرة والمقنعة ، تشكو بلدان أخرى من ندرة الأيدي العاملة سواء كانت فنية ماهرة أو غير ماهرة .

ويعمل عدد السكان القليل في بلدان النفط على الإسراف في تبديد الموارد في الاستثمارات التحتية والإنفاق على الإسكان والتعليم والصحة والطرق السريعة والخدمات العامة ، بحيث يتم بناء وحدات طاقتها الاستيعابية أو الإنتاجية أكبر بكثير من احتياجات القلة من البشر [٧] .

٢ـ تفاقم مشكلة العجز الغذائي :

يعتمد العالم العربي وبصورة مخيفة على سد نسبة كبيرة من احتياجاته الغذائية على الواردات من الدول الأجنبية بصورة لم يشهدها حتى في عهود خضوعه للاستعمار، مما يشكل تهديدا إضافيا لأمنه ، هذا على الرغم من وفرة الأراضي الخصبة ، والتي ما فتئت تتآكل بسبب النمو العشوائي للمدن والمباني وبفعل التصحر ، وتفشي نزعة الاتكالية وإهمال الزراعة. (٨)

٣ـ هشاشة القاعدة الصناعية :

تشكل الصناعات الاستهلاكية نسبة كبيرة من القاعدة الصناعية، وخاصة الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات ، وتتمتع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات بالحصول على عوائد مالية لحق الاختراع ،وما يسمى بالصناعة الوطنية يتستر في الغالب بمثل هذه المظلة الأجنبية ، وفي كثير من أقطارنا لا نلمس أثرا للصناعات الثقيلة للمعدات والآلات والقاطرات والطائرات والسيارات (٩) . ومعلوم إن غياب هذه الصناعات يجعل القاعدة الصناعية هشة ، ويجعل الاقتصاد مطوقا بحبل "تكنولوجي" أجنبي ، ويحرم الأمة من إنضاج طبقة من الصناعيين الذين يعرفون أسرار الآلة وتركيب العمليات الصناعية وأساليب الإنتاج ، ويحول دون تغلغل العقلية الصناعية الإبداعية لتلج عالم الاختراع والتجديد . ومن أبرز العوامل التي أدت إلى إضعاف الصناعة ما يلي :

أ – صغر حجم السوق الذي حال دون إدخال وحدات إنتاجية كبيرة تتمتع بوفورات الإنتاج الكبير Economies of Scale .

ب – ندرة بعض العناصر الإنتاجية ، حيث نشاهد افتقار بلد ما إلى رأس المال مع وفرة بشرية ، وآخر يفتقر إلى البشر مع وفرة في المال ، وكذلك الحال بالنسبة للخبرة الفنية والإدارية والتسويقية .

ج – بروز عادات وتقاليد تقلل من شأن العمل اليدوي والانخراط في العمل الصناعي ، و تعلي من شأن الوظيفة الحكومية والعمل في المكاتب والشركات ، بحيث أن كثيرا من مشاريع الاتصالات و المواصلات والبناء والمجمعات الصناعية تتولى إقامتها وصيانتها وتشغيلها شركات أجنبية تستورد حتى الأيدي العاملة من بلاد غير عربية بل وغير إسلامية .

د –وفي بعض البلدان التي شهدت انقلابات عسكرية ، انتهت إلى اتباع سياسة

التأميم العشوائي ، وإيلاء إدارة المصانع والمؤسسات في القطاع العام إلى طبقة الضباط والعسكريين مما أجهز على العديد من الصناعات القائمة وحرم تلك البلدان من تطوير طبقة من الصناعيين المحترفين والحرفيين وأفقد الثقة في العمل الصناعي عموما،وأصبحت تلك المشروعات عبئا ثقيلا على الموازنة العامة (١٠).

هـ – انتشار عقلية الربح السريع وتفضيل المشاريع قصيرة الأجل والابتعاد عن الاستثمار في الزراعة والصناعة ، مما أدى إلى تضخيم قطاع الخدمات والاستيراد والنشاطات غير المنتجة على حساب النشاطات الإنتاجية .

ورافق هذه الظواهر ظواهر أخرى تتمثل في سوء توزيع الدخل وتآكل القوة الشرائية للطبقات العاملة وصغار الموظفين ورجال التعليم بسبب التضخم الفاحش، مما أعان على إشاعة عادات الرشوة والتهرب من المسؤولية ونهب المال العام وعدم الإخلاص للوظيفة العامة .

٤ـ الانغماس في تكنولوّجيا الاستهلاك المستوردة (١١) :

تحطمت عقلية الادخار والإنتاج في معظم مجتمعاتنا واستبدل بها عقلية مجتمع الاستهلاك والتسابق النشط لمجاراة أنماط الاستهلاك الغربية ،وكثيرا ما كانت تسوق أنواع من العطور وأدوات الترف والأثاث والأجهزة المترلية والسيارات الفارهة في أسواقنا قبل أسواق الدول الصناعية المنتجة ذاتها. وقد أسهمت مؤسسات الإعلام وأدوات الاستلاب الثقافي في تفجير طموحات الأفراد على الاستهلاك ،وأصبحت أجهزة الدولة ومؤسساتها من المعالم الهامة في الإسراف والترف في المظهر والتأثيث والتجهيز ، مما أعان الاقتصادات الصناعية على إعادة تحويل وتدوير مواردنا المالية إليها بطريقة ذكية وإغرائنا بالعديد من المصنوعات المتجددة التافهة . واستشرى خطر هذا الجنون الاستهلاكي ليصيب مقتلا في صناعاتنا الوطنية الناشئة ، باعتبار أن كل إنتاج أجنبي هو متميز ومتفوق (١٢).

٥ـ الخضوع للهيمنة التكنولوجية الأجنبية (١٣) :

شكلت التكنولوجيا المستوردة عائقا للتنمية في أحيان كثيرة ، إذ لم يسبق عملية الاستيراد التكنولوجي دراسات علمية شمولية لتقييم آثارها الاقتصادية والاجتماعية ، وليس نادرا أن يتم استيراد تكنولوجيا تسرف في استخدام رأس المال كاستيراد آلات متطورة للحفر في أقاليم تعاني من مشكلة البطالة في الأيدي العاملة. وفي حالات أخرى صممت تكنولوجيا باهظة الثمن لاستخدامها في البلاد

النفطية لامتصاص عوائدنا النفطية ، و لم تبذل جهود جادة لتبسيط التكنولوجيا وتطويعها، وظلت ألغازا تمتلك أسرارها الدول الصناعية التي تحرص على إدامة عجزنا التكنولوجي ، وقد أضاف صغر حجم السوق عنصرا آخر أسهم في إحكام الطوق التكنولوجي .

٦ـ الاستنزاف الأجنبي المجحف لبعض مواردنا الأساسية :

استطاع الأجنبي لعهود أن يستنزف العديد من مصادرنا الطبيعية كالنفط وأن يخلق لدينا فوائض مالية لم نحسن توجيهها إلى الإنتاج في الدول الإسلامية بل حولت للاستثمار في الدول الصناعية ، وكان المطلوب برمجة إنتاجنا بحيث تحفظ لنا ثروة في باطن الأرض ستتضاعف قيمتها مع الزمن . و لم تتوان الدول الصناعية عن اتباع سياسات نقدية تعمل على تآكل القيمة الحقيقية لعائداتنا النفطية بسبب التضخم واهتزاز أسعار العملات في الأسواق المالية ، كما أن الحرية التي نتمتع بها في استخدام أرصدتنا النقدية تخضع لاعتبارات سياسية قد لا تخدم مصالحنا الحقيقية[١٤] .

٧ـ هجرة العقول والخبرات والكفاءات الإسلامية :

رافق هجرة رأس المال هجرة أخرى أشد خطرا ، ألا وهي هجرة الأدمغة والخبرات الفنية والإدارية من بلدان هي في أمس الحاجة إلى الخبرات الفنية . حقا إن توفر فرص العمل الرحب والعائد المادي الوفير ، والبيئة المشجعة للبحث العلمي وللإنجاز والإبداع في الدول الصناعية تعتبر من أهم العوامل وراء بروز هذه الظاهرة. ولكن من الإنصاف أن نعترف بأن الأوضاع السائدة في بعض المجتمعات الإسلامية لعبت دورا رئيسيا كذلك مما يمنحنا الحق في أن نسميها بالمجتمعات الطاردة لكفاءاتها وقياداتها العلمية والعملية ، وذلك لعوامل عديدة منها عدم توفر مناخ الحرية والحجر على إبداء الرأي ، ومصادرة الحريات العامة وعدم احترام أبسط حقوق الإنسان ، وتزييف الإرادة الشعبية ، وعدم اتباع قاعدة الشورى في اتخاذ القرارات ، وعدم تقبل النقد ومساءلة الأجهزة الحكومية . وبدلا من ذلك ، كثيرا ما كان التوجه نحو اعتماد أسلوب المحسوبية والقبلية أو الحزبية أو الممالأة في إسناد الوظائف والمهام الرئيسية ، مما أعان على افتراس المال العام ونهب موارد الدولة وتبديدها والتقتير على الجامعات ومؤسسات البحث العلمي . وفي المقابل تمت الاستعانة بالخبرة الأجنبية وأعطيت أفضلية على الخبرة العربية والإسلامية حتى في داخل الوطن الواحد ، مع ما عهد عن الأجنبي من تحيز لمصالحه ولخلو الخبرة

الأجنبية من أي إدراك حقيقي لمفاهيمنا الحضارية و مكونات بيئتنا مما جعل مردود الخبرة الأجنبية موضع شك .

٨ـــ فوضى التخطيط في غياب التنسيق بين خطط برامج التنمية :

أدى غياب استراتيجية للتكامل الاقتصادي والاجتماعي بعيدة المدى والـتي يمكن تنفيذها على مراحل متدرجة تعمل في النهاية على إحداث ترابط عضـوي بين اقتصادات الأمة العربية ، أدى هذا إلى سوء استغلال للموارد وبناء صناعـات متماثلة ومكررة لا تقوى على البقاء ، مما استنزف أموالا طائلـة وكـان القيـد التكنولوجي بسبب ضيق حجم السوق عنصر إحباط آخر .

٩ـــ غربة مؤسسات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

ومن أهم عوامل فشل خططنـا التنمويـة إن المؤسسـات الاقتصاديـة والاجتماعية التي أوكل إليها بأن تكون أدوات وأوعية ووسائل تنفيذيـة ، هـي مؤسسات تنتمي في معظمها إلى نمط تمت إقامته إبان وجـود المسـتعمر ، أو تم استيراده بصورة عشوائية ، دونما إدراك أن المؤسسة هي نتاج حضارة معينة لتخدم أهداف تلك الحضارة ، ومثال على ذلك المصارف الربوية التي تتعارض أعمالها مع الشريعة الإسلامية ، وكانت النتيجة أن زادت عزلة المجتمع عن النشاط الاقتصادي المنتج وزاد بالتالي تملك غير المسـلمين للكثير من الشركـات والمؤسسات .

١٠ـــ زيادة مديونية العالم العربي بصورة مخيفة :

ولما لم تنجح خطط التنمية في تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المنشودة ، بينمـا تفجرت عادات الاستهلاك وتفشت عقلية التبذير ، وعجزت الاقتصادات العاملـة في إطار التجزئة والانقسام عن خلق إنتاج يسد حاجة الطلب المحلي ، لجأت معظم الدول العربية إلى الاستدانة من الخارج وبأسعار فائدة مرتفعة ، وتكون القـروض التجارية اليوم نسبة كبيرة ،وتواجه دولنا أزمة عدم القدرة على السداد وتمر بمرحلة مخاض لإعادة جدولة ديونها وتقدر الديون الخارجية حاليا بحوالي (٢٠٠) بليـون دولار أي ما يعادل ١٥ــ٢٠% من مديونية العالم الثالث . وقد أسهمت حـرب الخليج في استنزاف الاحتياطيات من العملة الأجنبية والاستثمارات الخارجيـة ،إذ فقدت كل من الكويت والسعودية أكثر من ٥٠% من اسـتثماراتها الخارجيـة وبعضها تحول إلى مدين . وفي بعض البلدان كمصر تقدر خدمة الدين السنوية بمـا يعادل ٣٤% من حصيلة الصادرات ، والسودان ٣٢% ، والجزائر ٣٤% (١٥).

والمعنى الحقيقي لهذا الوضع هو زيادة في درجة التبعية لاقتصادات الدول الصناعية ، والفشل في تحقيق درجة معقولة من الاستقلال الاقتصادي ، وهذه التبعية جعلت المستفيد الأكبر من المبادلات الاقتصادية الدول الصناعية ، إذ غالبا ما تكون شروط التجارة Terms of Trade منحازة لصالحها .

تقويم تجارب التنمية العربية :

من المؤلم أن تتجه البلدان العربية بعد حصول الكثير منها على الاستقلال إلى اتباع سياسات اقتصادية تعزز القطرية والإقليمية وتكرس الواقع الذي رسمه الاستعمار في معاهدة سايكس – بيكو عام ١٩١٦ . وقد واجهت التنمية القطرية معوقات عديدة تباينت من بلد لآخر ، ولكنها كانت كلها تلتقي عند نقطة واحدة وهي ضيق السوق المحلي ، وعدم قدرة البلد الواحد على التعامل مع البلدان الصناعية على قدم المساواة والندية ، مما أضعف القوة التفاوضية لكل قطر سواء بالنسبة لصادراته أو وارداته ، ومما مكن الشركات متعددة الجنسية أن تحكم ربط الاقتصاد العربي في مجمله مع الاقتصادات الصناعية وبالذات الرأسمالية منها[١٦]. وتبين أن الاتفاقات التي تمت في إطار الجامعة العربية كاتفاقية حرية انتقال رأس المال والعمل وتحرير التجارة من الرسوم والعوائق الجمركية لم تؤد إلى أية نتائج لربط اقتصادات البلدان العربية بعضها ببعض .. من ثم فان التجارة البينية بين هذه الدول لم تتجاوز نسبها ٧ ــ ٩% من حجم التجارة الكلية ، أي أن الاقتصاد العربي منفتح على الخارج ومنغلق على ذاته .

وقد جرت محاولات عديدة في الأمانة العامة للجامعة وفي مؤتمرات القمة وأبرزها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرت في عمان عام ١٩٨٠ .وهذه والوثيقة على أهميتها وضعت تصورات عامة ومجالات للتعاون الاقتصادي العربي، ولكنها ظلت ظلت أسيرة المفهوم القطري الضيق.[١٧]

وإذا ما أريد إحداث نهضة صناعية وزراعية فاعلة فلا بد من أن يؤخذ الوطن العربي كله على أساس أنه إقليم واحد ، ويوضع لهذا الإقليم خطة شاملة تقوم على أساس مسح لقدرات العالم العربي البشرية والطبيعية والفنية والمالية . وفي ضوء ذلك توضع أهداف أساسية لابد من تحقيقها بحيث يتحول الاقتصاد العربي إلى اقتصاد مندمج ومترابط خلال فترة زمنية معينة . وبالطبع فان هذا لا يلغي التخطيط لبرامج تنموية قطرية، ففي ظل الخطة القومية ، توضع الخطط القطرية التي تركز على أهداف كل إقليم، إذ أن المشاكل الاقتصادية في بلد ما قد

يكون لها خصوصية تختلف عن بلد آخر . ولكن في مجال الاستراتيجية العامة لا بد من توجيه الموارد والتخصص في الوطن العربي على أساس التكامل وليس التنافس ، بحيث يتم توزيع الإنتاج الزراعي والصناعي على الأقاليم المختلفة لتعظيم النفع العام للجميع ، مع مراعاة إعطاء أهمية خاصة للأقاليم التي قد لا تمتلك المقومات الضرورية التي تمكنها من مواجهة حركة التقدم الاقتصادي . ومن ثم فلا بد من إنشاء المؤسسات القومية ومن أبرزها إنشاء بنك الإنماء العربي على غرار البنك الأوروبي للاستثمار . ولأن التنمية العربية كانت وما زالت بعيدة عن النهج القومي، فقد تبعثرت كل محاولات الخروج من آفة التخلف وفشلت التجربة بكاملها في تحقيق انطلاقة اقتصادية جادة تعزز الاعتماد على القدرات الذاتية (١٨) .

الاقتصاد العربي في مواجهة أخطار الاقتصاد الصهيوني :

فشلت الأمة العربية في ترجمة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي وضعت عام ١٩٥٧ في نفس عام اتفاقية روما أو ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة ، ففي حين نجحت اتفاقية روما في تعزيز اقتصاد أوروبا وجعله منافسا قويا للاقتصاد الأمريكي و زاد عدد المجموعة من ست دول ليضم الآن معظم الدول الأوروبية بما فيها السويد والدنمارك مؤخرا بحيث يشكل سوقا متكاملا ضمن سياج جمركي واحد وحركة حرة لانتقال رؤوس الأموال والخبرة الفنية والأيدي العاملة وتبادل السلع ، سوق يضم أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة ، هذا بينما ظلت اتفاقية الوحدة وإنشاء السوق العربية المشتركة حبرا على ورق . بل وزاد تفكك العلاقات الاقتصادية العربية . والأخطر من ذلك أن دخول الحكومات العربية في اتفاقات سلام مع إسرائيل واحتمال فتح الحدود معها في نظام شرق أوسطي سيتيح حرية الانتقال للمال والبشر والخبرة ، وسيربط المنطقة بكاملها بشبكة من الاتصالات والوكالات والمواصلات البرية والبحرية والجوية بحيث تخرج إلى العيان سوق جديدة تخلو من كل عوائق الانسياب الحر . ومن المؤلم أن المنافع الكبرى في هذا السوق الجديد ستكون من نصيب الاقتصاد الإسرائيلي إذ يقدر الناتج المحلي لإسرائيل لعام ١٩٩٧ بحوالي ٩٥ مليار دولار وهو اكبر من الناتج المحلي لجميع دول الطوق بما فيها مصر وسوريا والأردن . وتمتلك إسرائيل جهازا صناعيا قويا بالمقارنة مع نظيره العربي ففي حين تبلغ نسبة ملكية القطاع الخاص حوالي ٨٠%، وإسهام هذا القطاع في تجارة صادرات إسرائيل بنسبة اكبر من ٩٠%، فان الاقتصاد العربي يرزح تحت نير القطاع العام وإسهامه في الناتج القومي والصادرات

ضعيف للغاية [١٩] .

وباختصار فإن التنمية العربية تواجه أخطارا جديدة في ظل فرص الهيمنة الإسرائيلية ، ومن ثم فلا مجال إلا باتباع منهج تكاملي وإنشاء منطقة جمركية عربية واحدة في إطار تصور شامل .

نمط التخطيط الإسلامي والخروج من المأزق :

لا بد من التذكير بأن مشكلة التنمية لا يمكن علاجها من زاوية اقتصادية بحتة ، إذ أن الحل الإسلامي للمشكلة يتناول جوانب الحياة كلها . إذ لا بد من إحداث تنمية في العقلية والطريقة التي يفكر بها الناس ، وإحداث صياغة تحرك في النفس الإسلامية عنصر الإبداع والابتكار كما يجب توظيف المؤسسات لخدمة الأهداف العليا ، وأول ما يحتاج إلى إصلاح جذري بصفته الأساس لكل تقدم ، نظام التعليم . سواء كان النظام التقليدي للتعليم الإسلامي أو النظام التعليمي الموروث خلال الحقبة الاستعمارية .

وكلا النوعين لا يخدم بما فيه الكفاية أغراض المجتمع العربي الإسلامي ، مما يتطلب التخطيط لصياغة فلسفة تربوية تنسجم مع المفاهيم الإسلامية لجميع المراحل التعليمية ولا بد من تغيير مفاهيم التعليم التي تركز على الجانب النظري فحسب ، إلى مفاهيم تغرس في نفوس الطلاب حب العمل والممارسة والتجربة ، وتصقل مواهبهم وتزكي في نفوسهم روح الإبداع والمغامرة العلمية والمهنية ، بدلا من نظام تعليمي موروث أو مقتبس ، منذ عهود الاستعمار يعزز التبعية الثقافية والفكرية ويخرج نمطا من القادة يأنفون العمل اليدوي ويحجمون عن التفاعل مع مجتمع القرية والبيئة المحلية . لابد من تصميم مناهج تعطي الجانب العملي والتطبيقي في المحلات الزراعية أو الحرفية أو الصناعية أو في المؤسسات الريفية وغيرها جانبا مهما في تقدير علامة الإنجاز .

وكذلك فإن النظام التقليدي للتعليم الإسلامي لم يسلم كذلك من التحريف إبان عهود الاستعمار والتراجع الحضاري ، فلا بد إذن من تجسير الفجوة بين الثقافة الإسلامية والثقافة العصرية ، بحيث يدرس المتخصص في العلوم الشرعية علوما إنسانية تمكنه من معرفة واقع الحياة ومشكلاتها ، ليعينه ذلك على الاجتهاد وابتكار الحلول للمشكلات المستجدة بحيث ينمو فقه واع متجدد ومستنير .

ومع تسارع عملية إعادة بناء العقلية الإسلامية التحليلية التطبيقية ، فان

عملية إعادة توطين العلوم الإنسانية والاجتماعية تصبح شرطا لازما للنهضة ، إذ أن علوم الاقتصاد والاجتماع والتربية والنفس والإدارة وغيرها هي التي تعين على تشكيل الحوافز والرغبات والاستجابات والسلوكيات ، وهي التي تصنع التصور لبناء المؤسسات الفاعلة والنظريات والسياسات في حقول الإنماء الاجتماعي ، والعلوم الإنسانية السائدة في الوطن العربي و الإسلامي اليوم تعكس في الغالب مضامين حضارية وتفرز مؤسسات وسياسات لا تتمشى مع تصورات حضارتنا الإسلامية ، ولا تصلح لمواجهة المشكلات التي تزخر ها مجتمعاتنا .

و بالطبع لا بد من تكامل أوجه الإصلاح الأخرى ، فالاستثمار في المجالات الصحية وتحسين مستوى التغذية وإصلاح نظم الإدارة والرقابة والتخطيط والتقويم والمتابعة أمور أساسية لإنجاح الخطط المطلوبة . وفي المفهوم الإسلامي فان جو الحرية المسؤولة والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات وتطبيق مبدأ الشورى ، من شأنه أن يحفز همة الأفراد والشعوب للتدافع نحو الإنجاز العلمي والاقتصادي والاجتماعي .

خصائص النمط الإسلامي للتنمية :

واجهت أقطارنا تحدي التنمية عن طريق اتباع إما النمط الرأسمالي وإما النمط الاشتراكي ، أو خليط مبهم منهما [٢٠] . ولقد أخفق كلا النموذجين وبات الأمر ملحا لاستنباط بديل إسلامي يوائم بين التقدم والعدالة ، ويوجه الموارد توجيها رشيدا في ظل الملكية الفردية وحرية الاختيار مع الالتزام بقاعدتي الحلال والحرام ، ومما يسمح ببناء قطاع عام وتعاوني وخيري (الأوقاف) ، ويحفز الأفراد لبذل الجهد والعطاء ، ويحارب السفه والتبذير ويحض على الإنتاج والإنفاق [٢١].

ولنمط التنمية الإسلامي الذي يجب التخطيط له مميزات أبرزها :

١ــ **الكفاءة** : إذ يتم توجيه الموارد النادرة لإنتاج سلع نافعة وبعيدا عن إنتاج سلع ضارة أو ترفية ، فتراعي احتياجات السواد الأعظم من الناس لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية ، كما تعطي الأولوية للصناعات الاستراتيجية والأساسية .

وقد قسم الفقهاء الأصوليون ومنهم الشاطبي والغزالي متطلبات الحياة المادية إلى ضرورات وحاجيات وتحسينات أي كماليات وتعطى الأولوية للضرورات [٢٢] ومعنى هذا أن توجيه الموارد حسب المفهوم الإسلامي لا يتم دائما حسب قاعدة أعلى معدل نمو ممكن وإنما حسب معدل النمو الأمثل الذي يتطابق مع المصلحة

الاجتماعية المثلى ويسد الحاجات الأساسية للناس .

٢ـ الشمول والعدالة في إطار نظرية مستقبلية عبر الأجيال :

وهذا يعني :

أ ـ أن تتوزع منافع التنمية على قطاعات المجتمع لا أن تتمتع بها طبقة المترفين مما يسمح بارتقاء مستويات الدخل والمعيشة للطبقة العاملة مع عدم إرهاقها .

ب ـ أن تراعى مصالح الأجيال المقبلة فلا يأكل الجيل الحالي كل الثمار ، كما لا تحمل الأجيال اللاحقة جل التضحيات ، مما يقلل من استنزاف الموارد الثمينة . وهذا المبدأ عرف باسم التنمية عبر الأجيال[٢٣] Inter-Temporal Development.

٣ـ التوازن :ونعني به تشجيع كافة النشاطات المرغوبة اجتماعيا وضمن سلم أولويات ما دام الأمر يتم في نطاق الحلال والمباح ، فلا يبخس حق الزراعة لحساب التجارة ، ولا الصناعة لحساب الخدمات ، ومعنى هذا أن يتم تنويع الإنتاج لإكساب الاقتصاد مرونة وعمقا في الإنتاجية .

٤ـ الانسجام النفسي :إن توجيه الإنتاج حسب قاعدة الحلال وتوظيف الموارد وبناء المؤسسات ضمن إطار الحضارة الإسلامية ، سيخلق بعون الله زخما نفسيا ودفقا معنويا كبيرا، مما يشكل ركيزة إنجاح وينقل الأمة من حالة التقاعس واللامبالاة والنكوص والتهرب من المسؤولية والازدواجية في السلوك إلى حالة الإنجاز والعمل .إن حسن التخطيط والتنظيم ودقة جمع المعلومات لا تكفي لإنجاح الخطط ، بل لابد من أن يصاحب ذلك كله روح الجماعة وعطاؤها النفسي .

٥ـ المزاوجة بين الملكية الفردية والملكية العامة : يقوم المجتمع الإسلامي على قاعدة الملكية الفردية المنسجمة مع غايات الشريعة لكن هذا الدور يجب أن يتكامل مع دور الملكية العامة ، ولقد أخرجت بعض الأموال منذ صدر الإسلام من دائرة الفردية وأخضعت لدائرة الجماعية [٢٤]، لأنها تسد حاجات مجموع الأمة [٢٥] . مما يلزم الدولة الحديثة بتطوير قطاع عام لتوفير الاحتياجات في التعليم والصحة والمرافق والسدود والاتصالات والمواصلات والطاقة والصناعات الثقيلة والعسكرية .

٦ـ أهمية قطاع الأوقاف الخيرية لتقديم المنافع للمحتاجين :احترز النظام الإسلامي لأهمية قطاع ثالث متميز لعب دورا هاما في التاريخ الإسلامي وقدم العون والدعم ووسيلة العيش الكريمة لفئات الدارسين والعلماء ولفئات اجتماعية لم تحظ بنصيب مادي مرموق ، وهكذا أخرج المجتمع قسطا وافرا من الموارد من دائرة الملكية الفردية والسوق والربح وتحكم الدولة لتوظف مباشرة لصالح المجتمع . ويعود الفضل لاستقلال القضاء وتوسع التعليم في العصور الإسلامية حتى في عصور الظلم والاضطهاد السياسي إلى الأوقاف ودورها في تزويد المجتمع وحاجاته(٢٦).

٧ـ التكامل : ينظر الإسلام إلى أمته كوحدة شعورية وعضوية ومادية واحدة ، مما يمكن الأقاليم الإسلامية من تكامل برامجها وخططها الإنمائية ويعين على حل كثير من العقبات المستعصية في ظل الكيانات الانعزالية، ومن ثم فان ندرة الأموال وشح الموارد الطبيعية وقلة الأيدي العاملة في أقاليم يقابلها وفرة وتنوع في أقاليم أخرى ، وهذا التكامل يضيف بعدا آخر يسهم في تحسين مركز المساومة والوقوف أمام التكتلات الدولية و يسمح بالحصول على شروط أفضل في التبادل وفي النهاية يسمح بالتخصص بين الأقاليم ويقضي على عقبات ضيق السوق والمنافسة الأجنبية(٢٧).

٨ـ أهمية دور الدولة :تلعب الدولة الإسلامية دورها بصورة متوازنة ولا تسمح بإطلاق العنان لجهاز الأسعار ومؤشر الربح بحيث يتحكم الاحتكار ويشوه نمط الحياة الإسلامية ، وعلى الدولة أن تراعي تطبيق قاعدة الشورى مع احترام الملكية الفردية ، ولها أن ترسم من السياسات وتضع من التشريعات والضوابط لمراقبة جهاز الأسعار(٢٨) والتدخل بل والتحديد إن لزم ، وعليها واجب تزويد المجتمع بمتطلبات الإنتاج الأساسية وبناء المؤسسات ، كما عليها أن تتبنى سياسة نقدية ومالية وإدارية تخدم أغراض النمو ومطلب تحقق الاستقرار مع تحقق عدالة في التوزيع وتحافظ على مصالح العاملين وحقهم في أجر عادل ، كما أن لها أن تفرض من الضرائب وان تكيف الإنفاق الحكومي بحيث تتفادى موجات الانتعاش الحاد والهبوط المفاجئ(٢٩).

الحواشـــي

(١) لتقويم تجربة التخطيط والتنمية في الوطن العربي من وجهة اشتراكية . انظـــر : إسماعيل صبري عبد الله " نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطـــن العـــربي والعالم الثالث " المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الحلقة النقاشـــية السادســـة حول **تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي**،١٩٨٤ ص ص٧ ـــ ٣٩ .

(٢) محمد أزهر سعيد السماك : "قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراهـــا الجيوبوليتكية المحتملة" عارف دليلة وآخرون ضمن : **دراســـات في التنميـــة العربية (الواقع والآفاق)**. مركز دراسات الوحدة العربية ـــ سلســـلة كتـــب المستقبل العربي (١٣) بيروت، أغسطس ١٩٩٨ م، ص ص١٧٩ ـــ ٢٠٢ .

(٣) أسامة أمين الخولي: "تأملات في تجربة التنمية العلمية : التقانية (التكنولوجيا) العربية" ، عارف دليلة وآخرون ضمن: **دراسات في التنمية العربية (الواقـــع والآفاق)**، مرجع سابق ص ص ٣١٥-٣٣٤ .

(٤) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (سبتمبر) ١٩٩٨ م . س. د .

(٥) زكي رمزي " الديون الخارجية للعالم الإسلامي" ، مجلة **العربي** ـــ العدد ٣٣٣ يناير ١٩٨٧ ص ص٧٤ ـــ ٧٧ .

(٦) حول الظواهر الحديثة في النمو الاقتصادي للبلدان العربية وتباطؤ هذا النمـــو والاختلالات الهيكلية ، انظر : حازم عجور في عرضه لكتاب الدكتور حـــازم الببلاوي : **محنة الاقتصاد والاقتصاديين**. المنشور تحت عنوان "معدلات النمـــو الاقتصادي تسجل تراجعا خطيرا في العالم العربي". مجلة **الاقتصاد الإســـلامي**، دبي، العدد نوفمبر ـــ ديسمبر ١٩٩٤، ص ص٢٢ـــ٧ .

(٧) في اكثر من بلد نفطي نشاهد مجمعات سكنية تبنى على طـــــراز ناطحـــات السحاب ، وقد اكتظت بالخدمات الأساسية كالمدارس والعيادات الصحيـــــة والهواتف ، ومع ذلك تخلو من الساكنين . والغريب أن نمط البناء هذا يتكـــرر بنفس الطراز مما يدل على أن المخطط لها هو عقل واحد ، والغريب كذلـــك أن هذه الناطحات لا يسكنها أحد ؟! إذ أنها بنيت على الطريقة الغربية حيـــث الوحدات السكنية متلاصقة، و لم تراع القيم الحضارية والتقاليد الخصوصيـــة التي تتميز بها المجتمعات الإسلامية .

وهذا الوضع يتطلب رسم سياسة سكانية طويلة المدى لتصحيح هذا الاختلال وتوزيع السكان بصورة ملائمة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وعسكرية .. واذا ما تم هذا فان العالم العربي سيتخلص من ادعاء الفائض السكاني بل ويتحول إلى إقليم متكامل في حاجة لزيادة قواه البشرية .

(٨) محمد الرفص " آفاق التعاون الزراعي العربي" ، **المجلة العربية** ـــ العدد الثالث ١٩٧٧ ص ص١٩١ـــ١٩٥ . وانظر كذلك : عبد القادر الطرابلسي : "مشكلة الغذاء في الوطن العربي" عارف دليلة وآخرون ضمن: **دراسات في التنمية العربية (الواقع والآفاق)**: مرجع سابق ،ص ص ٣٣٥ ـــ٣٦٢.

(٩) محمد أحمد صقر " اقتصاديات الأمة الإسلامية بين التبعية وطموحات الاستقلال الاقتصادي " بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية عن الموارد الطبيعية والبشرية للعالم الإسلامي ، تنظيم الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامي ، دكا ٢٠ـــ٢٢ مارس ١٩٧٨ .

(١٠) استطاع طلعت حرب في مصر إبان الوجود البريطاني في مصر إنشاء بنك مصر الذي لعب دورا محوريا في إنشاء العديد من الصناعات في مصر ومن أبرزها صناعة المنسوجات في المحلة الكبرى ، وكان إنتاجها من الجودة بحيث غدا منافسا قويا لصناعة المنسوجات القطنية في مصانع يوركشير ولانكشير بريطانيا .. كما طورت العديد من الصناعات كصناعة الأسمدة والزجاج .. ولكن جرى فيما بعد الإجهاز على هذه الطبقة . ووسدت الإدارة إلى الطبقة العسكرية الجديدة .. وكانت النتيجة تعثر الصناعة المصرية .. وتكررت نفس التجربة في سوريا والعراق وليبيا وبلدان عربية أخرى .. وعاد الحديث اليوم إلى ضرورة إعادة الصناعة إلى القطاع الخاص وتخفيف القطاع العام !!!

(١١) محمد أحمد صقر" كيف نتعامل مع التكنولوجيا ؟"جريدة **الدستور** الأردنية ، أكتوبر ١٩٧٧ .

(١٢) يوسف صايغ : "في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية" ، عارف دليلة وآخرون ضمن: **دراسات في التنمية العربية (الواقع والآفاق)**، ص ص ٤٩ ـــ ٧٠ .

(١٣) Nwosu , Emmanuel J. "Some Problems of Appropriate Technology and Technological Transfer ", **Developing Economics,** 13 Mar. 1975 pp. 82-93

(١٤) علي أحمد عتيقة " الطاقة والتنمية في الوطن العربي" . عارف دليلة وآخرون ضمن: **دراسات في التنمية العربية (الواقع والآفاق)** ،ص ص٢٧١ ــ ٢٨٢.

(١٥) الأرقام الواردة لا تشمل أرقام الديون العسكرية ، وللتدليل على خطورة الوضع نذكر بعض أرقام الديون المدنية لسنة ١٩٨٩ ، مصر ٥٢ بليون دولار ، السودان ١٣ بليون دولار ، سوريا ٥ بليون دولار ، الأردن ٨,٥ بليون دولار، المغرب ٢٠ بليون دولار ، اليمن الشمالي ٣ بليون دولار ، اليمن الجنوبي ٢,٢ بليون دولار ، الجزائر ٢٦ بليون دولار ، عمان ٤,٦ بليون دولار . انظر رمزي زكي "الديون الخارجية للعالم الإسلامي"،مجلة **العربي**، مرجع سابق ١٩٨٧، ص ص ٧٤ــ٨٠ . وانظر **التنمية العربية ومتطلباتها** . الحلقة النقاشية الرابعة ، صندوق النقد العربي، ١٩٨١ ، ص ص ١٤٧ــ٢١١ . وأورد **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لعام، ١٩٩٨ ، بأن الدين العام الخارجي في عام، ١٩٩٦، بلغ ١٥٧ مليار دولار، وأن قيمة خدمة الدين ١٢,٤ مليار دولار ، وأن نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات (سلع وخدمات) بلغت ١٧,٦% .

(١٦)لاستعراض تجارب بعض الدول العربية في هذا المضمار : انظر : **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧. على وجه الخصوص الفصول التالية: مصباح العريسي "استراتيجية التنمية المستقلة في اقتصاد صغير الحجم مفتوح : تجربة الجماهيرية الليبية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٧ ص ص ٦١٥ ــ٦٥٠ . وبالنسبة للأردن انظر : طاهر حمدي كنعان : "تجربة التنمية الاقتصادية في الأردن بين التبعية والاستقلال" مركز الوحدة المشار إليه ص ص٦٥٩ــ٦٨٦ ، وبالنسبة لمصر، انظر عادل حسين : "تجربة مصر في التنمية المستقلة : التقدم والتراجع في التجربة المصرية : ملاحظات من منظور التنمية المستقلة" ، مركز الوحدة يناير ١٩٨٧ ص ص٤١٥ــ٤٦١ ، وبالنسبة لليمن انظر : عبد العزيز السقاف وعثمان محمد عثمان " تطور فجوة الموارد وشروط التنمية المستقلة في الجمهورية العربية اليمنية" ، نفس المرجع ص ص٧٨٧ــ٨٠٩ ، وبالنسبة لتونس انظر : خالد المنوفي " إشكالية التنمية المستقلة في ضوء التجربة التونسية" ، نفس المرجع ص ص٧١٣ــ٧٧١ وبالنسبة للسعودية انظر : "تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في

المملكة السعودية"، ص٥٤٧ـــ٥٩٦ ، وبالنسبة للجزائر انظر : عبد اللطيف شبنهور "تجربة الجزائر : الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٧ ص ص٤٨٩ـــ٥١٥ وبالنسبة للسودان انظر : الفاتح شاع الدين : استراتيجية التنمية الزراعية ، المعهد العربي للتخطيط ، الحلقة السادسة حول **تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي**، مرجع سابق، ١٩٨٤ ص ص٢٣٥ـــ٢٨٨ ، وبالنسبة للمقارنة بين مصر والعراق انظر : محمود الحمصي : **تقييم تجربة التخطيط والإنماء العربي** المعهد العربي للتخطيط . الكويت ١٩٨١ ص٦٩ـــ١٠٨ .

(١٧) سالم توفيق النجفي : "التغيرات الهيكلة الزراعية والأمن الغذائي العربي: الحالة الراهنة واستشراف المستقبل" ، عارف دليلة وآخرون ضمن: **دراسات في التنمية العربية (الواقع والآفاق)** ، ص ص٣٩٥ ـــ ٤١٥ .

(١٨) سعيد محمد أبو سعدة : "نحو تنمية عربية معتمدة على الذات في ضوء نظم القيم ، ومتاحية المصادر الطبيعية ، وممارسات الدول الصناعية" عارف دليلة وآخرون ضمن: **دراسات في التنمية العربية (الواقع والآفاق)** ، ص ص ١٠١ ـــ ١٢٢ .

(١٩) لتقييم الآثار المتوقعة لاتفاقات السلام وأثرها على الاقتصاد العربي والاقتصاد الإسرائيلي انظر : محمد احمد صقر : "أثر السلام على اقتصاديات المنطقة العربية" ، محاضرة في المنتدى القومي ، عمان ١٩٩٣.

(٢٠) بالنسبة لنقد موسع للتجربة التنموية الرأسمالية والاشتراكية انظر : محمد أحمد صقر " التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي ومعطياتها بالنسبة للعالم الإسلامي " بحث قدم إلى المؤتمر العالمي للإعلان الرابع عن النظام الإسلامي، الخرطوم ٣١/١ـــ١٩٨٧/٢/٤ . وانظر كذلك : جاكس اوستروي **الإسلام والتنمية الاقتصادية** ، ترجمه من الفرنسية نبيل صبحي الطويل، دار الفكر: بيروت، ١٩٦٠.

(٢١) السيد عبد المطلب غانم : "إدارة التنمية المستقلة : أبعاد وتخوم جديدة" ، عارف دليلة وآخرون ضمن: **دراسات في التنمية العربية (الواقع والآفاق)**، ص ص ٧١ ـــ ١٠٠.

(٢٢) محمد أحمد صقر " خطوط أساسية في الاقتصاد الإسلامي من خلال التنمية" بحث مقدم إلى ندوة التنمية في الإسلام ، تنظيم جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية ، عمان ، ٢١ سبتمبر ١٩٨٥ ، ونشر في مجلة **الاقتصاد الإسلامي** ،

بنك دبي الإسلامي عدد ٥١ أكتوبر ١٩٨٥ ، ص٥٣ـ٦٠ .

(٢٣) ولقد سبق سيدنا عمر رضي الله عنه الفكر الإنساني المعاصر ، عندما رفض تقسيم أراضي السواد بين الفاتحين محتجا بأنه لابد من إبقائها تدر دخلا للامة لحماية الثغور والإنفاق على ذراري الفاتحين وذراري ذراريهم .

(٢٤) مصطفى الزرقاء ، **المدخل إلى نظرية الالتزام في الفقه الإسلامي** ، مطبعة جامعة دمشق ، الطبعة الرابعة ١٩٦١م .

(٢٥) ويورد الدكتور العبادي اتفاق فقهاء الشافعية والحنبلية والزيدية والإمامية على " المعادن الظاهرة لا تملك بالاحياء ولا يجوز اقطاعها لأعيان الناس لأنها تتعلق بصالح عامة المسلمين " .

وانظر : عبد السلام العبادي : **الملكية في الشريعة الإسلامية** ، ج١ ، عمان ، مكتبة الأقصى ، ١٩٧٥ ، ص٢٤٥ .

(٢٦) العلامة المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة : **محاضرات في الوقف** ، معهد الدراسات الإسلامية العالية، القاهرة ١٩٥٩.

(٢٧) محمد أحمد صقر " الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الإسلامي " بحث ألقي في ندوة الاقتصاد الإسلامي والتكامل التنموي في الوطن العربي ، تنظيم الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ومجموعة البنوك الإسلامية بالخليج ، تونس ، ١٨ـ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ ص ص ٢١٠ـ٢٤٠.

(٢٨) Mohamed Sakr.,"The Role of the State in the Economic Systems of Islam" , in Islam and a New International Order , International Institute for Lobour Studies , U.N .Geneva , 1980 , pp. 103 - 115

وانظر لنفس المؤلف : **الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات** : دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ٦٧ـ٦٩ ، وكذلك مجلد : **الاقتصاد الإسلامي**، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز،جدة ١٩٨٠ ، ص٥٣.

(٢٩) إبراهيم سعد الدين عبد الله : "دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي: قضايا عامة ونظرة مستقبلية" : عارف دليلة وآخرون ضمن: **دراسات في التنمية العربية (الواقع والآفاق)**. ص ص ١٢٣ ـ ١٦٠ .

الفصل الثالث

دراسة حالة
لإسهام منظمة إسلامية غير حكومية
في التنمية في الدول العربية

د. محمد النجفي

مقـــدمــــة:

تتزايد حالات ومعدلات مغادرة أفراد وجماعات إنسانية فى مناطق عديـــدة من العالم أوطانهم لأسباب متنوعة ، وفى ظروف متباينة ، ولقد أضحت انتقـالات وتحركات اللاجئين- ذات الأعداد الكبيرة - سمة أساسية من سمات العالم المعاصر، وواجه العالم لأول مرة ، وبسبب انتقالات وتحركات البشر، إشـــكالية عمليـة وأخلاقية واسعة النطاق، فلقد صاحب العولمة تزايد الانتقالات البشرية من أمـاكن مختلفة، لأسباب عديدة يتعلق بعضها بتأمين الحياة، والعثور على فــرص عمــل ، ويتصل البعض الآخر بالبحث عن مستوى حياة أفضل، كما أدت عملية إعـــادة هيكلة مفردات الخطاب السياسى السلطوى العالمى إلى إجبار -وفى نفس الوقـت تمكين- المجتمع الدولى من الاهتمام بمشاكل اللاجئين من منظور مختلف، واحتلـت الحلول التقليدية مرتبة أدنى، وبدأت عملية البحث عن استراتيجيات وحلول جديدة لتلك الإشكاليات.

لا تقتصر انتقالات الجماعات الإنسانية الدوليـة علـى الانتقـال الإرادي الطوعي، فلقد تسببت الحروب والكوارث الطبيعية والبشرية وانتهاكات حقـوق الإنسان والتوترات المجتمعية، والإثنية في تشويه واستئصال أعـداد متزايدة مـن الشعوب من أوطانها في أجزاء مختلفة من العالم، وتتنوع وتختلف الإحصائيـات في هذا المجال كالآتي:

١- فاللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR أقرت في مطبوعاتهـا أن عدد الذين يتلقون رعايتها وحمايتها ومساعداتها قد بلغ حوالي ٢٨ مليون نسمة نصفهم تقريباً من اللاجئين (١٥,٤ مليوناً).

٢- تقدر مصادر أخرى عدد اللاجئين بحوالى (عشرين مليوناً)

ويشكل المهاجرون واللاجئون والمشردون من الدول الإسلامية، أو الذيــن يقيمون منهم فى دول إسلامية ، أو الذين منهم من أقليات إسلامية فى مختلف أنحاء العالم حوالى (٧٠% إلى ٨٠%) وفقاً لإحصائيات اللجنة التابعة للأمم المتحدة.

وتزايد عدد اللاجئين والمشردين حول العالم من ١٧ مليوناً عام ١٩٩١ إلى حوالى ثلاث وعشرين مليوناً عام ١٩٩٣ (UNHCR1995) وأرسلت تلك الزيادة رسالة إنذار قوية لكل الأطراف المعنية بالمشكلة ســواء أكـانت حكومـات أو منظمات دولية رسمية كالأمم المتحدة وغيرها ، أو غير حكومية، وكان محتـوى

ومضمون هذه الرسالة واضحاً وحاسماً، فلا يمكن لأي دولة كانت، أو لأي مؤسسة وطنية أو دولية بمفردها أن تعالج هذه المشكلة الكبيرة بمجهود أحادى الجانب، حيث يمكن فقط من خلال الجهود التعاونية تخفيف حدة المشكلة التى تؤثر على حياة ملايين البشر فى العالم.

فإذا كان عالم ما بعد الحرب الباردة قد شهد حروباً بين دول، وداخل دول بين جماعات إثنية، وتغيرت فى ظله توازنات القوى الدولية، فلقد أجبر ذلك منظمة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المتخصصة على مراجعة أساليبها وأفكارها المرتبطة بمعالجة مشكلة اللاجئين والمشردين، فلقد أصبح لهذه المشكلة أبعادٌ جديدة تؤثر على حياة كل فرد فى العالم.

وتقدم حالة لاجئي العالم خطراً وتحدياً، فالخطر يتجسد فيما ستؤدى إليه عملية التفتيت والانقسام التى صاحبت انتهاء الحرب الباردة، وما ترتب عليها من تزايد فى أعداد البشر الذين تم استئصالهم من أراضيهم وأوطانهم، وما صاحب ذلك من عجز بعض الدول ورفضها منح هؤلاء المشردين واللاجئين الحماية والدعم اللازمين.

وستكون نتيجة ذلك حالة من عدم الاستقرار والفوضى، أما عن التحدى فينعكس فى استمرارية قدرات الحكومات على تقديم المساعدات لأعداد متزايدة من اللاجئين ولفترات طويلة، فالخبرات المستقاة من أحداث الشرق الأوسط والبلقان وآسيا الوسطى تؤكد على احتمال تحول المساعدات الإنسانية كاستراتيجية لمواجهة المشكلة إلى:

١ـ إما بديل لأي عمل حاسم يعالج مشكلة اللاجئين من جذورها.

٢ـ أو سلاح سياسي ضد الدول ومبرر لاختراق سيادتها، والتدخل فى شئونها الداخلية.

و فى إطار ذلك، تزايد دور المنظمات غير الحكومية التى تعمل فى نطاق، أو تنطلق من، العالم العربي بشكل هائل، وأصبحت تلك المنظمات من جانب، والحكومات والرأى العام من جانب آخر أكثر نشاطاً فى مساعدة اللاجئين ، فيتوقف شكل ذلك التفاعل على نوعية مدركات وسياسات تلك الحكومات.

ولقد حصرت تلك المنظمات نطاق عملها فى بدايتها على المساعدات العاجلة، ثم طورت أهدافها وأساليبها وأصبحت أكثر اهتماماً بالمشاركة فى جهود

التنمية المستدامة ، ومن بين مئات المنظمات غير الحكومية العربية والإسلامية التى تعمل داخل وخارج المنطقة، تعد تلك المنظمات التى يتأسس نشاطها وينطلق من روح ومبادئ الشريعة الإسلامية هى الأكثر تأثيراً.

أولاً: فلسفة العمل الإغاثي الإسلامي :-

قال الله تعالى فى كتابه الكريم:

(ولقد كرمنا بنى آدم، وحملناهم فى البر والبحر......) (الإسراء ،٧٠)

كما قال سبحانه أيضاً فى توصيته للإنسان كى يكون معتدلاً وسطاً تؤكد هذه الآيات على كون البشر جميعاً من خلق سبحانه وتعالى، وقد أمرهم سبحانه وتعالى بالاهتمام وبمساعدة بعضهم بعضا، فلقد حثّ سبحانه وتعالى عباده الأغنياء على رعاية عباده الفقراء، وذلك بالتبرع بالصدقات للمحتاجين دون النظر لانتماءاتهم، ففى حديث للرسول ﷺ حثّ على تقديم العون حتى ولو كان للحيوان. فالله سبحانه وتعالى يكافئ من يقوم بذلك (معنى الحديث) وحيث إننا مهتمون بالعالم العربي (جوهر العالم الإسلامي) يجب علينا الإشارة إلى الجذور التاريخية العميقة للعمل الطوعي الغوثي الإنساني في الثقافة والتاريخ والتقاليد الإسلامية، فجذورها وأسسها ناتج من المقاصد الخاصة بالضروريات الإنسانية، والتي علا الفقه بها وسما، وتتجسد في حفظ النفس والعرض والدين والعقل، والحضارة والملكية، ويعتبرها الشرع أساسية وضرورية لحفظ بقاء الإنسان وفعاليته.

يفسّر لنا ما سبق الوجود التاريخى لمؤسسات عديدة إنسانية طوعية إسلامية فى أشكال مختلفة داخل العالم العربى والإسلامى، ويُعد نظام الوقف الإسلامى التاريخى القديم أحد تلك النظم فلقد انطلقت منه منظمات إنسانية هدفت إلى مساعدة المحتاجين، وما زال العديد منها موجوداً حتى الآن، واُستخدمت عوائد نظام الوقف فى تمويل أنشطة تنموية مثل تقديم منح للطلبة، وبناء المدارس، وتوفير الرعاية الصحية، وتربية اليتامى وتقديم العون لكبار السن من الرجال والنساء والأمهات.

وتعد الصدقة ركناً هاماً من أركان النظام الاقتصادى الإسلامى، حيث يشجع الإسلام كل المسلمين على التبرع بها، وتعطى الصدقة للمحتاجين بصرف النظر عن اللون والدين والعرق أو أي معايير استبعادية أخرى، ويعج التاريخ بأمثلة حية لمنح وأعطيات خصصت إما نقداً أو عيناً لجماعات مُعينة لم تكن بالضرورة

تدين بديانة الأغلبية المسلمة، ويعد مثال الخليفة عمر بن الخطاب خير تجسيد لذلك، فلقد خصص لرعايا الدولة من غير المسلمين مرتبا ثابتا يدفع من بيت مال المسلمين.

لم تكن تلك المنظمات والمؤسسات غير الحكومية العربية والإسلامية تنسق فى أنشطتها مع منظمات الغوث الغربية أو غيرها من المؤسسات الدولية، ولكن ذلك الوضع قد تغير الآن مع توسع وتعمق شبكة اتصالات هذه المؤسسات التى أصبحت عالمية فى نشاطها، ومهنية ومتخصصة فى عملها، وبناء عليه صارت عملية التنسيق بين تلك المنظمات وتوحيد جهودها من الأهمية بمكان ولصالح الجماعات الإنسانية الفقيرة والمحتاجة.

ثانيا: نظرية عمل الإغاثة الإسلامي

يتأصل العمل الغوثي الإسلامي على مبادئ الشرع الخاصة بإشباع الضروريات الأساسية لأى فرد، والتى تهتم بتحسين نوعية الحياة، وتسعى إلى الارتقاء بالتنمية الاقتصادية فهى تشمل:

أ- الحفاظ على النفس:-

النفس البشرية هبة من الله تعالى، وليس من حق أحد أن ينزع بقاءها من الإنسان، ويؤدى تحول الجماعات الإنسانية إلى لاجئين إلى تهديد بقائهم بسبب نقص الطعام أو السكن أو مصادر الطاقة، وتعد جماعات الأطفال وكبار السن الأكثر عرضة للتهديد من غيرهم، وتقتضي منا عملا حاسما لإنقاذ أكبر عدد ممكن، فالله سبحانه وتعالى يؤكد أهمية الحفاظ على النفس البشرية :-

(ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا) (المائدة ،٣٢)

ب- الحفاظ على الدين:-

يعد إجبار اللاجئ أو الإنسان المعوز على ترك وطنه من الخبرات الإنسانية المؤلمة للغاية، فهى خبرة مستمرة تحدث تحولا فى حياة الفرد، وعندما يفقد ذلك الإنسان كل شئ فجأة يصير الدعم المطلوب للتخفيف من حدة هذه الأزمة من الأهمية بمكان فى هذه المرحلة الحرجة التى يحتاج فيها الإنسان إلى الراحة والعزاء، لذلك فإن وجود موجه ديني من نفس عقيدة الجماعة المتضررة لإمدادهم بالتوجيه والرعاية التى يحتاجونها يعتبر أمرا مهما، ومن المهم أيضا عدم استغلال الموقف

بشكل سلبي لتحويل الفرد المتضرر من دين إلى آخر. وعلى الرغم من أن أغلبية اللاجئين قد طردوا من أوطانهم وفضلوا وضع اللجوء للحفاظ على دينهم، إلا أن ذلك لم يردع الأنشطة التبشيرية التي تقوم بها الديانات الأخرى، فلقد قررت بعض المؤسسات الدينية تبني اليتامى من الأطفال وعزلهم تماما عن عائلاتهم وديانتهم،ولا يمكن تبرير تلك التصرفات على أساس أخلاقي. لذلك يعد توفير إمكانيات التنشئة الدينية أمرا حيويا لتأمين حفظ الدين، والقرآن هنا يحض على عدم إجبار إنسان على اعتناق دين ما حتى لو كان الإسلام، فيقول سبحانه وتعالى فى محكم تنزيله:

(لا إكراه فى الدين) (البقرة ، ٢٥٦)

ج- حفظ العرض وحقوق الإنسان:-

من المحزن أن يلجئ الفقر والحاجة الشعوب الضعيفة إلى ممارسة البغاء وتجارة المخدرات وارتكاب الجرائم، لذلك من الضرورى أن يتم إمداد اللاجئين بعد توطينهم بالوسائل الكافية والكفيلة بإبعادهم عن الجنوح إلى الأساليب غير المشروعة للحصول على أرزاقهم، فذلك فرض عين يحتاج إلى تعاون عديد من المنظمات غير الحكومية لحصار الجريمة، والتقليل من مخاطرها، وتتوفر المنظمات غير الحكومية على القيام بهذه الوظائف فى الوقت الحالى، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التركيز والموارد كى تصبح أكثر فعالية.

إن وفاة ١,٥ مليون عراقى من الأطفال والمسنين خلال ثمانى سنوات من العقوبات، والاغتصاب المستمر لما يقرب من خمسين ألف امرأة وفتاة فى البوسنة، وتدمير منازل الفلسطينيين واستبعادهم والقبض عليهم من قبل السلطات الإسرائيلية المحتلة، يعد جريمة ضد البشرية، كما توصف بأنها انتهاكات للحقوق الأساسية للإنسان، يجب علينا أن نفضحها ونعارضها بشدة.

د- حفظ الأرزاق ومصادر الكسب:-

يعتبر ذلك المبدأ أول وأهم مطلب فى حياة اللاجئ سواء فى أماكن إقامته المؤقتة أو بعد إعادتهم وتأهيلهم وتوطينهم فى مواطنهم الأصلية، فغالبا ما يفقد اللاجئون والجماعات الفقيرة المشردة كل شئ أثناء هجرتهم الإجبارية، وهم غالبا ما يبدأون حياة جديدة بعد توطينهم، وبناء عليه سيحتاجون إلى مهارات مهنية، وقليل منهم من يمتلك هذه المهارات ومن ثم فهناك أهمية كبيرة لما قامت به المؤسسات غير الحكومية العربية والإسلامية من تبنى وإقامة مراكز تدريب مهنى،

وإعطاء قروض للمزارعين، وتشجيع أصحاب المهارات التنظيمية، وأصحاب المشروعات الصغيرة على المبادأة وإعادة النشاط.

وسيفضي ذلك من تلقاء نفسه إلى خلق فرص عمل فى تجمعات اللاجئين، ويتوفر لهم بذلك مصدر للدخل، فتدمير مصادر الكسب والعمل والحياة الاقتصادية - كما هو الحال فى العراق، والأراضى المحتلة، ولبنان والبوسنة وغيرها - يعد جريمة ضد الإنسانية، ويعد التغلب على تلك المخاطر وإنشاء حياة جديدة، ومنح الأمل فى المستقبل من واجبات المجتمع المتحضر، والمنظمات الإنسانية.

ثالثا: العوامل التى تدفع وتحث المنظمات غير الحكومية المسلمة إلى العمل فى المجال الدولى:

هناك خمسة عوامل رئيسية تقتضى من المنظمات غير الحكومية المسلمة والعربية مد نشاطها إلى المجال الدولى، وتشجعها على تكثيف نشاطها ومواردها بالتعاون مع المنظمات الأخرى من أجل مزيد من الاشتراك فى العمل التطوعى الدولى سواء فى العالم العربى أو الدولى، وتتجسد هذه العوامل فى:

١- القدرة المالية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية التى تنطلق من المنطقة بشكل عام ومن منطقة الخليج بشكل خاص فى العقود الثلاث الأخيرة التى تمتد منذ السبعينيات حتى التسعينيات.

٢- إن نسبة كبيرة من اللاجئين والمشردين والمهاجرين إما من المسلمين الذين تنبع جذورهم من دول إسلامية، أو ضمن أقليات مسلمة، وإما من المقيمين فى دول إسلامية.

٣- ساعد الاتصال المتزايد بالغرب والخارج على تحطيم الأنماط الذهنية السائدة عن المنطقة وتطوير التفاعل الإنساني ، لذلك فإنه من الطبيعى أن نجد أن أغلبية الذين يعملون فى ويقودون تلك المنظمات التطوعية العربية والإسلامية ويشغلون مناصبها القيادية قد درسوا أو عاشوا فى الغرب خلال الثلاثين عاما الأخيرة.

٤- إن المجاعات والجفاف الذى أصاب مناطق عديدة من أفريقيا وكذلك الزلازل والفيضانات التى أصابت الشرق الأوسط وآسيا قد هددت بشكل أساسى حياة تجمعات سكانية مسلمة، فالغزو السوفيتى لأفغانستان والتدخل الروسى فى الشيشان، والتطهير العرقى فى البوسنة والهرسك، ومعاناة المسلمين فى كشمير، وحربا الخليج ، وما صاحبها من تحركات سكانية هائلة، كل ذلك دق جرس

الإنذار وأيقظ شعوب المنطقة على مأزق المسلم فى كل مكان، مما شجع شعوب المنطقة على تعبئة مواردها واستخدامها عبر حدودها وفى الخارج، اهتماما منها بأمر المسلمين على مستوى العالم.

٥- لقد تجمعت التدفقات المتزايدة من اللاجئين والمشردين بسبب الصراعات العرقية والدينية والأهلية (الصراع العربى - الإسرائيلى وحربا الخليج وغيرهما) لتخلق واقعا جديدا من التعاون والعلاقات الدولية لمعالجة هذه الأزمات.

رابعا: دراسة حالة لمنظمة إسلامية غير حكومية:

يوجد العديد من المنظمات غير الحكومية العربية والإسلامية النشطة فى هذا المجال، ولكننا فى هذه الورقة سنركز على جهود إحداها لنلقى الضوء عليها باختصار لإبراز جهودها فى الإغاثة والتنمية على مستوى العالم لاسيما داخل العالم العربي، وهى:

المنظمة الإسلامية الدولية للغوث IIRO:

أقيمت المنظمة سالفة الذكر عام ١٩٧٨ بالمملكة العربية السعودية كمنظمة غير حكومية إنسانية، وأنشئت كاستجابة للحاجة المتزايدة للتخفيف من معاناة إخواننا فى الإنسانية على المستوى العالمى، ويقع مقرها الرئيسى فى جدة بالمملكة العربية السعودية، ولها حوالي مائة (١٠٠) مكتب بالمملكة وخارجها، وتوفر هذه المكاتب الخدمات الإنسانية فى أكثر من ثلاثين دولة فى مناطق مختلفة من العالم ويعد التمويل الحكومى السعودى المصدر الرئيسى لنشاط تلك المنظمة.

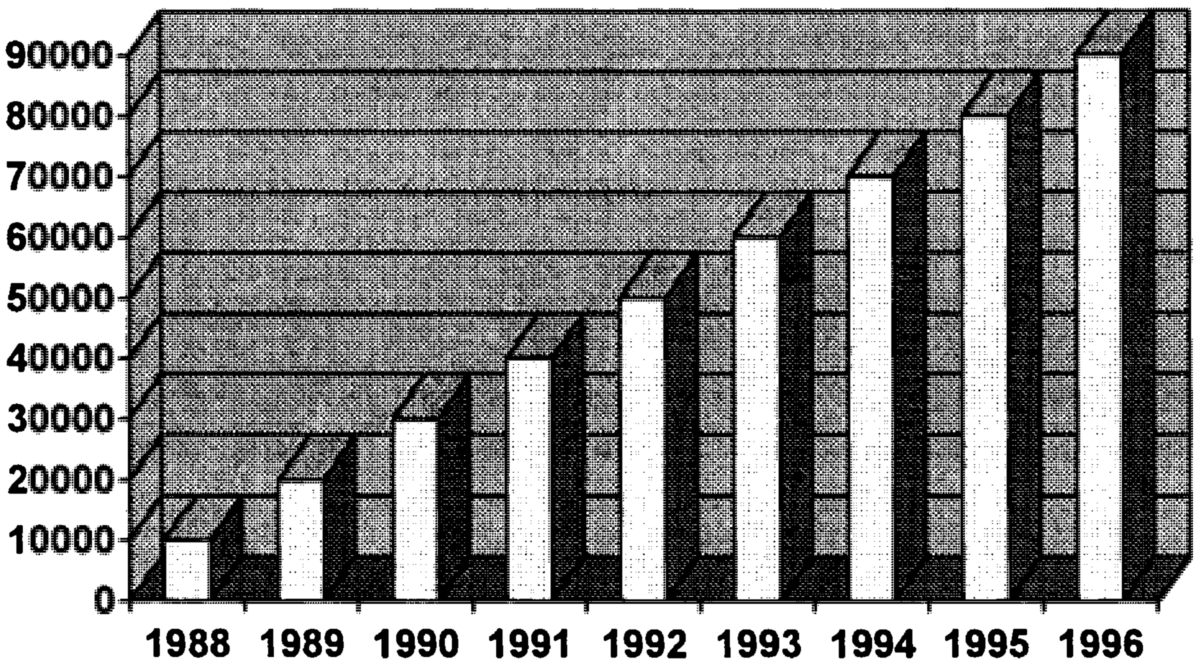
وتسعى تلك المنظمة لمساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والحروب و اليتامى واللاجئين والمشردين فى كل أنحاء العالم ، ويتم النشاط الخاص بالغوث على أسس إنسانية خالصة بدون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين، فنسبة تصل إلى ثمانين بالمائة (٨٠%) من الجماعات الإنسانية المشردة من ضحايا الحروب والكوارث الذين يحصلون على خدمات المنظمة إما مسلمون، أو مقيمون فى دول إسلامية، أو من أقليات مسلمة، ولتحقيق هذه الأهداف أقامت المنظمة - موضع الاهتمام - شبكة واسعة من الاتصالات المحلية والدولية مع أشخاص ومعاهد ومنظمات دولية عديدة متنوعة، وهى تعمل كمنظمة غير حكومية فى الساحة الدولية ملتزمة بالقوانين والأعراف التى تحكم عمل مثيلاتها، وهى منظمة فعالة ونشطة فى مجالات الرفاهية الاجتماعية، والرعاية الصحية، ودعم التعليم، وغوث الطوارئ والتنمية المستدامة.

نشاطات المنظمة الإسلامية الدولية:

١ دعم اليتامى والرفاهية الاجتماعية:

يعد نشاط هذا القسم من أكبر أقسام المنظمة وتتركز أنشطته فى رعاية اليتامى وإمدادهم بحاجاتهم الأساسية مثل الإسكان ، والتعليم، والملابس والطعام والعلاج، وتساعد كذلك الأطفال المشردين غير القادرين من مختلف أنحاء العالم، وتوضح إحصائيات المنظمة فى عام ١٩٩٦ أنها كانت ترعى ثلاثة وثمانين ألف يتيم فى ثمان وخمسين دولة كما هو موضح من الشكل البيانى التالى:

شكل بياني بأرقام اليتامى الذين يتلقون الدعم من المنظمة



أقامت المنظمة خمسة وعشرين مركزا لرعاية الأيتام والأمومة فى اثنتي عشرة دولة، وقامت ببناء اثنين وعشرين ملجأ لإيواء (٣١٣٢) يتيما ، وقامت بالإشراف المالى على (٢٥١) منها وأشرفت إداريا على (١٢٥) جمعية خيرية لرعاية الأيتام على مستوى العالم، وهى تقوم بذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والأهلية والمحلية فى أنشطتها لتوفير المساعدة.

لقد أسست مشروعات مثل صناعة الملابس للعائلات الفقيرة لمصلحة أمهات الأيتام والنساء المسنات فى كل من لبنان وسيريلانكا والفلبين وإندونيسيا، وبنجلاديش، والأردن والبوسنة والهرسك، وفى عدة دول أفريقية، ويوجد فى مصر

وحدها (١١٠٠) عائلة تستفيد من مثل هذه المشروعات. ويساعد الجدول التالى على توضيح أنشطة المنظمة وإسهاماتها فى الدول العربية للمساعدة فى التنمية الاجتماعية للأيتام إما بالإشراف المالى على الأيتام ، أو بمساعدتهم داخل النطاق العائلى الطبيعى لهم ولقد أنفق ما يقرب من (٣,٩٧١,٤٧٠) دولار فى عام ١٩٩٧ فى هذه الدول:

توزيع الأيتام على الدول العربية والإسلامية

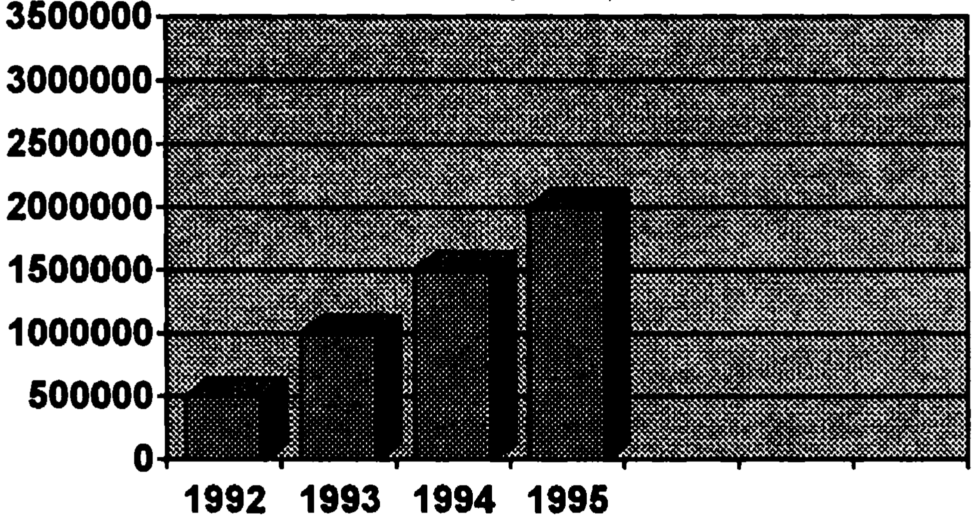
الدولة	عدد الأيتام
الأردن	٣,٩٥٨
شمال العراق	٣,٧٩٧
لبنان	٩٢٥
اليمن	٧٢٠
السودان	٢,٢٣٦
مصر	١,٩٣٧
المغرب	٤٨٢
موريتانيا	٥٥٥
تشاد	٥٨٦
سوريا	١٧
أرتيريا	٢١٥
تونس	٦
الصومال	٢,٥٣١
الإجمالي	١٧٩٦٥

٢ الرعاية الصحية:

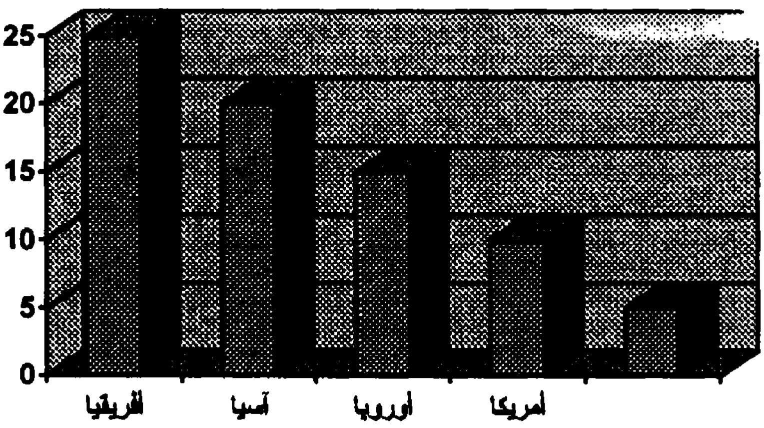
يهدف تقديم الرعاية الصحية إلى توفير خدمات صحية مجانية أو رخيصة للجماعات الإنسانية المحتاجة على مستوى العالم، ولقد قامت المنظمة بالتنفيذ الفعلى لحوالى (٧٩) مشروعا صحيا ، ويتضمن ذلك مستشفيات، وعيادات وصيدليات، ومراكز للتغذية وعلاج الجفاف،و يوجد (٩٢) مشروعا منها فى أفريقيا، (١٣٦) مشروعا فى آسيا، (٥١) مشروعا فى أوروبا وأمريكا، وقام هذا القسم بتوفير خدمات وتسهيلات صحية لحوالى أربعة ملايين نسمة فى خمس

وأربعين دولة، ودعم إنشاء تسعين معملا متطورا فى جميع أنحاء العالم كمـــا هـــو موضح فى الشكلين التاليين:

شكل بياني لأرقام وأعداد المرضى الذين تلقوا علاجهم بالمراكز الصحية التابعة للمنظمة*



شكل بياني لتوزيع المستشفيات بـــ ٤٥ دولة تعمل تحت إشراف المنظمة*



وشاركت المنظمة في حملات تطعيم واسعة المدى بالتعاون مع منظمـــات دولية مثل اليونيسف ، ومنظمة الصحة العالمية فى لبنان وشمـــال العـــراق، ودول الكومنولث المستقلة، وجزر القمر، وهى نشيطة فى توفير أغذية معالجة الجفاف فى العيادات كجزء من برنامج الطعام ومعالجة الجفاف، وبالتعاون مع برنامج الغـــذاء

* الأشكال البيانية والجداول من إعداد الباحث وتشمل البيانات المتوفرة عند تجهيز هذا البحث في نهاية عام ١٩٩٧ (المحرر)

العالمى (W F P)، أضف إلى ذلك أنها قامت بإنشاء ثلاثة مصانع أدوية بالسودان، ومصنعين بشمال العراق، ومصنعين بالصومال ولبنان ودول أخرى حيث تقدم هذه المصانع الأدوية المدعمة أو المجانية، وقامت بإنشاء مركزين لمعالجة الجفاف بالسودان، ومركز بموريتانيا، بالإضافة إلى الإشراف المالى على الأطباء، وتوفير العيادات المتنقلة التى تعمل بالقرى والمناطق النائية.

أسست المنظمة كذلك معامل وقامت بتجهيزها بالكامل فى كل من شمال العراق ، واليمن، والسودان وعديد من الأماكن الأخرى، و لم يقتصر الأمر على ذلك، بل ساعدت على صناعة الأدوية فى الدول العربية مثل الأردن، وقامت المنظمة بشراء الأدوية من تلك المصانع وشحنها لمختلف أنحاء العالم بسبب جودتها العالية وأسعارها الرخيصة وهو الأمر الذى أعاد لصناعة الدواء بالأردن الحياة، وقدم فرص عمل للمواطنين، ناهيك عن فرص العمل للمواطنين العرب بالمكاتب الخاصة بالمنظمة على مستوى العالم.

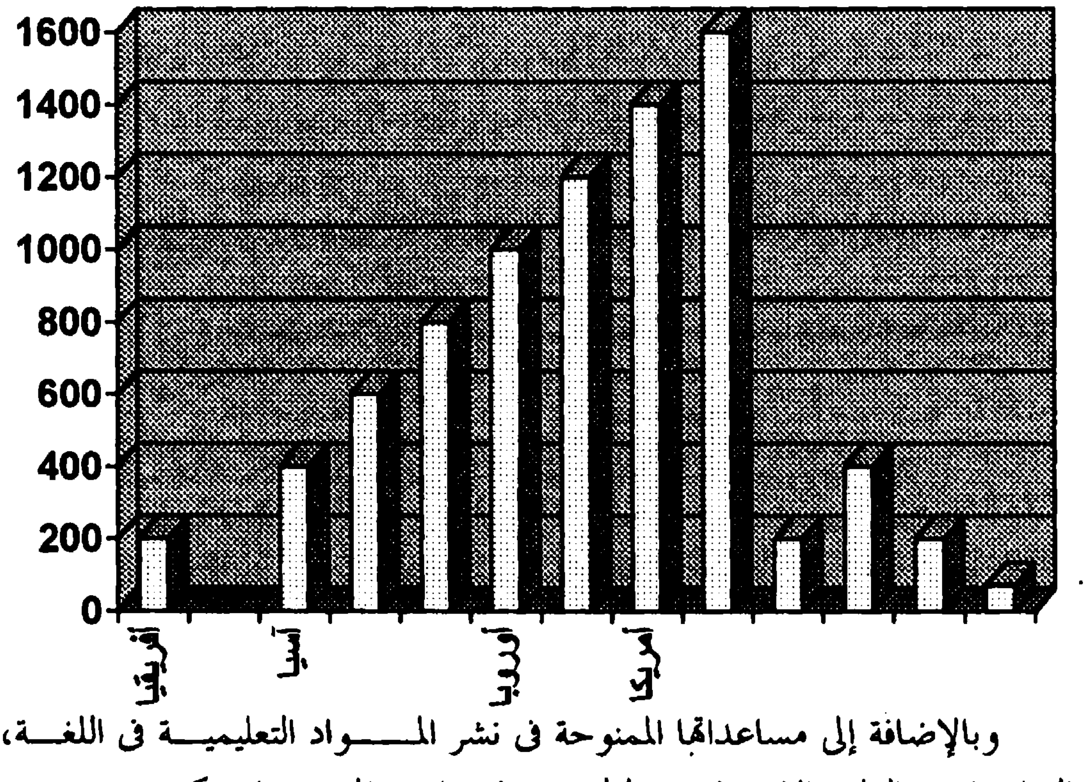
خلاصة الأمر، فإن إسهام المنظمة فى العالم العربى، واستثمارها فى عام ١٩٩٧، وتخصيص هذه الاستثمارات للرعاية الصحية يمكن توضيحها بالجدول التالي:

الدولة	نوع وعدد ومكان النشاط	عدد المرضى
مصر	تجهيز شامل لمستشفى المعادى	—
الأردن	ثلاث عيادات مجهزة بالكامل فى إربد	١٦,٠٠٠
السودان	(١٥) عيادة مجهزة بالكامل	٤٥٥,٠٠٠
شمال العراق	ثمان عيادات (منحة لا ترد)	٤٢١,٠٠٠
لبنان	خمس عيادات مجهزة بالكامل	٦٦,٠٠٠
مصر	عيادة مجهزة بالكامل	—
موريتانيا	ثلاث عيادات مجهزة بالكامل	٤٨,٠٠٠
تشاد	ثلاث عيادات مجهزة بالكامل	٦٠,٠٠٠
الإجمالى		١,٠٦٦,٠٠٠

٣ التعلـــيم:

يوفر هذا القسم تسهيلات للاجئين والمشردين وللجماعات الأهلية الأخـرى فى مختلف أنحاء العالم من أجل تحسين وتطوير الظروف الاقتصادية والاجتماعيـــة . فلقد أدركت المنظمة الدولية الإسلامية للغوث أهمية التعليم كركن هام فى التنميـــة البشرية بإمداد الشعوب والجماعات المشردة واللاجئة بالتعليم، الأمر الذى يسهم فى توفير فرص عمل أفضل لهم سواء فى دولهم، أو فى الدول المضيفة. وفى هذا المجال قامت المنظمة ببناء وتطوير معاهد علمية مثل رياض الأطفال، والمدارس الابتدائيـــة والثانوية، والكليات والجامعات، ودعم طلبة الدراسات العليا.

شكل بياني لتوضيح إجمالي عدد المعلمين والطلبة على مستوى العالم*



وبالإضافة إلى مساعداتها الممنوحة فى نشر المـــــواد التعليميـــة فى اللغـــة، والرياضيات والعلوم الاجتماعية والطبيعية وغيرها من الموضوعات كجـــزء مـــن المنهج التعليمى الوطنى للدول المعنية، ناهيك عن توفـــير المدرســين وتدريبــهم، وتدريب المنظمة مهنيا وتحويليا وذلك لتدعيم الأيتام واللاجئين المشردين الذيـــن لم يسعفهم الحظ بالالتحاق بالجامعات أو الحصول على مهارات تساعدهم فى مجـــال العمل.وتم ربط ذلك كله فى عديد من الدول بالملاجئ والمعاهد التعليمية الأخـــرى

* الأشكال البيانية والجداول من إعداد الباحث وتشمل البيانات المتوفرة عند تجهيز هذا البحث في نهاية عام ١٩٩٧ (المحرر)

التي تديرها المنظمة الدولية للغوث، فالمنظمة محل الاهتمام تشرف على أكثر من (٣٤٦) معهدا تعليميا ومدرسة تشمل عشرين كلية، وخمس مدارس داخلية في (٣٩) دولة، و(٢٤١٨) طالبا في مستويات مختلفة من التعليم بما في ذلك التعليم الجامعي والدراسات العليا في (٦٧) دولة على مستوى العالم.

لقد استثمرت المنظمة (١,٥٤٧,٢٧٣) دولار في ١٩٩٧ في مجال التعليم كمنح للطلبة (على مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط والعالي) والمدرسين والمدارس والكتب وغيرها من الأجهزة التعليمية في لبنان والسودان وشمال العراق والصومال، والمغرب، وموريتانيا وسوريا، وفلسطين واليمن وتشاد وإريتريا وجيبوتي. ويوضح الجدول التالي توزيع المساعدات المقدمة للطلبة، والمدرسين والمدارس لغاية عام ١٩٩٧:

عدد الطلبة والمدارس والمدرسين والذين يتلقون المساعدات

الدولة	عدد الطلبة	عدد المدرسين	عدد المدارس
إريتريا	٣٢٠٥	٢٤	—
تشاد	١٨٩٥	١	—
جيبوتي	٢٢٥٢	٥	٦
السودان	٨٠	٣٤	—
الصومال	٩٨٤	٨	—
موريتانيا	٨٠٣	١٦٦	—
لبنان	٢٢	—	—
شمال العراق	٧٠	١٧٨	—
اليمن	٣٤١	٧	—
مصر	٣٢٠	٢	١
الأردن	٢	—	—
سوريا	١	—	—
المغرب	٢	—	—
الإجمالي	١٩٨٩٧	٣١٧	٧

مشروع أطفالنا: أنشأت المنظمة – محل الدراسة – مشروعا سمته (أطفالنا)، واتخذت من القاهرة مقرا له، وساعدت الأطفال كذلك بتوفير مواد تعليمية وثقافية خاصة باللغة العربية، كما عملت على زيادة وعيهم بالبيئة مما يساعد الأطفال على تأمين مستقبل أفضل وأكثر إشراقا، إنه مشروع فريد من نوعه فى مجال تخصصه، ناهيك عما يوفره من فرص عمل ومهارات تدريبية للشعوب فى العالم العربى.

٤ غوث الطوارئ:

أنشئ هذا القسم لتوفير نشاطات غوث الطوارئ للتخفيف من المعاناة المباشرة للمتضررين فى الحوادث والكوارث الطبيعية والبشرية، وهو يقوم بذلك من خلال التعرف على وتوفير الحاجات العاجلة للضحايا. وعلى سبيل المثال يوفر هذا القسم الإقامة المؤقتة باستخدام الخامات المتوفرة محليا، وبمشاركة المتضررين، أضف إلى ذلك توفير خدمات الأمن بالتعاون مع السلطات المعنية باللاجئين المتضررين سواء فى الدول المضيفة أو الدول الأصلية بمجرد إعادة التوطين والتأهيل، كما تدعم حقوق الإنسان المدنية، وتحافظ عليها.

تساعد المنظمة على توفير الحاجات المترلية للمتضررين وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المتضررة، كما تسعى حثيثا للمساعدة على إيجاد حلول دائمة لتأمين عملية الاندماج وإعادة التأهيل داخل المجتمعات التى يعيش بها اللاجئون أو فى مجتمعاتهم الأصلية. وأنشئت معسكرات لاجئين عديدة فى أفغانستان وبنجلاديش، وسريلانكا والفلبين، وأذربيجان وطاجكستان، وشمال العراق، وأنجولا، وداغستان، وغيرها من المناطق على مستوى العالم، وساعدت على إدارة معسكري اللاجئين العراقيين. بالمملكة العربية السعودية بعد حرب الخليج، وأنشئ هذان المعسكران من خلال الدعم المالى الشامل الحكومى السعودي.

دعمت المنظمة ووفرت المساعدة للاجئين والمشردين العراقيين والكويتيين والذين تركوا العراق ودول الخليج خلال الأزمة، وسارعت المنظمة بإنشاء معسكرات استقبال على الحدود السعودية / الكويتية، والعراقية / التركية للمساعدة فى توجيه الجماعات المتنقلة، أضف إلى ذلك أن المنظمة قد نشطت فى

مساعدة ودعم ضحايا الزلازل فى إندونيسيا، ومصر، والمغرب، وطاجكستان، ودعم ضحايا الفيضانات بداغستان وبنجلاديش وأماكن أخرى.

٥ التنمية المستدامة:

يعد هذا النشاط من الأنشطة المستحدثة المتزايدة للمنظمة التى تركز على مشروعات التنمية المستدامة فى مجالات الزراعة، وصناعات المخيمات المؤقتة، ومشاريع إعادة تصنيع المخلفات والقمامة، وغيرها من المشاريع المتعلقة به. تشمل المشاريع الزراعية المزارع وتربية الماشية، ومزارع الدواجن والأسماك، وأنواعا أخرى من المشاريع الزراعية، وتهدف تلك المشروعات إلى دعم الإنتاج الزراعى من خلال توفير الحزم الفنية والمالية اللازمة للجماعات المستفيدة، فهى توفر المساعدة المالية على أسس المشاركة فى الربح من خلال إيجاد نظام اعتماد (دوار) ذي هدف خاص بتمويل عدد من الفلاحين على مستوى العالم، إن هدفه الرئيسى هو تشجيع الاكتفاء الذاتى الاقتصادى، وتسهيل إعادة التوطين وإعادة الاعتبار للجماعات الفقيرة والمشردة واللاجئة فى مختلف أنحاء العالم. وهناك العديد من المشاريع الزراعية الناجحة التى أقامتها المنظمة، وما زالت تقدم المساعدة فى مصر والسودان والصومال، وإريتريا وشمال العراق، وأذربيجان، ودول أخرى من جمهوريات آسيا الوسطى، وأجزاء من أفريقيا .

وتعد صناعات المخيمات المتنقلة من الأهمية بمكان، فمن خلالها تساعد المنظمة العائلات على إقامة مشروعات صغيرة بإمدادهم برأس المال المطلوب بدون فوائد (تحرم الشريعة الإسلامية الفوائد على المعاملات)، وتستثمرها فى صناعة السجاد، ومحلات التفصيل الصغيرة، ومشروعات تسمين الماشية، وتربيتها ونشاطات مماثلة مربحة واسعة الانتشار، وبمجرد عودة القروض التى قدمت يعاد استخدامها فى استثمارات مشابهة لصالح عائلات أخرى. وأثبت هذا النظام قدرا كبيرا من النجاح، وكما سبق أن ذكرنا، هناك (١,١٠٠) عائلة من مصر، (٤,٠٠٠) فى أماكن أخرى من العالم تستفيد من هذا النظام.

وثمة مشروع آخر له أثر جيد على البيئة وهو إعادة تصنيع علب الصفيح الصغيرة التى تلقى فى القمامة، والذى أنشئ فى عام ١٩٩٥ فى كل من الرياض وجدة، والإقليم الشرقى بالمملكة العربية السعودية، ولقد تم تجميع وإعادة تصنيع ما يقرب من (٣٠٠,٠٠٠) كيلو جرام من علب الصفيح الفارغة فى هذا العام، مما يساعد على تطوير البيئة، وتوفير فرص عمل ودخل للأسر الفقيرة التى تقوم بجمع

هذه العلب من أماكن القمامة وتبيعها إلى مراكز تجميع تابعة للمنظمة (محل الدراسة).

وإذا كانت مصادر ومنابع المياه نادرة فى عديد من الدول، فإن توفير المياه لمن يحتاجها يعد مكونا هاما من مكونات التنمية المستدامة سواء للشرب أو للزراعة، وبناء عليه، هناك أقسام خاصة فى المنظمة لحفر الآبار وصيانتها والحفاظ على المياه داخل العالم العربى وخارجه، وتقوم المنظمة بتوفير دعم لبناء القنوات والسدود وصيانة الآبار القائمة، وإنشاء شبكة توزيع للمياه، ولديها مشروعات فى هذا المجال فى مناطق الجفاف، والمجاعة فى آسيا وأفريقيا، وخصوصا فى المناطق المتخلفة، وحتى الآن قامت المنظمة بحفر (٢٣) بئرا عميقا، (٢٥١) بئرا سطحيا، وأنهت (١٥) مشروع أنابيب فى دول مختلفة مثل اليمن وشمال العراق والأردن والسودان ولبنان.

٦ المرأة والتنمية

أنشأت المنظمة فرعها الخاص بالمرأة وهو الذى ينشط فى مجال أعمال التنمية، والأعمال الخيرية، وتوجد بالفرع (٣٠٠) من العضوات النشطات* أغلبهن من المتطوعات. وقسمت هذه اللجنة إلى تسع لجان فرعية على أسس جغرافية، وتتمتع بالمشاركة الكاملة من العضوات فى برامج ومشاريع إنسانية خاصة بإيجاد التمويل اللازم، والإشراف الفعال على تلك البرامج والمشروعات، وتنظم هذه اللجنة أنشطة ثقافية ولقاءات أسبوعية، وتضم مشروعاها دعم (١٠٠٠) يتيم فى العام، والتنسيق مع اللجان الفرعية المتنوعة لدعم برامج المرأة، والأطفال والإشراف على المشروعات ا لإنسانية فى مجال التعليم والرعاية الصحية والتنمية المستدامة، و اللجنة نشطة فى مجال بناء المستشفيات والعيادات والمدارس، ومراكز التأهيل المهنى، كذلك فى مجال المعارض بأشكالها المختلفة التى تعطى الفرصة لعرض وإلقاء الضوء على نشاطات المنظمة محل الدراسة بشكل عام واللجنة بشكل خاص.

وتم تكوين لجنة فرعية للفتيات المعاقات للارتقاء بقدراهن ويمتد نشاطها بشكل خاص إلى مجال التعليم والرفاهية حيث تشرف على (٤٢٠٠) يتيم حتى الآن فى السنوات الثماني الأخيرة في أماكن مختلفة من العالم.

---

* هذه البيانات الاحصائية حتى تاريخ إعداد البحث، ١٩٩٧(المحرر).

المؤتمر الدولي الخاص بالمرأة المسلمة المستأصلة الجذور" Uprooted"

كان هذا المؤتمر هو الأول من نوعه وأقيم بالشارقة بالإمارات العربية المتحدة فى الفترة ما بين (١٢ إلى ١٥ نوفمبر ١٩٩٤)، وحضره أكثر من (٢٥٠) مشاركا، مثلوا (٤٣) دولة، واستفادت أعمال المنظمة من مشاركة (٤٤) امرأة مسلمة لاجئة ومشردة عائدة من (١٣) دولة مسلمة وغير إسلامية، بالإضافة إلى مشاركة أساتذة وعلماء مسلمين وغير مسلمين وممثلين لمنظمات دولية غير حكومية، وأفراد مهتمين بقضايا اللاجئين. ونظم المؤتمر بالتعاون بين كل من المنظمة (محل الدراسة) ومجموعة العمل الخاصة بالمرأة اللاجئة وهى مجموعة غير حكومية دولية مقرها جنيف، وبالتنسيق مع اللجنة العليا التابعة للأمم المتحدة U N H C R وانحصرت أهداف المؤتمر الرئيسية فى الآتى:

(أ) البحث عن وتفهم موارد وهموم المرأة المسلمة المستأصلة الجذور والتى تتمثل فى الآتى:

١ـ تحديد الهوية الدينية والحضارية الخاصة بالمرأة المسلمة المستأصلة الجذور.

٢ـ الاستماع إلى المشكلات الخاصة بالنساء المشردات اللاجئات أنفسهن، والنابعة من خبراتهن فى الدول المختلفة.

٣ـ تمكين الأفراد والجماعات المهتمة من تبادل المعلومات والخبرات، وذلك للتعرف بشكل أفضل على حاجات المرأة المسلمة اللاجئة.

٤ـ تحديد ما قد تقدمه للمرأة المسلمة اللاجئة من موارد بعد أن أجبرت على ترك بلدها وبيئتها التقليدية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(ب) الإعداد للعودة الطوعية الإرادية، وذلك بتحديد نوعية المساعدات الملائمة لتطوير قدرات المرأة المسلمة اللاجئة لمجابهة تحديات العودة، وإعادة الإدماج فى مجتمعاتها الأصلية.

(ج) الحماية والمساعدة فى الممارسة، وذلك من خلال:-

١-السماح للممارسات (العاملات فى المجال) بتكيف أفضل، وبتحسين الخدمات الممنوحة للمرأة المسلمة اللاجئة أثناء الأزمة.

٢-إمداد اللجنة العليا بدراسات حالة خاصة بمسارات اللاجئات فى حياتهن

والمساعدة فى التخطيط لهن من خلال اللجنة U N H C R.

٣-دمج توصيات وأعمال المؤتمر الأولية فى تقرير تمهيدا لتوزيعه على الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات ذات الصلة بالقضايا الخاصة بالهجرة الإجبارية.

ولقد خلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات التى تلقى الضوء على حالة المرأة المسلمة المستأصلة الجذور، والتى تشكل موضعا لاهتمام كبير من قبل منظمات الغوث الغربية والمسلمة، فكلاهما يعمل مع هذه الجماعات ذات الوضع الخاص. ولقد تم تطبيق بعض هذه التوصيات من خلال إنشاء لجنة دولية إسلامية خاصة بالمرأة والطفل، شاركت بواسطتها فى المؤتمر الدولى للمرأة ببكين أغسطس ١٩٩٥ وتم تقديم وضع المرأة المسلمة اللاجئة والإشكاليات المرتبطة بها والتى لقيت تأييدا واسعا من قبل المنظمات غير الحكومية المسلمة والغربية.

خامسا: العوامل المؤثرة على العمل التنموى والإغاثي بين المنظمات المسلمة والغربية:-

هناك العديد من العوامل التى تؤثر بشكل سلبى على علاقات العمل بين المنظمات غير الحكومية المسلمة والغربية فى هذا المجال، وعلى مستويات المقار الرئيسية، ونسبة كبيرة من هذه العوامل التاريخية، قائمة على أنماط ذهنية ثابتة وناتجة عن سوء الفهم لتقاليد كل طرف من الطرفين تجاه الآخر، ويمكننا إلقاء الضوء على هذه العوامل فى النقاط التالية:-

١_انعدام الثقة بين المجتمعين والقائم على أحداث تاريخية رئيسية هامة تمت في الماضي والتاريخ الحديث، فالحروب الصليبية تمثل مصدرا للشك لدى المسلمين، ولقد أسهمت أحداث (مثل التطهير العرقي في البوسنة، والعقوبات ضد العراق، وازدواج المعايير الغربية المرتبطة بالصراع العربي / الإسرائيلي، والغزو الروسي للشيشان، وأفغانستان) في تضخيم الشعور بعدم الثقة، وأجبر المجتمع الإسلامي في عمومه على الشك تجاه نيات الغرب.وعلى الجانب الغربي، انطلق الشك من تحيزات المستشرقين وضخمته وسائل الإعلام، والتى صورت المسلم على أنه إرهابى متطرف يبحث عن المشكلات والأنشطة غير المشروعة.

٢_النشاط التبشيري الذي صاحب بعض النشاطات الغوثية الغربية، خصوصا فى أفريقيا وبعض أجزاء من الشرق الأوسط وآسيا، وضخم ذلك من قبل بعض

المسلمين مما زاد الشعور بعدم الأمن، وعدم الاستقرار. وهناك آلاف القصص المضخمة والمخترعة عن تبنى مؤسسات وأفراد من الكنيسة لمئات وآلاف من الأطفال المسلمين وعزلهم بعيدا عن عائلاتهم فى دول أجنبية، وصدقها المسلمون سواء كانت صحيحة أو مختلقة، كما صدق المسلمون أن هؤلاء الأطفال قد تم تعميدهم، وسيعودون مرة أخرى كمبشرين مسيحيين لدولهم الأصلية.

وفى المقابل تخوف المسيحيون من النشاط المسلم التبشيري الذي قد يحول المسيحيين والكفرة إلى الإسلام، وهذان هما المجالان الرئيسيان للمواجهة فى أفريقيا وآسيا وخصوصا فى إندونيسيا والسودان.

٣_اختلاف مستوى الخبرة والتدريب بين المنظمات غير الحكومية المسلمة من جانب، والغربية من جانب آخر. وعلينا أن نسلم بحقيقة أن المنظمات غير الحكومية الغربية تمتلك خبرة أوسع، وقدرات إدارية وتنظيمية أفضل، وتتم إدارتها مهنيا بشكل أفضل بسبب التاريخ الطويل والخبرة الواسعة والمشاركة العميقة فى العمل التنموي والإنساني ، مما يجعل تلك المنظمات الغربية تنظر إلى المنظمات غير الحكومية المسلمة على أنها منظمات هاوية جديدة فى المجال لا تتمتع بهذا المستوى المطلوب من الثقة والخبرة ، ولا تستحق أن تكون شريكا فى هذا المجال.

وعلى الجانب الآخر، تنظر المنظمات غير الحكومية المسلمة إلى الجانب الغربى على أنه متكبر، أوروبي/شمالي، مجسد للاستعمار ولا يعتبرها شريكا متكافئا، ورغم أن نقص التدريب والخبرة أمر ملموس، إلا أنه يتم تضخيمه.

ورغم ذلك، فإن هناك منظمات غير حكومية مسلمة عديدة لها دور كبير، وتتمتع بكفاءة عالية، وتعمل بشكل مهنى متخصص و يديرها متخصصون درسوا فى الغرب، ويفهمون كيف تدار منظماتهم فى أساس أنها منظمات غير ربحية ومنافسة دوليا.

٤_قلة الاتصال وضحالة المعرفة بنسق وقيم ولغة وحضارة الآخر، وخلق ذلك فجوة بين الجانبين منعتهم من تطبيع العلاقات الاجتماعية بينهما، وبناء التفاعل الاجتماعى سوف يساعد على بناء الثقة، ويزيد من احتمالات الصداقة والصلة بين الطرفين.

٥_التناول غير العادل وازدواج المعايير فى إدارة الشئون الدولية بواسطة القوى

الغربية الكبرى، لاسيما فى القضايا الخاصة بالمسلمين وغير المسلمين، وبشكل أخص ذلك النفوذ الممارس على الأمم المتحدة لكى تكون غير عادلة وغير منصفة فى إدارة الصراع العربى / الإسرائيلى، والمعاملة غير المنصفة للعراق بتدمير متعمد لبنيته الرئيسية، واغتصاب ثروته. إن العالم العربى بأكمله يعير اهتماما كبيرا لذلك التدمير الشامل للبنية الأساسية العراقية، والأرقام المتزايدة للأطفال والمسنين المتوفين، والإذلال الذى يتعرض له العراق، وزيادة وجود القوى العسكرية فى الخليج، كل ذلك يعده المسلمون والعرب مؤامرة غربية ضدهم، حيث يتذرع الغرب بأي حادثة طارئة للبقاء فى المنطقة، والتدخل فى الشئون الداخلية.

سادسا: العوامل المؤثرة على تحسن التفاهم وعلاقات العمل بين المنظمات المسلمة والغربية:-

١_إقامة مزيد من الاتصالات بين كل المستويات بدءا من المقار إلى ميادين العمل حتى تنتظم وتعرف كيف تتصل وتتفاعل اجتماعيا مع بعضها البعض، وهو الأمر الذى يترتب عليه بناء الثقة والتفاهم الذى سيمكن الطرفين من العمل معا بشكل أكثر فعالية ، وما يشمله ذلك من استخدام المنظمات غير الحكومية كشركاء منفذين معا بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة.

٢_محاولة تفهم لغة وحضارة وتقاليد ونسق القيم الخاص ببعضنا البعض مما سيساعد على إيجاد اتصالات أكثر سهولة وعلاقات أفضل.

٣_محاولة إقناع وسائل الإعلام بلعب دور أكثر إيجابية بسبب تأثيرها على عقول ومشاعر الجماهير، فيجب على وسائل الإعلام أن تلعب دورا أكثر إنصافا وإيجابية فى تناول الأمور الخاصة بثقافة وتقاليد الطرفين. وهنا يجب إعطاء اهتمام أكبر بوسائل الإعلام الغربية وصناعة السينما الغربية نظرا لما تتمتع به من دور فعال.

٤_زيادة عدد المؤتمرات وورش العمل واللقاءات الدولية والندوات و التى ستساعد حتما فى التغلب على الأنماط السائدة لتطوير التفاعل الإنسانى.

٥_حث المتخصصين الذين يهتمون بدراسة التقاليد والحضارة الإسلامية أن يكونوا أكثر إنصافا وأكثر موضوعية فى تناولهم ودراستهم.

سابعا: العوامل المؤثرة على استمرارية المنظمات الحكومية العربية و الإسلامية فى التنمية:-

١_تدهور الموقف الاقتصادي في الدول العربية منذ بداية التسعينيات، وتدهور أسعار النفط التي وصلت إلى أدنى قيمة لها منذ عقود طويلة، ومن المتوقع أن تستمر هذه المشكلة فى السنوات القادمة، وسوف تؤثر حتما على القدرات المالية للمنظمات غير الحكومية بشكل سلبى.

٢_الضغوط السياسية من قبل الحكومات العربية والإسلامية وضعف الحماس من قبلها لعمل تلك المنظمات فى دعم الجماهير حتى لا تحصل على دعم الجماهير وتستخدمه تلك المنظمات فى أغراض سياسية، أو للتأثير على الرأى العام.

٣_الضغوط السياسية من قبل الحكومات والهيئات التشريعية الغربية، والتي تقيد أنشطة تلك المنظمات وقدراتها المالية فى الغرب لاسيما فى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

٤_صعوبة الحصول على الترخيص الرسمى للعمل فى الدول العربية.

٥_ضعف العاملين المدربين مهنيا، وضعف الإحساس بالأمن الوظيفى لديهم، وهما الأمران اللذان يقللان من جاذبية العمل التطوعى أمام المرشحين المؤهلين ليتحول إلى مستقبل دائم لهم.

٦_المنافسة عالية المستوى من قبل المنظمات غير الحكومية الغربية العاملة فى المنطقة والتي تحصل على دعم شامل من قبل دول المقر والدول المضيفة.

٧_غياب أي سياسات خارجية لأي حكومة عربية تجاه استخدام تلك المنظمات غير الحكومية كقناة من قنوات المساعدات الرسمية للدول العربية الأخرى ، كما هو الحال فى المنظمات غير الحكومية الغربية لاسيما فى أعقاب القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن فى مارس / آذار ١٩٩٥.

٨_سيطرة الدول على وسائل الإعلام، وهو الأمر الذى يقيد الاتصال بالجماهير.

خـــاتمـــة:

من هذا المسح، يمكننا استنتاج وجود أسس قوية لـــدور المنظمـــات غـــير الحكومية العربية والإسلامية فى كافة نواحي الحياة والتنمية فى العالم العربى.

ولو تم تعظيم استخدام هذا الدور من قبل الحكومات والشعوب، فإن مـــن شأن هذا التقليل من الضغوط التنموية الكثيرة الواقعة على الحكومات، مما يســاعد على مواجهتها بشكل أكثر فعالية.

وثمة حاجة ماسة لحوار جاد بين الحكومات والمنظمات غـــير الحكوميـــة للقضاء على المخاوف، ولإقامة تعاون حضارى، لاسيما فى هذا الزمن الصعـــب، الذى يتوقع فيه تقلص المشروعات الحكومية إلى حدهـــا الأدنى بســـبب الموقـــف السياسى والاقتصادى الراهن.

الفصل الرابع

دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي: مع إشارة خاصة للحالة السودانية

د. محمد الحسن مكاوي

التطور التاريخي لدور المساعدات الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية :

تلعب المساعدات الخارجية دورا هاما فى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية والأمنية للدول المانحة، ويستطيع المتتبع لحركة الاقتصاد الدولي أن يلحظ بجلاء الارتباط الوثيق الذى لازم تدفق المساعدات الخارجية كما ونوعا مع التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية المتسارعة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقد مر تطور المساعدات الخارجية بمراحل ذات معالم بارزة منذ تلك الفترة نوجزها فيما يلي:-

- لإحكام سيطرتها على الأوضاع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سارعت الولايات المتحدة إلى إنشاء مؤسسات بريتون وودز وإخراجها إلى حيز الوجود، بعد أن ظلت فكرتها مختمرة في إطار النظام الرأسمالي منذ تفجر أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات، وقد شهد عام ١٩٤٤م ميلاد المؤسستين العملاقتين، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث تركزت أهداف الصندوق في إرساء دعائم نظام مستقر الحركة للدفعيات الدولية ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات والنقد الأجنبي بينما انحصرت أهداف البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية وشئون الاستثمار.

وشهدت فترة ما بعد إنشاء هاتين المؤسستين سيطرة الدولار الأمريكي على نظام النقد العالمى، حيث حل الدولار مكان قاعدة الذهب وأصبح العملة الدولية الرئيسية للتبادل الخارجي في علاقة ثابتة مع الذهب قدرها ٣٥ دولارا ، مقابل أوقية الذهب ،وأصبح على كل الدول الأعضاء فى الصندوق إدارة سياساتها الاقتصادية الكلية وفقا لسعر التبادل الجديد. هذا وقد ظل هذا الحال مستمرا إلى أن انهار فى عام ١٩٧١م بعد أن فقدت الولايات المتحدة سيطرتها على حركة الدولار العالمى وانخفض احتياطيها من الذهب إلى النصف.

وقد شكل إنشاء مؤسسات بريتون وودز بداية نوع جديد من المساعدات الخارجية على أساس متعدد الأطراف وظلت طبيعة هذه المساعدات وأنواعها وشروطها وأهدافها تتطور مع تبدل الظروف الاقتصادية والدولية كما نشير لاحقا.

- شكل مشروع مارشال لمساعدة أوربا والذى تبنته الولايات المتحدة عقب

انتهاء الحرب العالمية الثانية أضخم مشروع مساعدات فى التاريخ الحديث، حيث تشير التقديرات إلى أن جملة المساعدات التى أنفقتها الولايات المتحدة تحت بنود هذا المشروع حوالي ٦ (ستة) بليون فى عام ١٩٤٩م ، فى الوقت الذى لم تتجاوز فيه المساعدات الخارجية للولايات المتحدة قبل عام ١٩٤٠م ٥٠٠ مليون دولار. وتعترف السلطات الأمريكية بأن هذه المساعدات ساعدت فى المحافظة على وجود قوى للولايات المتحدة فى أوربا فى مرحلة الحرب الباردة وفى فتح أسواق للصادرات الأمريكية وبناء المؤسسات الرأسمالية الديمقراطية.

- قيام الاتحاد السوفيتى بإنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) ١٩٤٩م ردا على مشروع مارشال واستهدف هذا المجلس العمل على التغلب على المشاكل الاقتصادية المترتبة على الحرب وتصفية التخلف النسبي بين بلدان المنظومة الاشتراكية وبناء جدار صلب أمام القوة الأمريكية ووقف تمددها نحو الشرق . وقد لعبت المساعدات المقدمة من الاتحاد السوفيتى فى إطار هذا المجلس دورا هاما فى دعم خطى التكامل بين الدول الأعضاء وحافظت على تماسكه طوال فترة الحرب الباردة. وتركز نشاط هذا الكوميكون فى إقامة المشروعات المشتركة وتنظيم العلاقات النقدية والمالية وإنشاء مصرف للتعاون الاقتصادى لإدارة حسابات المقاصة بين الدول الأعضاء بواسطة عملة واحدة هى الروبل الذهبي ، ومع تطور العمل فى هذا الاتجاه تم إنشاء مصرف الاستثمار الدولي لتقديم المساعدات والقروض للبلدان الأعضاء.

- لعبت المساعدات الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوربية دورا هاما بعد أن تم إنشاؤها فى عام ١٩٥٧ من ست دول هى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج لاسيما بعد أن أصبحت قوة اقتصادية دولية مرموقة، ثم شكلت مع الولايات المتحدة واليابان منظمة التعاون الاقتصادى و التنمية OECD لتصبح المصدر الأساسي مع الولايات المتحدة للعون والمساعدات الدولية.

وفى علاقاتها التاريخية السابقة حافظت دول المجموعة الأوربية على بناء علاقات خاصة مع مستعمراتها السابقة فى إطار مجموعة الكومنولث و دول الفرانكفون والتى ارتبطت مع فرنسا برابطة نقدية وثيقة وتعاون اقتصادي تفضيلي بارز. ومع حلول عام ١٩٧٥م أقامت المجموعة الأوربية كيانا جديدا للتعاون مع الدول النامية تحت اتفاقية لومي ضمن مجموعة من الدول الأفريقية الباسيفيكية الكاريبية ACP .

لقد كان من الواضح أن دور المساعدات الخارجية قد انصب في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على إعادة تعمير ما دمرته الحرب في أوربا وعلى تثبيت الواقع الجديد وبناء الحدود الفاصلة لمرحلة الصراع الدولي والذي مهد لفترة الحرب الباردة الممتدة، وقد بدا جليا أن التوجه نحو الدول النامية لم يكن يجد أسبقية في سياسات الدول المانحة في ذلك الوقت، و لم تكتسب المساعدات الدولية ملامحها البارزة في الدول النامية عموما إلا منذ بداية عقد الستينيات وما أعقبها من تحول ، حيث شهد هذا العقد موجة التحرر من الاستعمار الغربي وتميز باندفاع حركة الانعتاق والتحرر السياسي والاقتصادي . وقد أدت هذه الأوضاع المستجدة إلى تعديل ملحوظ في سياسات المساعدات الخارجية وبدا ذلك جليا في أكثر من موقع، حيث شهدت فترة الستينيات تعديلات جوهرية في إدارة المساعدات الخارجية في الولايات المتحدة، حيث تم إنشاء الوكالة الدولية للتنمية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جون كنيدي في عام ١٩٦١م، وأصبحت الجهة الوحيدة في الولايات المتحدة لتنسيق كل أشكال المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية، علما بأن إدارة المساعدات الخارجية كانت موزعة سابقا بين وزارة الدفاع الأمريكية وأجهزة أخرى.

وتمشيا مع التحولات فى بداية عقد الستينيات قام البنك الدولي بإنشاء الوكالة الدولية للتنمية فى بداية الستينيات (IDA) وفوضها منح القروض بشروط ميسرة للدول النامية الفقيرة ، كما أنشأ صندوق النقد الدولي قسما في عام ١٩٦٣م باسم تسهيل التمويل التعويضي بغرض دعم الجهود المبذولة فى الأقطار النامية تجاه أزمات التمويل الخارجي.

ونشطت في مقابل هذه التطورات بوادر اليقظة بضرورة مواجهة إفرازات الحرب الباردة على الدول النامية، فشهدت أولى خطوات التعاون بين الدول النامية فى مؤتمر باندونج الآسيوي الإفريقي في إندونيسيا عام ١٩٥٥م وجرى فى عام ١٩٦٤م إنشاء مؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD والذى جاء معبرا عن تطلعات الدول النامية فى إعادة هيكلة نظام التجارة الدولية باعتبارها البديل الأنسب للاعتماد على التمويل والمساعدات الخارجية، ولكن الأنكتاد UNCTAD واجه بعد ذلك عمليات تحجيم مستمرة إلى أن أصبح الآن فى وضع لا يحسد عليه من قلة الحيلة وضعف ذات اليد، وإن كان لا يزال منبرا هاما للدول النامية.

فلسفة المساعدات الخارجية فى ظل النظام الاقتصادى الدول الجديد

بالرغم من أن أهداف تقديم المساعدات الخارجية للدول المتلقية للعون كانت بارزة منذ نهاية الأربعينيات ، إلا أن تداعيات الحرب الباردة والتغيرات الكبرى التى شملت النظام الاقتصادى الدولي في فترة السبعينيات والثمانينات أدت إلى تبدلات جوهرية فى طبيعة المساعدات الخارجية وتركيبها وتوزيعها الجغرافي، خاصة بعد الانهيار الكبير الذى أصاب نظام النقد الدولي عام ١٩٧١م وفصل العلاقة الثابتة بين الدولار والذهب وما ترتب على ذلك من تعويم للعملات وفوضى نقدية واضطراب فى أسواق العملات. وتعمقت أزمة النظام النقدي والمالي بالتطورات التاريخية فى سوق النفط العالمى وبروز منظمة الأوبك و التي بدأت تلعب دورا هاما فى تحديد الأسعار، ونتيجة لهذه التغيرات تفجرت أزمة الركود التضخمي في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينات ، حيث تلازم التصاعد فى معدلات التضخم العالية بأزمة البطالة والركود فى الدول الغنية، والتى ما لبثت أن استغلت هذه الأوضاع الناتجة عن معركة النفط لإعادة دوران فوائضه وتصديره فى شكل قروض وتسهيلات تجارية نحو الدول النامية ، الأمر الذى شكل التربة المواتية التى نمت وتعمقت فى داخلها جذور أزمة الديون الخارجية واستفحالها فى الثمانينات بدرجة كبيرة كما سنشير لاحقا.

وفى ضوء هذه الأوضاع ونتيجة لها سارعت الدول المانحة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لتعديلات جوهرية فى أساليب وأهداف المساعدات الخارجية حيث انتقلت هذه المساعدات من مرحلة التشتت والتوزع على أكبر قدر من الدول المتلقية إلى مرحلة التركيز لهذه المساعدات وقصرها على مجموعة صغيرة من الدول ذات الوزن الإستراتيجي الكبير باعتبار قطبا رئيسيا لإدارة عملية التحول الإقليمى المنشود. وفى ذات الاتجاه سارعت المنظمات المالية المتعددة الأطراف إلى إجراء تغييرات أساسية فى طبيعة وشروط المساعدات التى تقدمها وبدأت بذلك مرحلة جديدة مثلتها برامج التكييف الهيكلي.

برامج وتسهيلات التكييف الهيكلي المعزز:

تمثل برامج الإصلاح والتكييف التى بدأ الأخذ بها منذ منتصف الثمانينات إحدى أهم إفرازات أزمة التنمية فى الثمانينات ونتاجا طبيعيا لتعاظم المشاكل التى عاشها هذا العقد ، سواء فى إطار الدول الرأسمالية أو فى مظاهر عدم الاستقرار والفشل فى النظام الاشتراكي أو في أزمة الديون والتراجع التنموي الذي ضرب الدول النامية

عموما وأصاب اقتصاداتها وقطاعاتها الخارجية بوجه خاص بأضرار بليغة تمثلت فى تدهور شروط التجارة وتزايد معدلات التضخم وضعف النمو الاقتصادى ، مما عمق حاجتها للقروض والمساعدات الخارجية لسد فجوة الموارد المتزايدة.

وبالرغم من أن الظروف الاقتصادية المذكورة تبدو فى ظاهرها مبررا كافيا لظهور برامج التكييف باعتبارها ردة فعل طبيعية لمساعدة الدول الفقيرة لفك اختناقاتها التنموية ،إلا أن دراسة محتوى هذه البرامج من حيث المنهجية والسياسات والشروط المرتبطة بها ثم نتائج تطبيقها قد دعمت الاعتقاد الواسع الذى يقوده كثير من خبراء التنمية فى العالم النامي في أن هذه البرامج إنما تمثل عملا استراتيجيا يهدف إلى إعادة ترتيب وهيكلة قسمة العمل الدولية لمواكبة المستجدات والتطورات والدولية والتى أخذت تحدث شروخا كبيرة فى جدار النظام الاقتصادى الدولي الجديد. وبالتالي فإن هذه البرامج ما هي إلا ثوب جديد تعمد من خلاله القوى المسيطرة على مؤسسات بريتون وودز في ترقيع هذا النظام وتلافى عيوبه، خاصة بعد أن انفضت علاقة التعاون الوثيق بين الدول النامية ومنظومة الدول الاشتراكية والتي سادت في منتصف السبعينيات عندما تم في إطارها استصدار قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤م الداعي إلى تحقيق العدالة والديمقراطية في النظام الاقتصادي الدولي.

ويؤكد هذا الاعتقاد ما اكتنف هذه البرامج من شروط تعدت حدود صلاحيات وأهداف اتفاقية صندوق النقد الدولي والتي كانت منحصرة فى تشجيع الاستقرار النقدي وتحقيق التوازن فى المدفوعات الخارجية بما يتماشى مع ضرورات التجارة والتنمية، والتركيز فى هذا الإطار على تقديم القروض القصيرة الأجل بوسائل تقليدية ثابتة.

بيد أن سلطات الصندوق سارعت منذ منتصف الثمانينات فى الدخول مباشرة فى دائرة السياسات الإنمائية والاستراتيجية والتى تقع فى إطار السلطات السيادية، وبالرغم من أن سلطات الصندوق تنفى هذه التهم إلا أن متابعة إجراءات ووسائل تطبيق برامج التكييف الهيكلي تشير إلى تجاوزها للخطوط الحمراء فى الدول المعنية بهذه البرامج. من ناحية أخرى فقد عاب كثير من الاقتصاديين على هذه البرامج إنها نمطية الشكل والمضمون لا تفرق بين طبيعة الاقتصادات وخصوصياتها ذلك أنها تحمل ذات الملامح برغم تباين الأوضاع الاقتصادية في الدول التي تطبق هذه البرامج ، حيث يلاحظ أنها تلزم هذه الدول بتدابير

وسياسات تقشفية صارمة تهدف من ورائـــها إلى تحقيـــق التـــوازن والاســـتقرار الاقتصادي والنمو من خلال تنفيذ سقوف كمية تشمل تخفيض الإنفـــاق العـــام وخفض عجز الموازنة الجارية والعجز الكلى للموازنات العامة وتوســـيع القـــاعدة الضريبية وتحقيق الإصلاح الضريبي لزيادة الموارد ومكافحـــة عمليـــات التـــهرب الضريبي.

وعلى مستوى السياسات النقدية تتركز السقوف المطلوب الالتزام بهـــا فى الحد من نمو الكتلة النقدية وإيقاف التوسع فى الائتمان المحلى بغرض تثبيت الأسعار والتضخم وتعديل أسعار سعر الصرف للعملات والســـعي لترشـــيد الاســـتخدام للصرف الأجنبى.

وتعمد سلطات الصندوق فى سبيل تنفيذ هذه السقوف إلى نظـــام مراقبـــة لصيق يبحث فى تفاصيل المعلومات والبيانات الكلية والقطاعية على نحو اختلطـــت فيه حدود الخصوصية والعمومية والمباح والمحظور فى إطار سيادة الدول.

ولعل من أهم ما يلاحظ فى هذا الصدد أن هذه البرامج ألغت عمليـــا دور الخطط الإنمائية الشمولية التى كانت سائدة منذ الستينيات والتى أصبحت إطـــارا إرشاديا عاما فى الوقت الذى طغت فيه الطبيعية الإلزامية لهذه البرامج.

تنسيق أهداف وسياسات برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي بين مؤسسات بريتون وودز

بالرغم من أن أهداف صندوق النقد الدولي التي تمت الإشارة إليها تختلـــف عن أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلا أن أنه اتضح خلال العقدين الماضيين أن هنالك تفاهما متصلا بين المؤسستين لتنسيق أهداف ونشاط المؤســـستين فيمـــا يتعلق ببرامج التكييف والهيكلي وبرامج الإصـــلاح الاقتصـــادي الـــتي ترعاهـــا المؤسستان. وقد بدا ذلك جليا فى حث الصندوق للبنك الدولي ليلعـــب دوره فى إعادة النظر فى برامج التنمية فى الدول المتلقية للمساعدات باعتبار أن نجاح برامـــج الإصلاح والتكييف الهيكلي التي يتبناها الصندوق تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى كفاءة اختيار أولويات التنمية وتوزيع الاستثمارات وتنفيذ المشروعات. وقد أكـــد هذا التوجه مدير الصندوق صراحة عندما أشار فى منتصف الثمانينات إلى ضـــرورة التعاون والتنسيق بين سياسات المؤسستين باعتبار أنهما يتقاسمان هدفـــا مشـــتركا ولديهما صلة تكاملية مهمة فى العديد من أنشطتهما وذكر تحديدا أنه " نظرا لأهمية

الأعمال البنيوية الدافعة للنمو فإنني لن أفاجئ أحدا إذا قلت بأنني لم أكن مقتنعا فى وقت من الأوقات بالحاجة للتعاون الوثيق بين المؤسستين أكثر مما أنا عليه الآن".[1]

وقد شكلت هذه المقولة بداية لعمليات التنسيق والترابط بين سياسات المؤسستين بصورة مكثفة ولالتقائهما مؤخرا فى تبنى حزمة موحدة من السياسات الكلية تجاه الدول المتلقية للمساعدات.

تسهيلات التكييف الهيكلي المعززة:

لقد كان من الجلي أن تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي يحتاج بالضرورة لإيجاد تمويل كاف من الصندوق فى ضوء اتساع فجوة الموارد فى الدول المطبقة للبرنامج وبسبب عجزها عن تجسير هذه الفجوة وتغطيتها من مواردها الذاتية ومدخراتها المحلية . ولهذا سارعت سلطات الصندوق فى مارس ١٩٨٦م إلى توفير قروض بشروط سهلة لدعم تنفيذ البرامج المتفق عليها مع الدول الفقيرة. وأنشئ لهذا الغرض ما يعرف بتسهيلات التكييف الهيكلي SAF والتي تم تطويرها بعد ذلك إلى تسهيلات التكييف الهيكلي المعززة ESAF وقد وصل عدد الدول التى تم إدراجها تحت هذه التسهيلات من الدول النامية ٦٢ دولة اعتبرت مؤهلة للاستفادة من القروض والمساعدات التى يقدمها الصندوق من هذه التسهيلات ، وزاد هذا العدد ليصل فى عام ١٩٩٢م إلى ثلاث وسبعين دولة.

والآن بعد مرور أربعة عشر عاما على بدء الاستفادة من هذه التسهيلات بدا واضحا أن النتائج المتحصلة من تطبيق برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي التي دعمتها هذه التسهيلات جاءت مخيبة للآمال والتطلعات، وقد أكدت هذه الحقيقة دراسات الصندوق نفسها حيث أشار التقرير الذي نشر في سبتمبر ١٩٩٧م إلا أن " نتائج التقييم لأداء الدول المستفيدة من الـ ESAF كان غير مرض، حيث جاءت الفجوة ما بين التقديرات وما تحقق فعليا في مجالات الناتج المحلى الإجمالي والتضخم والحساب الجاري كبيرة بدرجة ملحوظة".

لقد أوضحت دراسة ثلاثة عشر مؤشرا اقتصاديا واجتماعيا لمجموعة الدول المنضوية تحت تسهيلات برامج التكييف الهيكلي مقارنة بالدول غير المنضوية ، وذلك خلال الفترة ١٩٨١م-١٩٨٥ و ١٩٩١م-١٩٩٥م، أنه فيما عدا ثلاث دول، كان أداء الدول غير المنضوية تحت هذه التسهيلات أفضل من الدول المنضوية تحتها[2] ، وقد عزا الصندوق هذا الإخفاق إلى ضعف تنفيذ عمليات الإصلاح

عموما مع استثناء عدد قليل من الدول أدت أداء طيبا، وقد تركـــز الإخفـــاق فى جانب الإصلاح المالي، حيث لم تتم السيطرة على الإنفاق العام للدولة وارتفـــاع العجز الحكومي.

وعلى الرغم من هذا الاعتراف إلا أن سلطات الصندوق استمرت لفـــترة طويلة تحاول إخفاء هذا الفشل على أساس أن الفرص لازالت قائمة للنجاح وأنـــه ليس أمام الدول المنضوية تحت هذه التسهيلات إلا مواصلة تنفيذ برامج الإصـــلاح المتفق عليها للخروج من أزمتها الداخلية وتخفيف حدة ديونها وانعكاساتها الســالبة على الأوضاع الاجتماعية وما ترتب على ذلك من زيادة معدلات الفقر والعوز.

بيد أنه مع نهاية القرن العشرين ، وفى ضوء الحملات الضارية التى تشـــنها الدول النامية والمنظمات الطوعية فى ضوء المؤشرات الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة المتدهورة ، جرى إقرار عام فى الأوساط الدولية والإقليمية بما فيـــها الصنـــدوق والبنك الدولي بفشل هذه التسهيلات فى تحقيق أهدافها . وهكذا كتبت شـــهادة وفاة هذه التسهيلات لتبدأ مرحلة جديدة من مسلسل محاربة الديون والفقر.

معالجات أزمة الديون الخارجية فى إطار برامج الإصلاح والتكييف:

تكشفت منذ نهاية الثمانينات ضائقة الأزمة الكبرى التى فجرها تنامي حجم الديون الخارجية والذى تصاعد بدرجة مذهلة مما حدا بالدول المانحة والمنظمـــات الدولية المتعددة الأطراف للبحث عن حلول ناجعة لهذه الأزمة بعد أن تجـــاوزت حدود مخططاتهم وبات أمر السيطرة عليها باهظ التكاليف ، ويبدو هاجس هـــذه الأزمة بارزا فى مجموعة المعالجات التى جرت لها والتى كان من أهمها:-

١- الاستفادة من برنامج الحقوق المتراكمة RAP فى صندوق النقد الدولي والذي يمنح موارد إضافية بعد أن تخضع الدولة لبرنامج اقتصـــادي مراقـــب لفـــترة محدودة.

٢- تقديم العون الإسعافي للدول المدينة من خلال تقديم قروض وتسهيلات سـهلة بشروط ميسرة من قبل الصندوق والبنك الدولي فيما يعـــرف بـــــ Debt Relief Mechanism.

٣- مبادرة دول نادى باريس الأولى التى شملت إعادة جدولة ديون الدول الناميـــة على أساس فترة سماح خمس سنوات وسداد خلال عشر سنوات وبسعر فائدة وفق الأسعار التجارية.

٤- مبادرة تورنتو والتى قضت بإعفاء ٣٠% من الديون التجارية وإعادة جدولة قروض التنمية على مدى خمسة وعشرين عاما مع فترة سماح ثماني سنوات .

٥- اتفاقية لندن أو تورنتو المعدلة والتى قضت بإعفاء ٥٠% من الديون التجارية وإعادة الجدولة بشروط ميسرة .

٦- مبادرة نابولي والتي أقرت خفض ٦٧% من صافى القيمة الحالية ووضع برنامج عمليات لمعالجة تراكم الديون بعد ثلاث سنوات بعد الالتزام بالأداء الاقتصادى المتفق عليه .

ونتيجة لفشل هذه الآليات والمعالجات فى حل مشكلة الديون تقدمت سلطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالمبادرة المعروفة بـ HIPCS "مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون "، وهى مبادرة ربطت بشروط معقدة .وعلى سبيل المثال فإن الدول تصبح مؤهلة لهذه المبادرة إذا كانت :

١-مؤهلة لتلقى قروض مؤسسة التنمية الدولية IDA.

٢-ضمن الدول التى تتمتع بتسهيلات التكييف الهيكلي المعزز ESAF.

٣- أن تكون غير قادرة على تحمل عبء الديون حتى بعد تلقيها العون الإسعافي التقليدي الذي أشرنا إليه سابقا . وتقاس عدم القدرة بمؤشرات كمية تشمل:-

أ- أن تصل نسبة الديون للدولة المعنية بالقيمة الحالية الصافية نسبة تتراوح ما بين ٢٠٠ – ٢٥٠% من الصادرات.

ب-٢٨٠% من الإيرادات الحكومية.

ج-ذات درجة انفتاح اقتصادي (يعبر عنها بنسبة الصادرات للناتج المحلى الإجمالي) بنسبة ٣٠-٤٠%

د-أن يكون الجهد الإيرادي للدولة المعنية بنسبة ١٥ – ٢٠% من الناتج المحلى.

٤-أن تكون الدولة قد حققت نسبة أداء اقتصادي قوى في الفترة المحددة لذلك تحت البرامج المقترح لها .

٥-أن يتم اتخاذ القرار بإدراجها فى المبادرة بعد تقييم أدائها الاقتصادى واجتياز نقطة اتخاذ القرار ولا تبدأ عملية المساعدات إلا فى نقطة الاكتمال .

٦-تدرس حالة كل دولة على حدة .

وبالرغم من أن هذه المبادرة بدأت عام ١٩٩٦م إلا أنها لم تحقق أى قــــدر يذكر من النجاح ، الأمر الذى جعلها عرضة لنقد متصل فى الدوائــــر والمنــابر الدولية والإقليمية وخاصة من جانب الدول الفقيرة والمنظمات غير الحكومية . وقد سعت مجموعة الدول الصناعية الثمانية مؤخرا إلى إجراء تعديل فى شــروط هـــذه المبادرة من أجل تعميقها وتوسيع قاعدتها والتعجيل بها . وشمل ذلك تقصير فـــترة الوصول إلى نقطة النهاية لتلقى المساعدات وتخفيض نسب مؤشرات تحمل عـــبء الديون . ولإكساب هذه الجهود الجانب العملي والإنســاني وتلبيــة لخدمــات المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ أهـــداف مؤتمــر كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية ومقرراته الرامية إلى خفض معدل الفقر إلى النصــف في ٢٠١٥ ، سعت سلطات الصندوق والبنك الدولي ومجموعة الدول الثمانيــة إلى ربط تنفيذ هذه المبادرة ببرامج خفض الفقر فى الدول المعنية أى أن الأموال الـــتى سيتم توفيرها جراء إجراءات خفض الديون يجب أن توجه إلى برامج الحد من الفقر فى هذه الدول . ونتيجة لذلك فقد أقرت سلطات الصندوق إنشاء تسهيلات باسم تسهيلات خفض الفقر والنمو Poverty Reduction and Growth Facility بدلا عن تسهيلات الـــ ESAF ولا يعرف إن كان مصير هذه التســـهيلات ســيكون كسابقتها ، خاصة فى ظل استمرار شروط الحصول عليها حبيسة النظرة الأحاديــة الانتقائية والكيل بمعايير مزدوجة والإبقاء على مبدأ دراسة فى حالة كل دولة علــى حدة.

المساعدات الخارجية وأزمة الديون فى ضوء المنظور الإسلامي :

لم يعد هنالك من شك الآن أن فشلا ذريعا قد أصاب العــــالم فى محاولتــه للتصدي لمشكلة الديون الخارجية ووقف أزماتها الدولية المتكررة الناتجة من استمرار تدفق المساعدات الخارجية منذ نهاية الخمسينيات. وكما أشرنا سابقا فقد تعـددت هذه المحاولات فى أشكال شتى من المبادرات المختلفة، وبـــدا أن أهـــداف هـــذه المساعدات قد انقلبت إلى مأزق دولي يصعب الفكاك منه والسيطرة عليه. وكمـــا أشرنا سابقا فقد اتجهت استراتيجية المساعدات فى البداية إلى تغطية أكبر عدد مـــن الدول المتلقية بهدف توسيع دائرة الأسواق التقليدية والنفاذ إلى أســـواق جديـــدة ولكن ما لبثت هذه الاستراتيجية أن تبدلت، ذلك أن توسيع دائرة المســـاعدات تم على حساب حجم تدفقات هذه المساعدات مما أدى إلى عدم تأثيرها الفـــاعل فى

الدول المتلقية والوصول بها إلى غاياتها المنشودة ، ولهذا تم استبدالها باستراتيجية حديثة اعتمدت على توجيه المساعدات إلى أقل عدد من المراكز الاستراتيجية وزيادة حجمها بهدف زيادة فاعليتها وتوسيع مجالات أهدافها.

ومن البديهي أن ازدياد حجم المساعدات الخارجية للدول المتلقية لم يتم أصلا بدافع الاعتبارات الإنسانية وإنقاذ البشرية من الفقر كما يروج له الآن ،وإنما بدافع المصلحة الذاتية للدول المانحة والاستدراج وفتح الأسواق، شاهد على ذلك مجموعة القيود والشروط التي ارتبطت بها عمليات الإقراض الدولي.

لقد عبر سابقا يوجين بلاك رئيس البنك الدولي الأمريكي الأصل عن أهداف المساعدات الأمريكية بقوله : "عندما نقوم نحن فى الولايات المتحدة بتقديم المساعدات والقروض للدول الأخرى، فإننا بذلك نساعد فى الأصل أنفسنا وذلك من خلال تحقيق مصالحنا التجارية وفتح الأسواق أمام صادراتنا "

لقد تطورت أنماط الشروط المصاحبة للمساعدات بشكل مضطرد كما ذكرنا وبصورة متلاحقة مع التطورات السياسية والاقتصادية الدولية، حيث بدأت هذه الشروط اقتصادية المنحى من حيث ربط هذه القروض بالشراء من أسواق الدول المانحة فقط ، أو تقديمها فى شكل سلع أو ربطها بمشاريع محددة لا تتعداها فى المجالات التي ترغب فيها الدول المانحة ، أو إخضاعها بقيود شروط السداد المجحفة ممثلة فى ارتفاع أسعار الفائدة وقصر فترات السداد . بيد أن هذه الشروط اتسعت لتنتقل إلى دوائر جديدة تمس سيادة الدول وتتدخل فى أدق شئونها الداخلية عبر دوائر متعددة، ثم ما لبثت هذه الشروط أن اتخذت منحى خطيرا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية وبروز النظام الاقتصادى الدولي الأحادي الجديد ، والذى اتسمت فيه هذه الشروط بسطوة استعمارية استعملت فيها الدول المانحة المنابر الدولية والمنظمات الدولية أداتها الرئيسية لتحقيق أغراضها الذاتية بطريقة معلنة وموحدة.

إن الظروف السائدة التي عايشها النظام الاقتصادى الدولي في جوانب المساعدات الخارجية وبرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي كشفت عن مدى الحاجة للوقوف أمام النتائج المتحصلة وفحصها من خلال المنظور الإسلامي ليس فقط تشخيصا لدوافعها وأسبابها الحقيقية وإنما سعيا لوضع الدواء موضع الداء.

وحقيقة لا يجد العالم الإسلامي والمفكرون الإسلاميون وقتا يحتاجون فيه إلى هذه الوقفة أنسب من هذا الوقت الذى تتجه فيه الأوضاع الدولية نحو فرض

شروط العولمة بوجهها الأحادي وفلسفتها النمطية المادية. شاهد على ذلك الاتجاه الدولي المتعاظم "لتنميط" العالم فى إطار اقتصادي موحد قائم على ربط فلسفة النظام الغربي ومفاهيمه، مما يعنى أن الأمر قد انتهى إلى صراع حضاري فكرى في المقام الأول، أى أن قضية المساعدات وبرامج التكيف الهيكلي ليست إلا جزءا من منظومة متكاملة للفكر الاقتصادى الرأسمالي الجديد، وهذا ما يقودنا إلى الحقائق التالية :-

إن جوهر الأزمات الاقتصادية المتكررة فى الدول المتقدمة والنامية فى صورها المختلفة إنما جاء بسبب طبيعة النظام الاقتصادى الدولي السائد الذي تولد أصلا من الصراع التاريخى والفكري بين الدين والدولة فى داخل الدول الرأسمالية الاستعمارية، وبعد أن دانت لها السيطرة الدولية فى القرن التاسع عشر واستطاعت أن تحجم دور المسلمين الحضاري في ذلك القرن .

وانتهى هذا الصراع بإقصاء الأساس الديني عن المعاملات الاقتصادية وتم تحييده بشكل نهائي، وقد بدا جليا الآن أن هذا الانفصام يمثل حقيقة المشكلة الاقتصادية الدولية.

إن النظرة الموضوعية تثبت أن غياب الوعي الديني والبعد عن تطبيق التعاليم الإسلامية شكل السبب المباشر فى وقوع الدول الإسلامية فى براثن النظام الاقتصادى الدولي وما جره معه من أزمات متعددة الألوان والصور . وإذا كان العالم الغربي قد وطن نفسه على المضي في تعميق جذور نظامه الاقتصادي في إطار فكره العلماني الطاغي، فان الدول الإسلامية عموما ستظل جزءا من هذا النظام وأزماته ، ليس فقط بحكم ضعف قوتها الاقتصادية وإنما أيضا بسبب ابتعادها عن المنهج الإسلامي الرباني في إدارة وتقييم واقعها الاقتصادي المعقد.

الربا آفة النظام الدولي وجوهر فلسفة المساعدات وبرامج التكيف :

يستطيع الدارس الاقتصادى أن يلحظ أن حركة النظام الاقتصادى الدولي أصبحت رهينة لتحركات أسعار الفائدة فى المعاملات المالية والنقدية المتعاظمة واتجاه خدمات المصارف والأسواق المالية الدولية لجني مزيد من الأرباح من خلال فروق أسعار الفوائد بدون دخولها فى مخاطر الإنتاج المباشر من الربح والخسارة . ولعل آخر الأمثلة التى تضرب فى هذا الصدد ما لحق بشرق آسيا من أزمة اقتصادية طاحنة ضربت الدول الإسلامية جميعها فى مقتل، عبر عنها محاضير محمد رئيس

وزراء ماليزيا بقوله " إننا نحارب فى معركة اقتصادية تشعلها قصدا المؤسسات المالية الغربية وإن أرض هذه المعركة هى عملتنا وأسواقنا المالية".

لقد نجح النظام الاقتصادى الدولى من خلال تسيده العالم فى تخفيف حدة أزماته المتكررة من خلال تصديره لآثارها المدمرة إلى الدول الإسلامية بعد أن نجح فى إدماجها فى أحضانه وتبنيها لنظامه الربوى فى معاملاتها الداخلية والخارجية، ليس هذا فقط وإنما أيضا نجاحه فى هيمنة منهجيته فى التحليل الاقتصادى لدى معظم الاقتصاديين فى العالم الإسلامي، مما أدى بهم للنظر إلى المشاكل الاقتصادية الراهنة من منظوره واعتبار كثير منهم التفسير الدينى تفسيرا غيبيا لا صلة له بالواقع، وهو أمر لا يستقيم مع الشواهد الجارية ونتائج المعاملات الماثلة أمام العيان، ولا تسنده فى الأصل حقائق الدين وثوابته. يقول العلامة الشيخ الغزالى :

" إن الاقتصاد الإسلامي المنشود يبدأ قبل كل شئ بتغيير العقل الإسلامي .. وأساس هذا التغيير أن يصطلح المسلمون مع كتابهم وأن يسيروا فى هداه وأن يخدموا رسالته بأرض ذلول. إن المسلمين يعيشون عالة على الحضارة المادية الحديثة، فحتى الأقلام التى يكتبون بها مفكراتهم دفاعا عن الإسلام استوردوها من غير المسلمين وحتى المصاحف يطبعونها فى مطابع مستوردة من أعداء المصحف".(٣)

دور الربا في أزمة الديون:

لقد كشفت أزمة الديون الخارجية التى يعيشها العالم إلى أن تراكمها المذهل إنما جاء أصلا بسبب ارتفاع معدل الفائدة وتراكمه بجانب أصل هذه الديون مما أدى إلى عجز الدول المدينة عن سدادها .

لم يعد هنالك من شك الآن أن هذه الديون قد أصابت الاقتصادات المدينة بمحق متصل جلب معه باعتراف العالم الآن ، تزايدا متواصلا فى معدلات الفقر فى العالم والذى أصبحت قضيته الآن المادة الأولى فى المؤتمرات الدولية وبرامج المنظمات المتعددة الأغراض. وإنه لمن الغريب أن نعلم أسباب الداء ثم نغض الطرف عنها أملا فى إيجاد علاج لا يخرج عن مقولة أبى نواس المشهورة " وداوني بالتي كانت هي الداء " مما ينذر باستمرارية هذا المأزق المتصل . ولعله مما يلفت النظر فى المبادرات الأخيرة المعروفة باسم HIPCS أنها لا تتحدث عن القضاء نهائيا على الديون ، وإنما عن مدى الوصول بالدول المدينة إلى حالة تحمل الدين ، وبمعنى آخر فان إلغاء الديون يمثل حالة تخفيف مؤقتة لها توطئة لإعادة

عمليات الإقراض مستقبلا تحريكا للسوق والنشاط التجاري والمـــالي في الـــدول المانحة . إن غياب النظرة الإيمانية لمشكلة الديون والتى غيبت دور سعر الفـــائدة فى هذه الكارثة الدولية قد جاء برغم أن التحذير والنهى عن الربا قد ورد فى الأديـــان السماوية الثلاثة. ففي الفكر المسيحي سبق أن حاربت الكنيسة الربا وكتـــب فى ذلك مارتن لوثر مقالات مشهورة ورسائل عدة فى هذا الصدد محذرا من الأخـــذ به، مما يوضح مدى الانفصام الذى حدث بين النظام الرأسمالي السائد والأســـاس الديني لهذا النظام . وربما لاحظ دارسو تطـــور النظـــام الاقتصـــادى إشـــارات الاقتصادى آدم سميث بتبريراته لسعر الفائدة على استحياء ودعوته لتجنب آثـــاره الضارة ، وبرغم أن التجار اليهود هم الذين بادروا فى العصر الحديـــث بنظـــام المصارف وطورته عائلة روتشيلد فى أوربا(٤) كأساس للمعاملات الربوية ، فـــإن الديانة اليهودية حرمت الربا بنصوص صريحة.

إن الإعجاز القرآني قد كشف منذ نزوله عن خطورة الربا بآيـــات مخيفـــة بالغة التحذير من خطر الأخذ بهذا النهج فى المعاملات ، فبجانب تصويره المخيـــف لحال المتعاملين بالربا فى يوم القيامة ، فقد توعدهم بحرب من الله ورسوله ، وأشار إلى تلازم حالة المحق المرتبط بالتعامل بالربا . وفى إعجاز آخر عن تســـيد الأخـــذ بالربا – على النحو الذى نعايشه الآن – جاء الحديث النبوي الشريف وكما قـــال الرسول صلى الله عليه وسلم " يأتى على الناس زمان يأكلون فيه الربا قيل: الناس كلهم يا رسول الله ، فقال عليه الصلاة والسلام : من لم يأكله ناله غباره " كناية عن تعميمه العالمى .

و إن النظرة الاقتصادية البحتة لأزمة الديون تكشف بجـــلاء أن الفشـــل فى سداد الديون إنما يرجع إلى عجز الأموال المقترضة عن توليدها لعائد على المســـتوى الكلى للاقتصاد أكبر من تكاليف القرض ، أو حتى مســـاو لـــه ، مـــا يضطـــر الاقتصادات المدينة لاستقطاع السداد المستحق على هذه الديون من عائد صادراتها وإنتاجها الذاتي، والذي أدى إلى نقص قدرتها الادخارية والاســـتثمارية وبالتـــالي قدرتها على تحقيق النمو المستدام فى ناتجها المحلى ورفع معدل دخل الفرد وإدخالهـــا بالتالي في دائرة مفرغة من تنامي الحاجة للقروض . ولقد اتضح أيضا أن عمليـــات إعادة الجدولة لهذه القروض لم تشكل حلا جذريا بل تأجيل مؤقـــت لعمليـــات السداد بشروط جديدة تتحملها الأجيال القادمة ، مثلما تحمل هذا الجيل أخطـــاء الأجيال السابقة والتى أدخلته فى هذه الأزمة .

إن الجدل الذى ظل دائرا لفترة من الزمن فى دور المساعدات الخارجيـــة فى تسريع عمليات النمو باعتبارها الجسر الذى يغطى فجوة الموارد ما بين الادخـــار المحلى والاستثمار ، منذ نشر تقرير بيرسون(٥) في السبعينيات والذي بذر الشـــك أصلا فى قدرة المساعدات الدولية على زيادة معدلات النمو ، قد أكدته التجـــارب العملية فى العقد الماضي . وقد أقر وزراء المالية الأفارقة فى الاجتماع الذى انعقـــد تحت مظلة اللجـــنة الاقتصـــادية الأفريقيـــة عام ١٩٩٦م بأهـــــــــم قد وقفوا على ظاهرة واضحة وهى انخفاض معدل نمو الناتج المحلى مع زيادة تدفـــق القروض والمساعدات بينما تم تحقيق معدل نمو إيجابي في الاقتصـــادات الأفريقيـــة بالرغم من انحسار تدفق هذه القروض والمساعدات ، وهو وضع طبيعي يعكـــس أسباب فشل هذه القروض فى خدمة تكاليفها من خلال زيادة الإنتاج .

إن هذا المحق الإلهي إنما يؤشر لمزيد من الأزمات المستقبلية التى ينبغي التنبه لها خاصة فى إطار الدول الإسلامية والتى شهدت الكثير من الآثار المدمرة له ، وليست نتائج الأزمة الآسيوية ببعيد واضطرار كثير منها لإعادة الجدولة لتخفيف الديـــون بشروط مجحفة.

إن الاعتراف بالأثر الماحق للديون الخارجية لم يعد جدلا أكاديميا بعـــد أن اعترفت به الدوائر الدولية الاقتصادية والثنائية بما فى ذلك صندوق النقد الـــدولي ، والذي بدا جليا فى مطالباته بأن تكون القروض المقدمة للدول النامية على أســـاس خال من الفوائد وبشروط ميسرة .Concessional .

لقد اتضح أن عقودا من المساعدات والتحويلات المالية لم تسـتطع تحقيـــق النمو الاقتصادى المنشود ، بل إن كثيرا من الدول المتلقية للمساعدات فقدت مزيدا من قواعدها وقدراتها الاقتصادية .

إن هنالك ٧٠ دولة نامية تجد نفسها الآن أفقر مما كانت عليـــه فى عـــام ١٩٨٠، وهنالك ٤٣ دولة هى أسوأ مما كانت عليه فى عام ١٩٧٠ . ويؤكـــد خبراء غربيون باعتراف صريح أن مستوى المساعدات ليس لـــه علاقـــة بـــالنمو الاقتصادى ، وقد اتضح من التقارير الرسمية الأمريكيـــة أنـــه بـــالرغم مـــن أن المساعدات الخارجية الأمريكية استمرت لعصور طويلة للدول الأفريقية والآسـيوية ودول الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية ، فإن أوضاعها الاقتصادية الآن أسوأ منها قبل عشرين عاما.(٦)

المساعدات الخارجية ودورها فى تعميق التبعية:

بجانب دورها فى تفجير أزمة الديون ، عمقت المساعدات الخارجية بحكم أهدافها نوازع التبعية للنظام الاقتصادى فى أشكالها المختلفة بصورة متزايدة ، وربطت الدول المتلقية للمساعدات حقيقة بمصادر المساعدات دوليا وثنائيا من خلال تزايد حاجتها لمزيد من المساعدات.

وقد وصفت الوكالة الأمريكية للتنمية فى عام ١٩٨٩م هذه الحالة بقولها :

"إن دولا قليلة فقط من تلك التي استمرت تأخذ مساعدات أمريكية منذ الخمسينيات والستينيات قد استطاعت الخروج من حالة التبعية للمساعدات ، وفى ذات الوقت فقد ظلت دولا مرتبطة ببرامج صندوق النقد الدولي IMF لعدة عقود بدون أن تصل إلى مستوى الخروج من الحاجة المتنامية للمساعدات.

التبعية الغذائية:

لعل من أسوأ نتائج المساعدات الغذائية أنها ساعدت فى تعميق الحاجة للغذاء وذلك من خلال عمليات الإغراق التي تتبعها الدول المانحة بتوفير السلع الغذائية بأسعار تقل عن الأسعار المحلية أو تقدم عون سلعي مباشر للمواطنين ، الأمر الذى أدى إلى عمليات إحباط للمزارعين وتقليل حماسهم للإنتاج . ونشير هنا بصفة خاصة إلى أثر المعونات الغذائية المقدمة تحت القانون العام Public Law 480 وبرنامج الغذاء من أجل السلام على الدول المتلقية . ولقد قامت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٤ بتوزيع ما قيمته ٣٤بليون دولار من الغذاء للعالم الثالث وحاليا تنفق ١,٢ بليون دولار على الغذاء.(٧) كما يشير أحد الكتاب الغربيين إلى أن النتيجة النهائية لبرنامج الغذاء من أجل السلام أدت إلى الاعتماد الكلى على المساعدات الغذائية بالنسبة لدول كثيرة وإلى تدمير إنتاج العالم الثالث من الغذاء ، وساعدت على إيجاد أزمات مستمرة تتطلب مزيدا من المساعدات من أجل تجنب المجاعات بقوله : لقد أصبحت هذه المساعدات هى أفيون دول العالم الثالث الذى يجعلها فى حالة تبعية دائمة للغرب من أجل استمرار وجودها.(٨)

إن الحالة التي تعيشها الدول الإسلامية لا يقبلها الإسلام ولا تقرها تعاليمه، ذلك أن غذاء المسلمين اصبح مرهونا فى أيد خارجية فى الوقت الذى تتوافر فيه إمكانات إنتاج الغذاء فى العالم الإسلامي بدرجه كافيه لإغناء المسلمين وسد

رمقهم . وفى هذا الصدد يقول الإمام محمد الغزالي وقد قرأ قوله تعالى "هو الــذى أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون . ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات" (النحل ،١٠-١١) قائلا فأســال نفسي لمن نزلت هذه الآية ؟!

التبعية العسكرية :

لقد كشفت أزمة الديون إن الجزء الذى ذهب منها إلى الدول المتخلفــة فى شكل مساعدات عسكرية يشكل إحدى حلقات هذه الأزمة . وإذا كانت مظاهر التبعية الغذائية ظلت مكشوفة الملامح فإن حجم التبعية التى أوجدها المســاعدات والقروض العسكرية يظل من ضمن الأرقام غير المعلنة نظرا لحساسيتها . ولعــل أخطر ما فى التبعية العسكرية أنها ترتبط بشروط سياسية متعددة وضغوط تفرضــها ملكية التكنولوجيا وقطع الغيار وحظر مجالات الاستعمال وغيرها . ومما لاشك فيه أن القروض الموجهة لشراء الأسلحة تظل من أخطر أنواع القروض ، ذلك أنــه فى الوقت الذى يتوقع فيه أن تؤدى القروض الإنتاجية والإنمائية إلى تحقيــق إنتــاج وزيادة الدخل لمقابلة جزء أو كل أعباء سداد القروض، فــإن أعبــاء القــروض العسكرية تتحملها الموازنات العامة باعتبارها قروضا استهلاكية وقابلــة لــتزايد معدل تراكمها فى حالة استهلاكها فى الحرب . وتقدر المســاعدات الأمريكيــة العسكرية فى عام ١٩٩٩م بحوالي ٣ مليار دولار ذهبت للدول الاستراتيجية المنتقاة من السلطات الأمريكية .

التبعية السياسية :

لعل من أسوأ إفرازات برامج التكييف الهيكلي أن الحصول على المساعدات الخارجية المطلوبة فى إطار هذه البرامج ارتبط بشروط مجحفة أقل ما توصف به أنها تتدخل بصفة مباشرة فى سيادة الدول المستفيدة من خلال الالتزام بسقوف محــددة ومراقبة دائمة على نحو يمكن تسميته بالجاسوسية المكشوفة المعلنة . وقد بــدا أن الحاجة للمساعدات والقروض للخروج من أزمات الديون والركود الاقتصــادى ومقابلة الحاجة للغذاء ، قد أدت إلى فقدان جزء معتبر من الاستقلال السياســى للدول المعنية فى صورة اضطرارية قبلتها على مضض ، بل إن التبعية السياسية قــد أصبحت الآن ضريبة مفروضة بحكم القوانين الدولية والإجماع الدولي الذي تقوده أحادية النظام العالمى . وقد بدا جليا أن دولا عديدة قد تم عزلها بعقوبات اقتصادية وحرمانها من المساعدات والقروض لأسباب سياسية عقابا لاستقلالية قرارهــــا .

فعلى سبيل المثال توجد الآن حوالي ٣٠ دولة ممنوعة من القروض والمساعدات الأمريكية بمقاييس الإدارة الأمريكية .

أسعار الفائدة والديون كأداة للاستنزاف الاقتصادى:

إن عملية الاستنزاف الاقتصادى عن طريق تراكم أسعار الفائدة للديون الخارجية و أسعار الفائدة الجزائية لم تقف عند حدود الدول الفقيرة فقط ، ذلك أن الدول الإسلامية والنامية الغنية أصبحت بدورها فريسة لعملية استنزاف متواصل، بسبب تزايد مساحة الانكشاف الاقتصادى لهذه الدول والمعبر عنها بنسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلى الإجمالي ؛ مما يجعلها عرضة لسطوة السوق العالمى خاصة فى ظل جوانب الضعف العديدة التى تعانى منها فى قواعدها الإنتاجية، الأمر الذى يحد من قدرالها للمفاضلة بين دواعي الانفتاح والتنافس الحر فى السوق العالمى وخيارات الاعتماد على الذات و توفير المرونة الاقتصادية اللازمة لامتصاص الآثار السلبية للاهتزازات والصدمات الخارجية .

إن عمليات الاستنزاف الاقتصادى للدول الإسلامية تجئ الآن فى محورين رئيسيين:

أ – استنزاف عن طريق سداد قروض الدول المدينة الفقيرة.

ب– استنزاف عن طريق استغلال الودائع الإسلامية في الدول الغربية لتمويل استثمارات الشركات والمؤسسات الغربية ، ثم تحميل المستهلك المسلم تكاليف سداد هذه الاستثمارات من خلال نقل هذه التكاليف إلى أسعار السلع المصدرة للدول الإسلامية ، مما يترتب عليه أن يكون عائد الودائع الإسلامية الربوي سالبا أو متآكلا على المستوى الكلى .

إن الاتجاه العالمى الراهن الذى تقوده منظمة التجارة العالمية فى مجال تحرير التجارة الخارجية إنما يعمد إلى تكريس قسمة العمل الدولية السابقة فى مظهر جديد تحميه قوانين هذه المنظمة ، مما يعنى استمرار وضع أسس الانكشاف الاقتصادى للعالم الإسلامي أمام تقلبات أسواق الدول وسيطرة المؤسسات المتعددة الجنسية . ويزداد الأمر تعقيدا فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة التى انتظمت العالم ونذكر منها على وجه التحديد :

إنشاء التكتلات الاقتصادية العملاقة بمواصفات جديدة اختصرت من خلالها مراحل التكامل الاقتصادى مما مكنها من الانتقال مباشرة لفتح الأسواق على مصراعيها لمداخل التكامل المختلفة. وتجد هذه التكتلات حماية فى ظل اتفاقيات

منظمه التجارة الدولية لتبرير إجراءاتها الحمائية وإعطاء المزايا التفضيلية التجارية لأعضاء نادى الأغنياء في العالم ، فى الوقت الذى تنتقل فيه بحرية وتجتاز فيه الحواجز القطرية فى الدول الإسلامية .

اشتداد موجة الاندماجات للكيانات الاقتصادية والتجارية والمصرفية العالمية مما أوجد مؤسسات عملاقة تحتكر الآن أسواق السلع والخدمات ، الأمر الذى يطرح تحديات كبرى أمام مستقبل الشركات والمؤسسات فى البلدان الإسلامية.

تنسيق سياسات المنظمات الدولية الكبرى - الصندوق والبنك ومنظمة التجارة العالمية - مما ينذر بوضع الاقتصاد الدولي في قالب واحد من خلال توحيد الشروط الإلزامية الإذعانية للاستمرار فى عضوية النظام الدولي الجديد .

الاتجاه المتصاعد لضرب تنافسية السلع التقليدية من خلال إيجاد البدائل ذات القيمة المضافة المعتمدة بنسبة كبيره على كثافة المعرفة والتقنيات العالية والمعلوماتية ، واحتكار ذلك عن طريق تسجيل براءات الاختراع والاتفاقيات التى تحميها وبيعها بأسعار باهظة أو حظر انتقالها كلية ، أضف إلى ذلك سيطرة المؤسسات الدولية والدول الكبرى على التجارة الإلكترونية وشبكات التسويق الحديثة من خلال تطوير تقنيات الاتصالات .

تجربة السودان فى مجال المساعدات الخارجية فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى:

تقف تجربة الاقتصاد السوداني خلال الفترة ١٩٩٠م - ١٩٩٩م فى مجال المساعدات الخارجية وفى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى ، شاهدا على طبيعة ونوع الأهداف الحقيقية وراء المساعدات الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطنى .

فقد بدأ السودان فى التعامل مع التمويل الخارجي منذ عام ١٩٥٨ حينما تلقى أول قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتطوير السكة الحديد ، وتوالت بعد ذلك تدفقات المساعدات الخارجية من المصادر المختلفة والتى شملت :-

المنظمات الدولية والإقليمية.

المصارف التجارية الأجنبية .

الاتفاقيات الثنائية مع الدول ومؤسساتها القطرية .

تسهيلات الموردين .

وقد تكثفت عمليات الإقراض للسودان بصفة خاصة فى أو اسط السبعينيات، وهى الفترة التى أعقبت زيادة الفوائض النفطية جراء ارتفاع أسعار النفط عقب حرب ١٩٧٣ ، مما نتج عنه توفر إمكانات كبيرة للقروض الرخيصة والتى استغلتها الدوائر الغربية و"سماسرة" الأموال لإعادة دورانها والاستفادة من أرباحها . وقد وقع السودان ضحية لهذه الاستراتيجية كما هو الحال بالنسبة لبقية الدول النامية ، حيث شهدت هذه الفترة زيادة القروض التجارية لدعم ميزان المدفوعات وقروضا نقدية متعددة وكما هائلا من التسهيلات الائتمانية. وقد اتسم معظمها بارتفاع أسعار الفائدة (الربا) وقصر فترات السداد ، الأمر الذى أدى إلى بروز أزمة الديون الخارجية للسودان منذ بداية الثمانينات. بيد أن هذه الأزمة لم توقف تدفق المساعدات والتى اتجهت للتعاظم على النحو التالي:

حجم المساعدات قبل ١٩٨٩م

١٩٨٣	١١٦٠	مليون	دولار
١٩٨٤	٧٠٧	"	"
١٩٨٥	١١٣٣	"	"
١٩٨٨	٩٤٤	"	"
١٩٨٩	٧٧٣	"	"

لقد شهدت هذه الفترة تصاعد أزمة الركود التضخمي في السودان ودخول البلاد فى نفق التراجع فى مؤشرات التنمية ، حيث هبط متوسط معدل نمو الناتج المحلى إلى ما يقدر بـ ١,٤% فى الفترة ٧٩/٨٠ – ٨٨/١٩٨٩م وتدهور معدل نمو دخل الفرد . وقد فاقم من هذا الوضع طول فترة الجفاف والتصحر التى ضربت البلاد والقرن الإفريقي في الثمانينات وما نجم عنها من تحولات ديمغرافية تمثلت فى هجرة جماعية داخلية وتكدس المدن بالسكان الهاربين من شح المجاعات . وانتهت فترة الثمانينات بوصول الدين الخارجي إلى ما يقارب ١٤ مليار دولار فى مسيرة تصاعدت بعد ذلك ليصل إلى ٢٠,٢ مليار فى عام ١٩٩٨م .[٩]

ومع نهاية الثمانينات توقفت قدرت الاقتصاد السوداني على توليد دخول كافية بدرجة تفوق أصل وفوائد الديون المستحقة، وهو وضع يؤشر إلى أن تدفق

القروض والمساعدات قد صاحبته مؤشرات كافية بعدم قدرته على زيادة معـــدل النمو الاقتصادى وتوفيره دخولا إضافية لخدمة هذه القروض ، وبـــالرغم مـــن أن نسبة كبيرة من المساعدات كانت فى شكل قروض ميسرة .

لقد أرجع كثير من الاقتصاديين هذا التدهور، فى غيبة التحليل الإسلامي، إلى سوء استغلال القروض وسوء التخطيط وضعف الطاقة الاستيعابية وغيرها . وربمـا كان هذا التفسير صحيحا إلا أنه فى الحقيقة أغفل فى ذات الوقت الإشـــارة إلى أن هذه الأسباب إنما هى تعبير عن حالة المحق الذى أصاب هذه القروض بصــــورة أو أخرى - فتعددت الأسباب والموت واحد - وهى حقيقة لم يختص بها الســـودان وحده وإنما أصبحت ظاهرة دولية وإقليمية عامة .

الأوضاع الاقتصادية بعد عام ١٩٨٩م وتوقف القروض والمساعدات :

أدى تبدل الأوضاع السياسية فى السودان منذ عـــام ١٩٨٩ إلى تحـــولات جذرية فى مجال المساعدات الخارجية عكست مدى ارتبـــاط تدفـــق المســـاعدات باستراتيجية النظام الاقتصادى الدولي وأهدافه الحقيقية ؛حيث هبط معدل تدفـــــق القروض السنوي إلى أدنى مستوى له فى عام ١٩٩٨م إلى ١٣ مليون دولار فقـــط وذلك بسبب توقف المصادر الثنائية والإقليمية فى الدول الصناعية عن تقديم العـــون إلي السودان ، بينما استمر العون الإنساني بشكل متناقص . ونتيجة لهذا الوضـــع دخلت معظم المنظمات التمويلية الدولية فى صعوبات مع السودان ، ممـــا أدى إلى توقف قروضها إلى السودان إما بسبب تراكم الديون أو لأسباب سياسية. وكـــان مجمل المنح الثنائية التى توقفت كالآتي : (١٠)

ألمانيا	٦٠ – ١٩٩٠	٢٩٩	مليون مارك ألماني
بريطانيا	٦١–٨٨	٢٨,٨٠	مليون جنيه إسترليني
إيطاليا	٦١–١٩٩٣م	٤٠٧	مليار ليره إيطالية
هولندا	٧٥–٩١	١٠٦٣	مليون جلدر هولندي
اليابان	٧٦–٩٢	٥٥٣٦١	مليون ين
الولايات المتحدة	٦٢–٨٩	١,٤٧	مليار دولار

فماذا حدث ؟! فى الوقت الذى كان من المتوقع اشتداد الأزمة الاقتصاديـــة فى السودان خلال التسعينيات نتيجة لتوقف تدفق المساعدات الخارجية والتى ظلـت

سابقا تشكل أحد أهم مصادر التمويل للاستثمارات والموازنة العامة ، إلا أن الوضع الإقتصادى بدأ برغم تزايد الإنفاق على الحرب الدائرة فى جنوب البلاد ، فى التحول ، وبدا ذلك جليا فى ارتفاع معدلات الناتج المحلى الإجمالي بمعدل ٦% فى المتوسط خلال التسعينيات وهو معدل يفوق معدل السكان، كما بدأت ملامح هذا التحسن واضحة فى بقية المؤشرات الاقتصادية . ففي الوقت الذي وصل فيه معدل التضخم عام ١٩٨٩م ٧٢,٨% وبالرغم من ارتفاع هذا التضخم خلال منتصف التسعينيات إلا أنه هبط إلى متوسط ١٦% خلال عام ١٩٩٩م .كما أن القطاع الخارجي شهد تحسنا عما كان عليه فى نهاية ١٩٨٩م ، وانخفض عجز الميزان التجاري بل إن السودان شهد فى الربع الأول من عام ٢٠٠٠م فائضا فى الميزان التجاري بعد أن بدأ تصدير النفط المكتشف . كما شهد السودان تدفقا هائلا من الاستثمارات الخارجية خاصة فى مجال النفط والتعدين والنقل والاتصالات تقدر بحوالي ٤,٩ مليار دولار .[١١]

بالرغم من أن السودان بدأ فى انتهاج أسلوب التفاوض مع سلطات صندوق النقد الدولي من أجل معالجة ديونه المتراكمة واستجابته منذ بداية التسعينيات للحوار ودخوله فى برامج معه، وبرغم تسجيله لأداء اقتصادي مرض أشادت به سلطات الصندوق نفسها ، إلا أنه لم يتلق طوال فترة تعاونه مع صندوق النقد الدولي منذ بداية الأزمة أى قروض أو مساعدات ، و لم يتم إدراجه تحت تسهيلات التكييف الهيكلي المعززة . ويكاد يكون الدولة الوحيدة التي يطلب منها تقديم سجل إنجاز اقتصادي مرموق بدون تلقى المساعدات الخارجية من هذه التسهيلات ، وفى الوقت الذى نالت فيه المساعدات الخارجية مجموعة من الدول الأخرى المنضوية تحتها برغم سجلها المتواضع حسب ما تشير بذلك المؤشرات الكلية الصادرة من الصندوق .

ولتأكيد منحى المساعدات الخارجية الانتقائي وارتباطه باستراتيجية الشروط السياسية ، لم يتم إدراج السودان ضمن الدول المستفيدة من مبادرة الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون بالرغم من توافر شروطها حيث ظل خارج قائمة الدول بسبب حجج سياسية واهية ومقاييس انتقائية مزدوجة.

خاتمــــــــة :

لقد بدا جليا من خلال دراسة تطور الأوضاع فى السودان تزامن تحسن المؤشرات الاقتصادية مع استمرار تطبيق المنهج الاقتصادى والذى بنى على رؤية جديدة لمفهوم الاعتماد على الذات ، وهو وضع دفعت له البلاد دفعا من حيث إلزامية التوجه الإسلامي من ناحية ، ومن حيث حالة الحصار الاقتصادى الذى ضرب حوله منذ عام ١٩٨٩ من ناحية أخرى . وخلال هذه الفترة أكد النظام المصرفي في السودان والذي تحول إلى نظام إسلامي بكامله ، أنه قد استطاع الصمود أمام رياح التغيير الدولية، حيث إنه لعب دورا أساسيا فى مكافحة الأزمة الاقتصادية وأسهم فى تحقيق التواصل مع العالم الخارجي وإدارة السياسات النقدية والتمويلية بأقل الخسائر . وبالرغم من أن هذا النظام لم يصل إلى غاياته المرجوة وواجه مصاعب عديدة – لحداثة التجربة الدولية قياسا بتاريخ الاقتصاد المعاصر – إلا أنه استطاع أن يتقدم بخطوات بارزة على طريق تثبيت دعائم نشاطه وتأكيد قدرته على التعامل الإيجابي مع التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية والقطرية .
وهى تجربة رائدة تنتظر مزيدا من التكامل على المستوى الإقليمى،خاصة بعد النجاح الذى ظل يحرزه البنك الإسلامي للتنمية على هذا المستوى فى فاتحة أمل لبناء اقتصاد إسلامي جديد يقف أمام الاقتصاد الدولي الراهن المندفع نحو مصير مجهول .

ملحق رقم (١)

الديـــــن الخارجي

الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٨م

السنوات	المديونية الخارجية بليون دولار	السداد الفعلي مليون دولار
١٩٨٥	٩,١	١٨
١٩٨٨	١٢,١	٥٤
١٩٨٩	١٢,٨	٣٧
١٩٩١	١٥,٨	٢٥.٢
١٩٩٢	١٦,٠	٢٣,٣
١٩٩٣	١٦,٣	–
١٩٩٤	١٨,٠	٢٣,٨
١٩٩٥	١٩,٤	٥٧,٩
١٩٩٦	١٩,٥	٤٣,٥
١٩٩٧	١٩,٤	٦٣,٧
١٩٩٨	٢٠,٢	٦٧,٢

المصدر: بنك السودان

ملحق رقم (٢)

جملة السحوبات من القروض والمنح

من مختلف مصادر التمويل للفترة ٩٥ – ١٩٩٨م

الجهة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية	–	–	–	–
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٢,٣	١٤,٣	١٠,٢	٩,٥
صندوق الأوبك	٠,٢	١,٥	٠,٢	٠,٢
صندوق وبنك التنمية الإفريقي	٥٨,٢	٣,٧	٠,٧	٠,٣
بنك الاستثمار الأوربي	–	–	–	–
البنك الإسلامي للتنمية	٤,١	٤،٢	٧,٥	٦،٦
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي	–	–	–	–
الصندوق السعودي	–	–	–	–
ألمانيا	١,٧	٠,٣	–	–
أخرى	١,٣	٠,٠٥	–	–
إجمالي	٦٧,٨	٢٢,٠	١٨,٦	١٣,٠

المصدر : بنك السودان

ملحق رقم (٣)

الاستثمار الأجنبى المباشر فى السودان

خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٩م

رأس المال / نوع النشاط الاقتصادى	بالعملة السودانية (مليون جنيه)	بالدولار الأمريكي (مليون)	ريال سعودي (مليون)	فرنك فرنسي (مليون)	مارك ألماني (مليون)
الزراعة والتصنيع الزراعي	١٣,٦٦١	٥٣,٩	٢٨	–	–
الصناعة	١٠,٩٠١	٥٠,٩	–	–	–
التنقيب والتعدين	–	٣٥١٣	–	١٠	–
النقل	٩,٩٠٠	١٠٥,٤	٥,٠٠٦	–	٤٥,٥
الجملة	٣٤,٤٦٢	٣٧٢٣,٢	٥٠٣٤	١٠	٤٥,٥

المصدر: علي عبدالله علي – الاستثمار الأجنبي فى السودان– ورقة غير منشورة

الحواشي

(١) "التمويل والتنمية"، **صندوق النقـــد الـــدولي** المجلـــد رقـــم (١)، مـــارس ١٩٨٦ص(٩).

Economic Commission, For Africa 1998, African Economic Repor(٢)

(٣) **في الطريق إلى اقتصاد إسلامي معاصر** - د. عبد الحليم عويس ص ١٦.

(٤) الإمام محمد أبو زهره - **بحوث فى الربا** . بيروت، دار البحـــوث العلميـــة ، ١٩٧٠، ص ١٠.

(٥) تقرير لستر بيرسون ٠ - رئيس وزراء كندا السابق- "ماذا يجرى فى العـــالم الغنى والعالم الفقير : شركاء فى التنمية" ، القاهرة ، دار المعارف المصرية.

(٦) انظر تقرير معهد كاتو Cato Institute Report .و يوسف كمال محمد، **فقـه الاقتصاد النقدي**، وجوهان فيليب : **كارثة الفائدة**، ترجمة أحمد النجار، وأيضا عبد الحميد الغزالي - **العمل المصرفي وصيغة الفائدة**.

(٧) James Bovard , **The Continuing Failure of Foreign Aid**, Cato Policy Analysis , Jan. 1986

Bandow,The USA Role in Promoting Third World Development.(٨)

(٩) انظر الجدول بالملحق (١) ص: ١٤٠، المصدر بنك السودان.

(١٠) انظر الملحق (٢) ص: ١٤١، المصدر بنك السودان.

(١١) انظر الجدول بالملحق (٣) ص:١٤٣ ، المصدر على عبد الله على، " تطـــور الاستثمار الأجنبي في السودان " ١٩٩٩م، ورقه غير منشورة.

الفصل الخامس

حدود العلاقة بين السيادة القطرية والمساعدات الخارجية

أ.د. صالح جواد الكاظم

تضم الورقة مطلبين رئيسيين . المطلب الأول يتطرق إلى مصدر السيادة، ومفهومها، والنتائج المترتبة عليها . وهذا هو مدخل تأريخي – قانوني إلى المطلب الثاني الذي يؤلف جوهر الورقة . والمطلب الثاني هذا يتناول العلاقة بين السيادة والمساعدات الخارجية . وهو يتناول التنمية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان، والسيادة التنموية، وضرورة المساعدات . ثم يعرض لبعض النظريات في المساعدات و ما يترتب عليها من آثار. وأخيرا، يتناول المطلب مسألة تدخل المساعدات، بالشروط الملحقة بها، في السيادة، في ضوء الواقع الذي تمرّ به العملية التنموية ذاتها في مراحلها المختلفة .

المطلب الأول : مصدر السيادة ومفهومها ونتائجها

١-مصدر السيادة :

بعد أن أصبحت الدولة الوحدة الأساسية للمجتمع الدولي، و غدا القانون الدولي معنياً بالدولة من حيث نشأتها والاعتراف بها وتحديد حقوقها وواجباتها، برزت السيادة بصفتها عنصراً من العناصر الثلاثة التي تتألف منها الدولة . فلا دولة بدون سيادة، وإن توفر عنصرا السكان والإقليم . وهكذا استمدت السيادة أهميتها بل وجودها من كونها عنصراً أساسياً من عناصر تكوّن الدولة .

واستمدت السيادة وجودها أيضاً من حق تقرير المصير، الذي يتضمن حق الشعوب في إقامة دولها الخاصة بها، المستقلة أو المتمتعة بالسيادة . وقد اعترف بهذا الحق أول مرة ميثاق الأمم المتحدة الذي يشير إلى أن الهدف الثاني للمنظمة هو "إنماء العلاقات الودية بين الأمم"، شريطة أن يكون مستنداً إلى " احترام مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب.."[١] ، ولكن هذا الهدف ، كبقية أهداف المنظمة ، يجب أن يستند إلى سبعة مبادئ أولها أن تقوم المنظمة على مبدأ " المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"[٢].

وتكررت الإشارة إلى حق تقرير المصير في الفصل التاسع من الميثاق، المكرّس للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، حيث أكد أن خلق ظروف الاستقرار والرفاهية الضروريين للعلاقات الودية والسلمية بين الأمم يجب أن يستند إلى مبدأ الحقوق وتقرير المصير للشعوب[٣] .

وأعيد تأكيد حق تقرير المصير في عدد من الوثائق الصادرة عن الأمم

المتحدة فقد جاء هذا في مشروع الإعلان الخاص بحقوق الدول وواجباها، الذي أعدته لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة عام ١٩٤٩ . وأكده الإعلان الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٦٠، الخاص بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة، والذي شدد على حق المستعمرات في نيل سيادهّا، وعدّ مبدأ تقرير المصير جزءاً من الالتزامات الناجمة عن الميثاق، مؤكداً أن جميع الشعوب تملك حق تقرير المصير، الذي تقرر بموجبه أنظمتها السياسية وانتهاج تطورها الاقتصادي والاجتماعي بحرية.

وجاء هذا التأكيد على نحو أوضح في الإعلان الخاص بالسيادة الدائمة على المصادر الطبيعية، الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٦٢، وهو الإعلان الذي وصف بحق بأنه تأكيد لمبدأ (تقرير المصير الاقتصادي) . وقد نص هذا على أن انتهاك حقوق الشعوب والدول في السيادة على ثرواها ومصادرها الطبيعية إنما يناقض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وروحه، ويعرقل تطور التعاون الدولي والسلم . وضماناً لهذه السيادة، هذا المعنى، أكد الإعلان أن استكشاف هذه المصادر واستخراجها والتصرف بها، وكذلك استيراد رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لهذه الأغراض، يجب أن يكون وفقاً للقواعد والشروط التي تراها الشعوب والدول ضرورية أو مرغوباً فيها، من حيث السماح هذه الأنشطة أو تقييدها أو منعها . وفيما يخص الأقطار النامية، نص الإعلان على أن يكون هدف التعاون الدولي لتنميتها اقتصادياً هو تعزيز تنميتها الوطنية المستقلة، على أن يستند هذا التعاون إلى احترام سيادهّا على مصادرها وثرواها الطبيعية .

وفي عام ١٩٦٥، اعتمدت الجمعية العامة إعلاناً خاصاً بتحريم التدخل في شؤون الدول الداخلية وحماية استقلالها وسيادهّا . وكان هذا الإعلان تجسيداً للمبدأ السابع من مبادئ الأمم المتحدة القاضي بتحريم تدخل المنظمة الدولية في المسائل التي هي من صميم الاختصاص الداخلي لأية دولة.(٤) ومما جاء في هذا الإعلان أنه يُحرَّم على أية دولة أن تستخدم، أو أن تشجع على أن تُستخدم، إجراءات اقتصادية أو سياسية أو غيرها، لإرغام دولة أخرى على إخضاع سيادهّا لها وضمان منافع لها.

ثم جاء العهد الدولي للحقوق المدنيّة والسياسية، وصنوه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، عام ١٩٦٦، ليؤكدا أن "لجميع الشعوب حق تقرير المصير. وبموجب هذا الحق، تقرر الشعوب بحرية مركزها

السياسي، وتعمل بحرية على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ".[٥] وقد أدرك المجتمع الدولي أن احترام السيادة، شكلا لا مضمونا، وقصر المساواة في السيادة على المساواة القانونية، لا يكفيان، في عصر التقدم الاقتصادي والعلمي و التكنولوجي الهائل، للإبقاء على السيادة أو تحقيق المساواة العملية فيها . ولذلك، أقرت الجمعية العامة عام ١٩٧٤ (ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية)، ومما جاء فيه :

١ـ إن لكل دولة الحق في المشاركة في التجارة الدولية و أشكال التعاون الأخرى، بغض النظر عن أية اختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢ـ إن للدول جميعا الحق في المشاركة في تنظيمات منتجي السلع الأساسية من أجل تطوير اقتصادها الوطني لتوفير تمويل ثابت لتنميتها .

٣ـ إن للدول جميعا الحق في المشاركة التامة والفعالة في اتخاذ القرارات الدولية لحل المشكلات الاقتصادية و المالية والنقدية، وفي المشاركة على قدم المساواة في الفوائد الناجمة عنها .

٤ـ إن لكل دولة حق الانتفاع من أوجه التقدم و التطورات في العلوم والتكنولوجيا لتسريع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .ومن الواضح أن هذا الميثاق جاء حماية و تعزيزا لسيادة الدول النامية في المقام الأول . وهو يفرض على الدول المتقدمة أن تتعاون هي والدول النامية في كل ما من شأنه رفع المستويات الاقتصادية لهذه الدول . وهكذا يوجب على الدولة المتقدمة أن تتعاون هي والدول النامية في إقامة مؤسساتها العلمية و التكنولوجية وفي تعزيزها وتوسيعها. كما يلزمها بأن تشمل الدول النامية بنظام الأولويات الجمركية غير القائم على مبدأ المقابلة بالمثل، وأن تحسن هذا النظام وتوسعه .

ومن كل ما تقدم ذكره، يتضح أن تقرير المصير أصبح هو المصدر الموضوعي للسيادة، وأن الأخيرة لم تبق مجرد حصيلة تصور ذاتي لكيان سياسي-قانوني هو الدولة، أو لجماعة تحكم هذا الكيان أو تمثله . وقد اتخذ تقرير المصير إطارا قانونيا دوليا ملزما، كما اتخذت نظيره السيادة نفسها.[٦]

٢- مفهوم السيادة :

من المفهوم الكلاسيكي، أو التقليدي، كانت السيادة تعني سلطة عليا مطلقة، غير مقيدة بأية قوانين، أو معاهدات، أي غير خاضعة لقانون دولي .

وازدهر هذا المفهوم في القرن التاسع عشر وبداية هذا القرن . وقد استخدم لتسويغ التوسع "الكولونيالي" وإضفاء مشروعية على التعسف في العلاقات الدولية. وبالرغم من تلاشي هذا المفهوم عمليا بعد الحرب الكونية الثانية، فقد بقي من يرى السيادة قدرة كلية أو مطلقة تتمتع بها الدولة في علاقاتها بالدول الأخرى . وتطبيقا لهذا المفهوم، ثمة من رأي أن الدولة غير ملزمة قانونا بأن تخضع نزاعاتها مع الدول للوسائل السلمية لتسوية المنازعات،إن لم تقبل بها مسبقا ، صراحة أو ضمنا . وخلص أصحاب هذه الرؤية إلى أن السيادة ضمان متين لهيمنة القوة على القانون في العلاقات الدولية .(٧)

وقد انتقد هذا المفهوم انتقادا لاذعا، ورأي بعض الفلاسفة والساسة والفقهاء أن الدول القائمة ذوات السيادة هي مصدر الحروب، وأن فكرة سيادة الدولة وقفت حائلا دون اتخاذ إجراءات لجعل النظام القانوني الدولي فعالا . ثم وصف القانون الدولي بأنه نظام قانوني "بدائي" لأنه لا مركزي، على النقيض من القانون الوطني الذي يوصف بأنه مركزي . وقيل إن القانون الدولي لا يمكن أن ينتقل من حالته "البدائية" هذه ما دامت السيادة أمرا معترفا به.(٨) ولمواجهة هذا الوضع، طرحت فكرة إنشاء دولة عالمية، ولكن هذه لن تتحقق إلا بتخلي الدول عن سياداتها . وباختصار، توجه هذا المفهوم إلى إلغاء سيادة الدولة، وإحلال سيادة الدولة العالمية محلها .

وقد استندت الدعوة إلى إلغاء سيادة الدول و إنشاء دولة عالمية إلى أساسين: قانوني وأخلاقي. فقد قيل إن السيادة حالت دون تطوير القانون الدولي وتطبيقه وتعزيز دوره في العلاقات الدولية . وقيل أيضا إن إلغاء سيادات الدول سيؤدي إلى إزالة المصاعب السياسية والاقتصادية وغيرها مما تعانيه المجتمعات الوطنية على انفراد. ولكن الحقيقة أن تطور القانون الدولي لم ينطلق من تصفية سيادة الدولة وتوسيع إمكانات التدخل في شؤون الدول الأخرى، بل من تعزيز مبدأ احترام السيادة، ومبدأ عدم التدخل، ومبادئ القانون الدولي الهامة الأخرى .

وفي الوقت الذي كان فيه غلو في نسبة بعض سلبيات القانون الدولي والعلاقات الدولية إلى السيادة، وجد تصغير أو تقليل من دور السيادة حاليا . وهكذا قيل إنه تكاد ألا توجد الآن دولة لم تقبل قيودا على حريتها في العمل، وذلك لمصلحة المجتمع الدولي . وعليه، ربما كان الأدق القول إن سيادة الدولة تعني اليوم المتبقي من السلطة التي تملكها الدولة ضمن القيود التي يفرضها القانون

الدولي.[٩] ثم حث العديد من الفقهاء على أن تطرح كلمة "سيادة" جانبا، لأنها، في رأيهم، لا تنسجم هي والوقائع الفعلية للتعامل الدولي . وذهب هؤلاء إلى أنه لا يمكن الإبقاء على السيادة منسجمة هي والعديد من القيود التي تفرضها قواعد القانون الدولي على حرية الدولة في التصرف إلا من باب الافتراض، لا الواقع. وزادوا على ذلك أن القول بأن الدولة "ذات سيادة"، Sovereign، في الوقت الذي يكون فيه سلوكها مقيدا عند كل منعطف تقريبا ، إنما هو استخدام للكلمة بمعنى فني أو رسمي ضيق جدا، أي بعيدا عن المعنى الأصلي.[١٠]

٣- النتائج المترتبة على السيادة :

إن "دينامية" السيادة، بموجب القانون الدولي، يمكن التعبير عنها قانونا . ولما كانت الدول متساوية من الناحية القانونية ولها شخصية قانونية ، كانت السيادة في جانب رئيسي منها هي علاقة بدول أخرى، ومنظمات دولية ، محددة بقانون . ومن المسلم به أن الأساليب التي يعبر بها القانون عن محتوى السيادة تتفاوت . وقد قيل بصواب إن القانون الدولي بأكمله يمكن التعبير عنه في نطاق "تعايش السيادات"[١١] ، وهذا يتضمن مبدأ المساواة في السيادة. وثمة إجماع على أن النتائج المنطقية الرئيسية المترتبة على السيادة ومساواة الدول فيها هي :

أ_ الاختصاص المانع على إقليم ما والسكان الدائمين فيه.

ب_ وجوب عدم التدخل في مجال الاختصاص المانع للدول الأخرى.

ج_ اعتماد الالتزامات الناشئة عن القانون العرفي والمعاهدات على رضا الملتزمين بها.

وقبل أن نتطرق إلى بعض هذه النتائج، ينبغي أن نذكر أن كلمة "سيادة" قد تستخدم مرادفا لكلمة "استقلال"[١٢] بل هي أشيع استخداما منها، ولا سيما في العلاقات السياسية والاقتصادية بين العالمين المتطور أو المتقدم والأقل تطورا أو تقدما . وتستخدم أحيانا كلمة "سيادة" و كلمة "استقلال" استخدامه متعاوضا في السياق الواحد، ولربما كان هذا نوعا من تأكيد المعنى المشترك أو الواحد للكلمتين.

وقد بحث موضوع الاستقلال في سياق الحقوق الأساسية للدول، تلك الحقوق التي توجد بموجب النظام القانوني الدولي، الذي يستطيع تحديد السمات المميزة لأشخاص وفي مقدمتهم الدول . وقد أصبح الاستقلال ميزة بارزة للدولة، ولا سيما بعد استقلال أكثر من مائة وثلاثين دولة منذ إنشاء الأمم المتحدة حتى

الآن . وقد عرف مشروع الإعلان الخاص بحقوق الدول وواجباتها، الذي أعدته لجنة القانون الدولي عام ١٩٤٩، الاستقلال بأنه أهلية الدولة لتوفير رفاهيتها و تطورها بعيدا عن هيمنة الدول الأخرى، شريطة ألا تضر أو تنتهك الحقوق المشروعة للدول الأخرى . وهكذا فإن مفهوم الاستقلال قانوني في إطاره العام، أما مضمونه فلم يبق سياسيا، بل قد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو غير ذلك. والنتائج المترتبة على الاستقلال هي ذات النتائج المترتبة على السيادة، التي سبقت الإشارة إليها .

والنتيجة الأولى من هذه النتائج هي اختصاص الدولة المانع Exclusive Jurisdiction على إقليمها وسكانها . وهذا هو الاختصاص الداخلي Domestic Jurisdiction للدولة، أو ما يسمى "المجال المحجوز" Reserved Domain . وهذا المجال هو المجال الذي تمارس فيه الدولة أنشطتها حيث لا يكون اختصاصها مقيدا بالقانون الدولي .

ولكن ما هي المسائل التي تقع ضمن الاختصاص الداخلي والمسائل التي لا تقع ضمنه؟ ليست هناك جهة دولية معترف بها للإجابة على هذا السؤال . وتبقى الدولة هي وحدها التي تقرر وقوع المسألة ضمن اختصاصها . ولكن الإشكال المتوقع قيامه هو في حالة إنكار الدول الأخرى لتقرير الدولة هذا . ومن المسلم به أن مبادئ القانون الدولي المتغيرة لها أثر في تحديد المسائل التي تقع أولا ضمن الصلاحية الداخلية للدولة، ومن ثم في تحديد مفهوم الاختصاص الداخلي وتقليص مداه .

وهكذا فإن مسألة ما قد تكون واقعة ضمن اختصاص الدولة الداخلي، ولكن تطور العلاقات الدولية قد يؤدي إلى وقوع هذه المسألة ضمن اختصاص القانون الدولي، بقدر أو بآخر . ومثال هذه المسألة ما يتعلق بحقوق الإنسان، التي كانت تقع تقليديا ضمن الاختصاص الداخلي للدولة، ولكن تقع الآن، إلى حد أوسع وعملي، ضمن سلطان القانون الدولي . وقد تقع المسألة حصرا ضمن الاختصاص الداخلي لدولة ما، ولكن تطبيقاتها العملية قد تمس حقوق أو مصالح دول أخرى ، فتنتقل من مستواها الداخلي إلى مستوى دولي . ومثال هذا أن الدولة لها حق تحديد منطقة لصيد الأسماك، أو بحرها الإقليمي ، وذلك بقانون أو مرسوم تنفيذي . ولكنها حين تفرض بالقوة حدودا لهذه المنطقة أو هذا البحر تجاه دول أخرى، فإن الأمر ينتقل من مجرد ممارسة اختصاص داخلي إلى ما يمكن

اعتباره مسا بحقوق هذه الدول أو مصالحها.

وهذا يعني انتقال المسألة من مستوى داخلـــــي إلى مســـتوي دولي [١٣] . والملاحظ بصورة واسعة أنه لا يوجد موضوع ضمن الاختصاص الداخلي لا يمكن أن ينتقل من دائرة هذا الاختصاص إلى دائرة اختصاص القانون الدولي . ويمكـــن القول بأنه كلما اتسع نطاق القانون الدولي ضاق نطـــاق القـــانون الوطـــني أو الاختصاص الداخلي . وهذا ما يدفع إلى الاستنتاج أنه لا توجد مســـألة تقـــع، بصورة دائمة أو أبدية، ضمن الاختصاص الداخلي للدولة . وعليـــه، إن المســـألة الواحدة التي تقع ابتداء ضمن هذا الاختصاص لن تبقى كذلك في اللحظة الـــتي تتولى فيها الدولة التزامات دولية تحدد هذا الاختصاص . وبكلمة أخرى، إن الخط الفاصل بين مجال الاختصاص الداخلي والمجال الذي يتحكم فيه القانون الـــدولي ليس ثابتا . ويترتب على هذا أن مجال الاختصاص الداخلي شئ نسبي، أي ليـــس ثابتا لحقوق موروثة أو طبيعية أو أساسية.[١٤] ولكن نسبية هذا الاختصاص لا تعني انتفاءه أو إلغاءه بحال من الأحوال أو حرمان الدولة منه، ما لم يكن هذا برضـــا الدولة الصريح أو الضمني.

إن النتيجة المنطقية الثانية التي تترتب على السيادة أو الاستقلال هي وجوب عدم التدخل في مجال الاختصاص الداخلي للدولة أو ما يسمى في السياسة بشؤونها الداخلية . وهذا مبدأ أقره المجتمع الدولي في العديد من الوثائق، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، وهكذا تنص الفقرة (٧) من المادة (٢) على أن الميثـــاق لا يخـــول المنظمة الدولية التدخل في مسائل هي في طبيعتها أو أساسها Essentially ضمـــن الاختصاص الداخلي لأية دولة . كما ليس في الميثاق ما يلزم الأعضاء بعرض هـــذه المسائل للتسوية بموجب الميثاق .

ولا ريب في أن مبدأ عدم التدخل جاء تعزيزا وحمايـــة لمبـــدأ الســـيادة أو الاستقلال واختصاص الدولة . وقد أكدته الوثائق الصادرة عن الأمـــم المتحـــدة والمنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدولة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمـــة الدول الأمريكية . وقد سبق أن أشرنا إلى الإعلان الخاص بتحريم التدخل في شؤون الدول الداخلية الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٥ . ونزيد هنا أن هذه الجمعية أصدرت عام ١٩٧٠ (الإعلان الخاص بمبادئ القـــانون الـــدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة). وقد أكـــد هذا الإعلان أنه" ليس لأية دولة أو مجموعة دول، أن تتدخل تدخلا مباشرا أو غـــير

مباشر، ولأي سبب أيا كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة . وعليه، إن التدخل المسلح وجميع أنواع التدخل الأخرى، أو محاولات تهديد شخصية الدولة أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية، هي انتهاك للقانون الدولي "

إلا أن كلمة "تدخل" لم تعرف حتى الآن تعريفا موحدا ، و لم تحدد الجهة التي تستطيع تقرير وقوع تدخل في حالة من الحالات [١٥] . وعلى أية حال فسر التدخل تفسيرين : واسع وضيق، ووفقا للتفسير الواسع، إن تحديد التدخل بالإجراءات الإرغامية يقيد من تطبيق نص الفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاق . وعلى ذلك، يعد تدخلا إنشاء لجنة تحقيق أو وضع توصية ذات صفة إجرائية أو اتخاذ قرار ملزم [١٦] .

أما التفسير الضيق فيذهب أصحابه إلى أن كلمة "تدخل" مستخدمة في الميثاق بمعنى قانوني محدد. وهم يستندون في ذلك إلى تعريفهم التدخل بأنه مجرد التدخل "الدكتاتوري" في شؤون دولة معينة من جانب دولة أخرى، للإبقاء على وضع راهن أو لتغييره . وعليه، إن التدخل لابد أن يكون "ديكتاتوريا " لكي يحمل معناه المطلوب [١٧] . وما يهم استنتاجه هو أن ما يؤلف تدخلا، على وجه الدقة، في الشؤون الداخلية للدولة، مسألة موضع خلاف، والمعيار فيها متغير باستمرار .

إلا أن مبدأ تحريم التدخل ليس مطلقا من حيث تطبيقه . إنه يمكن أن يقيد لضرورة أو مصلحة دولية عامة . ومثال ذلك أن مجلس الأمن يستطيع أن يتخذ إجراءات قمعية ضد دولة ما بموجب الفصل السابع من الميثاق، دون أن يمنعه هذا المبدأ من ذلك . وهذا ما تنص عليه الجملة الأخيرة من الفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاق التي سبق ذكرها . والواقع أن هذه الفقرة أعيد تفسيرها مرارا منذ عام ١٩٤٥ . و لم تحل دون أن تناقش الأمم المتحدة السياسات الداخلية للدول الأعضاء وأن تعتمد قرارات بشأنها . ولعل أوضح مثل في هذا المضمار هو توسع نطاق اهتمام الأمم المتحدة بحقوق الإنسان وتقلص مبدأ الاختصاص الداخلي إزاءها .

استنتاج :

أدى مفهوم السيادة المطلقة لكل دولة إلى عدة نتائج سلبية بل مدمرة ، ولذلك انصرف التفكير إلى الحد من فكرة السيادة المطلقة . وساعد على ذلك تطور العلاقات الدولية والحاجة إلى التعاون والترابط بين الدول، حفظا وتطويرا

لمصالحها المشتركة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

وبالرغم من أن فكرة السيادة ما زالت تنتقد في الوقت الحاضر و ينسب إليها عدد من السلبيات فهي ما برحت الأساس النظري والعملي لوجود الدولة ذاتها، بل لوجود القانون الدولي بالرغم من تطوراته الراهنة، التي كان منها تقييد السيادة . كما أن فكرة السيادة ما زالت هي القاعدة التي تقوم عليها المنظمات الدولية بصورة عامة، وتحدد وظائفها وصلاحياتها . وفي الجملة، ما انفك المجتمع الدولي ، كما كان عند نشأته تقريبا ، مؤلفا من وحدات ذوات سيادة أو دول، فالسيادة بهذا السياق ضرورة لا تلغي إلا بضرورة .

ومن البداهة أنه بالرغم من أهمية فكرة السيادة، فإن الأخيرة يمكن تقييدها أو التنازل عن جزء منها بل إلغاؤها . بيد أن ذلك لن يكون إلا انطلاقا من حق السيادة نفسها . وهكذا، تستطيع السيادة أن تقيد نفسها أو تتنازل عن جزء منها، بل أن تلغي نفسها بنفسها . وهذا يعني، بتعبير أبسط، حق الدولة في أن تحدد، بحرية كاملة، حدود نطاق اختصاصها تجاه الدول والكيانات الدولية الأخرى . وثمة ظاهرة جديدة نسبيا تتعلق بالتنازل عن السيادة جزئيا في سبيل تحقيق أهداف مشتركة، ويمثل الاتحاد الأوروبي هذه الظاهرة[١٨].

المطلب الثاني : العلاقة بين السيادة القطرية والمساعدات الخارجية

في المطلب الأول من هذا البحث، انتهينا إلى أن السيادة الوطنية لم تعد مفهوما قانونيا صرفا، بل اكتسبت مضمونا ذا أبعاد اقتصادية – اجتماعية – ثقافية، وأصبحت هذه الأبعاد هي المجسد العملي لمفهوم السيادة . كما أصبح مفهوم السيادة "الاقتصادية" ومفهوم السيادة "الاجتماعية" ومفهوم السيادة "الثقافية" المحصلة النهائية لمفهوم السيادة السياسي . وبما أن التنمية، كما هو معروف، هي حصيلة هذه المفاهيم الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والثقافي–، جاز لنا أن نتحدث عما يمكن أن نسميه "السيادة التنموية"، أي سيادة الدولة على التنمية فيها خلال مختلف مراحلها .

وقبل أن نتناول السيادة التنموية هذه، والعلاقات بينها وبين المساعدات الخارجية للتنمية، ينبغي لنا أن نذكر أن التنمية أصبحت حقا من حقوق الإنسان الثابتة، وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلان خاص صدر عنها في

عام ١٩٨٦. وبموجب هذا الإعلان، يحق لكل فرد، ولكل الشعوب، المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والإسهام فيها والتمتع بها. ولكن كيف ينجز هذا الحق، ومن المسؤول عن إنجازه؟ وأية آلية وضعت لذلك؟ أسئلة لم يجب عليها حتى الآن[١٩].

كما ينبغي أن نذكر أن التنمية، بوصفها حقا للإنسان، يمكن حمايتها، نظريا وقانونيا، بما يسمى القواعد الآمرة في القانون الدولي. ومعنى القاعدة الآمرة هي القاعدة التي تجسد مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي، مثل مبادئ تحريم الحرب العدوانية وإبادة الجنس البشري والتمييز العنصري والجرائم ضد الإنسانية والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن هذه المبادئ مبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية[٢٠].

وفي ظل القاعدة الدولية الآمرة هذه، يؤلف حق التنمية قاعدة يقبلها ويعترف بها المجتمع الدولي، ولا يجوز الخروج عليها بمعاهدة أو تنازل، ولا يمكن أن تعدل إلا بقاعدة تالية من قواعد القانون الدولي لها نفس الطابع[٢١]. والحقيقة إن القاعدة الآمرة تجسد التزام الدولة تجاه المجتمع الدولي كله وليس تجاه دولة ولمدة فحسب[٢٢].

وعلى أية حال، بالرغم من المركز القانوني –السياسي السامق الذي تحتله السيادة وطنيا ودوليا فهي تتعرض دائما للانتهاك والتقليص في الواقع العملي، وهذا ما ينطبق على السيادة في معظم دول الجنوب، التي تؤلف أكثر من ثلثي مجموع دول العالم. فالسيادة هنا ضعيفة بل هشة أحيانا لأنها غير مسندة بمقومات مادية قوية ولا سيما الاقتصادية منها، و لم تقترب من فكرة السيادة الاقتصادية إلا قليلا.

وهذا ما يمكن قوله في السيادة التنموية، التي تعني أساسا قدرة الدولة على القيام بالتنمية بنفسها، أي باختيارها الحرة. ولكن التخلف الموروث لدى معظم دول الجنوب أعجزها عن ذلك. وكان المفترض أن يسد هذا العجز بما تقدمه الدول الغنية والوكالات المالية الدولية من مساعدات. وقدمت فعلا مساعدات، ولكنها أخفقت في تحقيق التنمية التي تحتاج إليها كل دولة على حدة، والتنميات التي تحتاج إليها الدول النامية بصورة عامة أو مشتركة.

و لم تكن مردودات هذه المساعدات الخارجية سلبية فحسب بل مثلت في كثير من الحالات انتهاكا أو إضعافا لسيادة الدول المتلقية .وقبل أن نبين كيف

أسهمت المساعدات الخارجية في انتهاك السيادة أو إضعافها، لا بد لنا من التأكيد أن المساعدات، بحد ذاتها، وبغض النظر عن كونها ثنائية أو متعددة الأطراف، لا تؤثر في السيادة . وإنما يؤثر في الأخيرة ما يرافق المساعدات من أغراض بعيدة عن أغراض التنمية، بل مناقضة لها أحيانا، وطريقة تنفيذها، وأشخاص المنفذين، والرقابة عليها وتقييمها .

والحقيقة إن المساعدات، في ظل حالات اللاتكافؤ بين أعضاء المجتمع الدولي، ضرورات لازمة، بل واجبات إنسانية أخلاقية جماعية، وبدونها لا يمكن تحقيق تنمية تؤمن خلق مستويات معيشية معقولة في بقاع العالم المتخلفة، وتسهم في توطيد السلم والاستقرار الدوليين . وقد سبق أن ارتفعت أصوات تؤكد أن أهداف المساعدات يجب أن تكون مشروعة، أي ألا تتناقض هي ومصالح المجتمع الدولي . فلا يجوز، مثلا، أن يكون القصد من المساعدات الإعداد للجوء إلى القوة بصورة غير مشروعة أو التهديد باستخدامها . وفي الوقت نفسه، جرى التشديد على ألا تقدم المساعدات بموجب شروط تؤدي إلى خرق مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية[٢٣]. وفي عام ١٩٦٤، أوصى (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) بمبادئ معينة تلزم مراعاتها في إعطاء المساعدات .

ولكن كل هذه المساعي لم تحل دون مساس مساعدات التنمية، على النحو الذي استخدمت به وضمن الأغراض التي صممت لها، بسيادة الدول المتلقية . وقد فسرت هذه الحقيقة تفاسير مطلقة عامة وتفاسير نظرية محددة . ومن التفاسير المطلقة أو العامة هو أن المساعدات الخارجية قد تكون أغراضها بصورة رئيسية أنانية أو إيثارية . و وفقا للنظرية الواقعية، إن الحكومات لا تقدم المساعدات إلا إذا أنجزت هذه أهدافا سياسية أنانية معينة . وتزيد نظريات أخرى على هذا بالقول إن المساعدات الخارجية أداة للسيطرة، تستخدم للإبقاء على العلاقات الاجتماعية والسياسية غير المتساوية بين دول النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وداخل كل منها[٢٤].

وانطلاقا من فكرة أنانية أغراض المساعدات الخارجية، تجد الدولة الأقوى في سيادة الدولة الأضعف عائقا في وجه مصالحها الذاتية فتعمل على تقليصها بل إزالتها . وهذا يعني إحلال سيادة الدولة الأولى محل سيادة الدولة الثانية أو جعلها تابعة لها . وتلك هي صورة تجسد ما يمكن أن يطلق عليه "صراع السيادات" .

والفكرة برمتها "هوبزية"[٢٥] قائمة على أن الطبيعة البشرية ناقصة وأنانية، وهذا ما يجسده كل من تكوين الدول وتصرفها، كما يجسده النظام الدولي .

وتبقي النظرية المثالية هي وحدها التي تقول إن المساعدات الخارجية يمكن أن يكون لها أساس أخلاقي إيثاري . وتركز هذه النظرية على التعاون الدولي والقانون الدولي وسيلتين أساسيتين للتنمية، وتأخذ في حسبانها مصالح الدول المتلقية في المقام الأول[٢٦] . ومن ثم، ترى هذه النظرية أن بمستطاع الدول أن تحل مشكلاتها المشتركة بدون هاجس الحرص على التمسك بالسيادة إلى حد رفض المساعدات الخارجية، أو الإصرار على التصرف بطرائق تؤدي إلى خرق إرادة الآخرين أو سيادتهم . ولكن هذه النظرية، على نبل أهدافها، لم يكتب لها أن تحظى بقبول أو تطبيق ملموسين، ولربما كان السبب أنها مفرطة في مثاليتها إفراط النظريات الأخرى في واقعيتها .

يبقى بعد هذا أن نتناول مسألة تدخل المساعدات الخارجية في سيادة الدولة المتلقية في ضوء الواقع الذي تمر به العملية التنموية نفسها لا في ضوء تنظيرات مسبقة أو جاهزة . ويقتضينا هذا أن نبحث في تأثيرات المساعدات الخارجية في السيادة من خلال المسائل الآتية، تحديد معنى التنمية أو أهدافها ، والدوافع السياسية والاقتصادية للتنمية،وتنفيذ التنمية والإشراف عليها، والخيارات المتاحة للمتلقين. وغني عن القول إن معنى التأثير في السيادة هنا هو إضعاف دور الدولة المتلقية، بدرجات مختلفة، في عمليات التنمية في مراحلها المختلفة.

١ – تحديد معنى التنمية وأهدافها:

من المسلم به أن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية عملية مركبة لتحسين حياة الناس، فهي تشمل جميع جوانب الحياة وأنشطة الناس جميعا، وتستلزم، بطبيعة الحال، تكنولوجيا لزيادة الإنتاج، وتحسين توزيع السلع والخدمات، ورفع مستوى المهارات البشرية لإدارة اقتصاد متطور، وتطوير طبيعة النظام السياسي وبيئته بحيث يستطيع العمل على إنجاز أهداف التنمية وإدامتها . وإذا كانت هذه مستلزمات للتنمية فهي أهداف لها أيضا . ويبقى الهدف الأهم للتنمية تحويل الإنسان الفرد، ولذا فان التنمية ليست أحادية الجانب من حيث أهدافها، وليست مادية أو تكنولوجية صرفة .

وفي ظل تعدد أهداف التنمية بل لا محدوديتها ، تثار أسئلة عن الطريقة التي

تعرف أو تحدد بها التنمية، وتقاس بها مؤشرات التنمية . ولربما كان التساؤل الأهم هو عن تحديد أولويات التنمية والمعايير التي تتم بموجبه . وقد بات من البديهي أن تحديد مضامين التنمية يحدد بدوره الأبعاد التي تشملها التنمية، وكيفية قياس هذه الأبعاد، وتوزيع منجزات التنمية على هذه الأبعاد . وذهب كتاب إلى أن للطريقة التي تحدد أو تعرف بها التنمية تأثيرا "عميقا" في ميزانيات المساعدات الخارجية للتنمية[٢٧].

وبعد هذه التساؤلات والحقائق يبقى تساؤل أكبر هو : أية جهة يحق لها أن تحدد أهداف التنمية وأولوياتها ؟ تطبيقا لمبدأ السيادة التنموية، يفترض أن يكون هذا من حق الدول المتلقية للمساعدات ولكن ما يقع هو على النقيض من هذا الافتراض . وقد لاحظ بعض الباحثين أن المقترحات التي تعرضها الحكومات على المانحين المحتملين لتمويل مشاريع معينة غالبا ما تصاغ وفقا لما يكون المانحون أنفسهم مستعدين لإعطائه، سواء أكانت هذه المشاريع أم لم تكن ضمن "خطة" الدولة. ويقع هذا عندما تؤلف المساعدات الخارجية عنصرا أساسيا في تغطية نفقات التنمية[٢٨]. وأشير أيضا إلى أن بعض الدول تتعمد فتح الطريق أمام دول مانحة معينة، وهذا يعني إتاحة السبيل إلى أولويات هذه الدول نفسها . وعامل آخر، ولربما كان أهم بهذا الشأن، هو أن انعدام الخبرة المحلية أو ضعفها يتيحان للخبراء الأجانب وضع قوائم الأوليات وتحديد مشاريع التنمية . ويرتبط هؤلاء الخبراء عادة بروابط وثيقة بالدول المانحة أو وكالات المساعدة المتعددة الأطراف.[٢٩]

وباختصار، يمكن أن تصبح المسؤولية عن تحديد أهداف التنمية قوة مؤثرة في عملية أنشطة التنمية ونتائجها . وكما أسلفنا، كثيرا ما لا تتولى الدولية المتلقية هذه المسئولية .

٢ – دوافع مانحي المساعدات:

تقسم هذه الدوافع إلى نوعين : دوافع سياسية ودوافع اقتصادية .

(أ) الدوافع السياسية :

الدول، بصورة رئيسية، هي التي تقدم المساعدات التي لها هذا النوع من الدوافع . وتنطلق هذه الدوافع عادة من المصالح الاستراتيجية والاهتمامات السياسية الخارجية للدول المانحة، أو من أغراضها الأيديولوجية التي هي أغراض

سياسية في مآلها . وقد لخصت أهداف المساعدات الممنوحة لأسباب سياسية هدفين توأمين هما : (١) تشجيع أنظمة الحكم على أن تبدأ، أو تواصل، التوفيق بين سياساتها الخارجية وحاجات الدول المانحة ورغباتها ، و (٢) دعم أنظمة الحكم التي تعد "صديقة" وإبقاؤها في السلطة .

وغالبا ما تتجسد المصالح الاستراتيجية للدول المانحة في مواقف سلبية تتخذها حيال الدول المتلقية لمساعداتها . والأمثلة على ذلك متعددة، منها أن الولايات المتحدة أوقفت مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لباكستان في تشرين الأول عام ١٩٩٠ بعد تجدد مخاوفها من صنعها أسلحة نووية . وبعد إجراء الهند تجاربها النووية في أيار من عام ١٩٩٨، أعلنت اليابان، وهي المانحة الأولى للمساعدات للهند، تعليق هباتها إليها التي تصل إلى ٣٫٥ مليار (ين) . وأعلنت استراليا وقف اتصالاتها الدفاعية مع الهند وكل مساعداتها غير الإنسانية. وهذا ما فعلته هولندا وبلجيكا وكندا ، وعلقت الدنمرك زيادة مقررة في مساعداتها التنموية للهند ، أما الولايات المتحدة فقد أعلنت فرض "عقوبات" اقتصادية على الهند .

ومن الأمثلة الأخرى بهذا الشأن أن الولايات المتحدة كانت تعطي الفليبين مساعدات تنموية، وكان ذلك جزءا من ثمن احتفاظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية فيها . ولكنها في عام ١٩٩١ خفضت تلك المساعدات عندما رفض مجلس الشيوخ الفليبيني تجديد المعاهدة الخاصة بتلك القواعد . وفعلت الشيء نفسه تجاه زيمبابوي عام ١٩٨٤ لأنها لم ترض بمواقف تصويت اتخذتها هذه في الأمم المتحدة[٣٠] .

إن قطع مساعدات التنمية أو تخفيضها في الأمثلة السابقة يمثلان تدخلا في الشؤون الاستراتيجية والسياسية للدول المتلقية . ولكن بقاء هذه المساعدات بذاتها لا يعني قطعا تحقيق أهداف التنمية المعلنة . وذلك أن القرارات الخاصة بتخصيص المساعدات ذات الدوافع السياسية قد تفصل عن القرارات الخاصة بجوهر برامج التنمية الاقتصادية التي تمولها هذه المساعدات . وهذه البرامج ينفذها أشخاص من القطاع الخاص أو المنظمات التطوعية الخاصة أو المنظمات الدولية غير الحكومية، وهؤلاء لا تعنيهم شيئا دوافع الدولة المانحة . والواقع أن الهدف السياسي هنا يتحقق بمجرد تقديم المساعدة، لا بالتنفيذ الناجح للأنشطة التي تمولها .

وهكذا فان دافع الدولة المانحة لا علاقة له بمشاريع محددة، ويتحقق غرض هذه الدولة الرئيسي من المساعدة حين تستفيد هي نفسها . وبمعنى آخر ، إن نتائج

المشاريع لا تهم الدولة المانحة نفسها . ويترتب على هذا أن الدولة المانحة تستطيع أن تغض النظر بسهولة عن سوء استخدام الأموال المخصصة، إن لم تساعد هي عليه، ذلك أن استفادتها نفسها أهم من تأثيرها الإيجابي في الدول المتلقية .

أخيرا، هناك ما يسمى مساعدات التنمية الإنسانية، التي يفترض أن يكون هدفها إفادة المتلقين، على النقيض من المساعدات ذات الدافع السياسي، وأقل "تأدلجا " منها . وثمة نمطان منها، هما نمط برامج حقوق الإنسان، ونمط الإغاثة عند وقوع الكوارث . وفي الأول، قد توقف الدول المانحة مساعداتها في حالة استمرار انتهاك حقوق الإنسان(٣١). ولكن بعض الدول المانحة وسعت اهتماماتها بالسياسات الداخلية للدول النامية، محتجة بحماية هذه الحقوق معيارا لتمويل التنمية. وقد فسر هذا الضغط بأنه تدخل في سيادة الدولة المتلقية، عن طريق القوة الاقتصادية(٣٢). ولربما كان هذا الضغط شبيها بالضغط الذي يمارسه الحصار الاقتصادي المفروض على بعض الدول .

وفي حالات عدة، أهملت الدول والوكالات المانحة انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول المتلقية، وبذلك أسهمت في الإبقاء على الأنظمة الاستبدادية فيها. ويستشهد بهذا بالأنظمة التي كان يمثلها (موبوتو) و(رضا شاه) و (سوموزا) و (ماركوس) . ويمكن أن تفسر هذه الحالات بأنها كانت نوعا من التدخل في حق اختيار النظام السياسي بصورة حرة، أي الحيلولة دون هذا الاختيار.

(ب)الدوافع الاقتصادية :

للأقطار النامية أهمية اقتصادية أساسية للدول المتطورة من حيث كونها مصادر للأيدي العاملة والمواد الأولية وأسواقا لتصريف السلع وللاستثمارات. وتقدم الدول مساعداتها لأهداف اقتصادية مختلفة من بينها :ضمان أسعار سوق أعلى، وضمان مبيعات للمزارعين في الدول المانحة، وتغلغل الشركات في أسواق الدول المتلقية للمساعدات . وتعزز هذه الأهداف بشروط صريحة ملحقة بقسط كبير من المساعدات، مثالها فرض التزام على الدول المتلقية للمساعدات بأن تشتري جزءا كبيرا من استيراداتها من المواد الغذائية من الدول المانحة، وبشروط تجارية ، وهذا ما تفعله الولايات المتحدة و فرنسا . وفي أوروبا الغربية واليابان ثمة سعي تنافسي شديد لتمكين الشركات من الوصول إلى أسواق الشرق الأوسط .

وتحاول الدول المانحة بطرائق متعددة أن تخلق أوضاعا تكون فيـــها الـــدول المتلقيـــــة معتمدة على السلع التي تبتاعها من تلك الدول اعتمادا كبيرا . وبذلـك تخلق تبعية تجارية[٣٣]، علاوة على التبعية السياسية التي تخلقها المساعدات الأجنبيـــة بصورة عامة . وأبعد من هذا، قامت المساعدات البنيوية بدور مكمل للعلاقـــات الاقتصادية الدولية التجارية في دمج اقتصادات العالم النامي في النظام الاقتصــــادي الدولي، وبذلك أنشأت تبعية أوسع .

وفي الوقت نفسه ، انتقدت المساعدات الخارجية لتأثيراتها البنيوية السلبية في اقتصادات الدول المتلقية. ففي بعض الحالات، كان تدفق الأموال الأجنبية بديــلا عن الإدخالات والاستثمارات الوطنية وليس مكملا لهـــا . ثم نشــأت ظـــاهرة "الاقتصاد المزدوج" نتيجة التركيز على ما يسمى "القطـــاع العصـــري"Modern Sector" . وزادت التبعية في العلاقة بين الأقطار المتطورة والأقطار الأدنى تطـــورا نتيجة إعادة تركيب الاقتصادات الوطنية وإعادة توجيـــه أذواق المســـتهلكين . و ظاهرة سلبية أخرى، وليست أخيرة، هي إهمال الزراعة إلى حد كبير في ظل برامج المساعدات الخارجية، و قد تسبب هذا في أزمات متواصلة في المواد الغذائيـــة وفي اعتماد الدول المتخلفة على استيرادها من هذه المواد ، وتلك تبعية أخرى .

وفقدت الدول المتلقية الكثير من حريتها ليس من خلال العلاقات الثنائيـــة فحسب، بل كذلك من خلال العلاقات المتعددة الأطراف، أي الـــتي تجســـدها وكالات دولية . وعلى سبيل المثال، ينفذ صندوق النقد الدولي والبنك الـــدولي لإعادة الإعمار والتنمية برامج للتكيف أو التصحيح الهيكلي . والصندوق الـــدولي هو الذي يصمم هذه البرامج ويقدم الاستشارات والنصائح بشأنها، أمـــا البنـــك الدولي فيقدم القروض لتنفيذها . ولكن هذه البرامج تفرض في العادة عددا مــــن الشروط على الدول المتلقية أهمها وأخطرها : تخفيض قيمـــة العملـــة الوطنيـــة، وتقليص الإنفاق العام، وإنهاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية، وإزالة القيود علـــى التجارة و الاستثمار الأجنبيين، وتحرير الأسعار، وتقليص الأجور ولا ســـيما في القطاع العام، وزيادة الضرائب، وإجراء تغييرات في أسعار الفـــائدة[٣٤]. وهـــذا تصبح هاتان الوكالتان الصانع الحقيقي لأهم القرارات الاقتصادية الداخليـــة، في حين تفقد الحكومات سيطرتها عليها .

وقد انتقد هذه الشروط عدد من الباحثين وحكومات العالم النـــامي الـــتي خاضت مفاوضات اقتصادية صعبة مع الصندوق، ووصفوها بأنها تدخـــل غـــير

مسوغ في شؤون دول ذوات سيادة[٣٥]. واشتدت هذه الانتقادات بعد إخفاق الإجراءات المشروطة في تحقيق هدفها المعلن وهو تنشيط النمو الاقتصادي، وبعد فقد أكثرية المواطنين الساحقة فوائد البرامج الاجتماعية الحكومية، وقيام اضطرابات سياسية نتيجة تنفيذ هذه الإجراءات .

٣ – تنفيذ التنمية والإشراف عليها:

كان ومازال النمط الغربي لمساعدات التنمية هو السائد، سواء كان على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف . والصفة الأساسية في هذا النمط هو أن التمويل يقدم على أساس المشروع، الذي يديره فنيون محترفون أجانب . وهكذا فإن المشاريع التنموية يصممها وينفذها ويقيمها بصورة رئيسية المانحون، مع شيء من المعطيات تقدمه أحيانا الحكومات المتلقية . و يستأجر عادة أشخاص يعملون في أقطار أجنبية Expatriates لتنفيذ المشاريع وإدارتها .

وقد طرحت مبررات لاستخدام هؤلاء الأجانب، بدلا من الخبراء المؤهلين المحليين . وكان من هذه المبررات أن عدد هؤلاء الخبراء قليل جدا، وأن الأجانب يشجعون على إحداث عملية التغيير على نحو أكفأ من الوطنيين ولهم خبرات سابقة في أقطار مختلفة أكثر مما للوطنيين . وغالبا ما يسيطر أجانب على ميزانية المشروع بحجة أن هذه السيطرة تحول دون إساءة استخدام الأموال المخصصة للمشروع . والمانحون يعتبرون المنفذين الأجانب، بصورة عامة، أقل فسادا لأنهم يتقاضون مرتبات دولية مرتفعة ، ومن ثم فهم ليسوا مضطرين إلى القلق ولا يتعرضون لانحرافات أخلاقية بسبب المال .

والحقيقة، إن معاناة الدول النامية من قلة الخبراء المحليين هي جزء من معاناتها من ضعف أو انعدام تنمية العناصر البشرية بصورة عامة . وهي كذلك نتيجة للخلل في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى هذه الدول وما يترتب على ذلك من آثار أهمها نقص الخبرة والخبراء . ويمكن أن تنسب المسؤولية عن هذا الوضع إلى الدول المانحة نفسها، ولا سيما الدول الكبرى منها . و هذه الدول هي نفسها التي تعوق نقل التكنولوجيا هذا،وتبقي على ما يمكن تسميته بالتبعية التكنولوجية وتجرد الدول النامية مما يمكن وصفه بالسيادة التكنولوجية .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن اختيار منفذي المشروع يتضمن السيطرة على عملية التنمية ومنتجاتها، بل ملكية هذه العملية . وتساءل هؤلاء : من هم

الذين يريد المانحون أن ينفذوا مشاريع التنمية ومن هم الذين يريدهم المتلقون؟ومن يستطيع أن يضمن على أفضل وجه النجاح التقني والاستدامة طويلة المدى؟ ومن يقدر على أن يضمن على أفضل وجه نقل المهارات والتكنولوجيا إلى المستفيدين المقصودين؟ ثم تساءل هؤلاء الباحثون: هل ينبغي أن تستخدم المساعدات التقنية الأجنبية لتنفيذ المشاريع على وجه السرعة، أم أن السرعة الأبطأ التي تتسم بها المشاركة المحلية هي الأكثر فاعلية في المدى البعيد؟[٣٦]

إن هذه الأسئلة – وغيرها كثير- تنم عن القلق من أن يكون الخبراء الأجانب، وهم المرتبطون بالمانحين بأوثق الوشائج، منفذي برامج التنمية والمتحكمين في نتائجها . و لم تكن الأجوبة على هذه الأسئلة حاسمة بل تركت لخيارات متناقضة، وأصبحت الخيارات نفسها تؤلف "معضلات" Dilemmas في نظر هؤلاء الباحثين[٣٧]. وعلى أية حال، غالبا ما يريد المانحون أن يهيمنوا على أنشطة التنمية بالرغم من أن المتلقين يستطيعون تنفيذ هذه الأنشطة بأنفسهم .

أخيرا، ليس هنا مجال المقارنة "الأخلاقية" بين سلوك الخبراء الأجانب وسلوك الخبراء الوطنيين، ونرى في محاولة إجرائها صعوبة بل استحالة عملية . ولا شك أن الحكم على جميع الخبراء الأجانب بعدم الاكتراث أو الجدية فيه شئ من التعسف وانعدام الموضوعية . ونظير هذا الحكم بأن جميع الخبراء الوطنيين هم على النقيض من ذلك .

بيد أننا لا نستطيع إلا الاتفاق وما انتهى إليه بعض الباحثين من أن الخبراء الأجانب ليست لهم حصة أو مصلحة في عملية المشروع أو نتائجه، وليسوا ملزمين بأن يعيشوا مع نتائج عملهم، مهما كانوا ملتزمين أو متعاونين شخصيا أو مهنيا[٣٨]. ثم أن هؤلاء الخبراء، وهم أشخاص قبل كل اعتبار، يركزون على المكاسب الشخصية الآنية لمهنهم لا على الآثار البعيدة لهذه المهن[٣٩].

٤ – الخيارات المتاحة للدول المتلقية :

رأينا أن مما تعنيه السيادة هو أن تعمل الدول بحرية على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وبصورة عامة، تعني حرية الدولة قدرتها على أن تفعل ما تريد و أن تمتنع عن فعل ما لا تريد، أي أن الدولة لا تكره أو تضطر إلى القيام بفعل لا ترغب هي في إتيانه . وتعني "المساواة في السيادة"، من الناحية القانونية، أن تتمكن الدول، بشكل متساو، من تحقيق إرادتها دون إكراه أو اضطرار، أي

بحرية . وهذا يتضمن قدرة الدولة أو إمكاناتها المادية، وليس مجرد إرادتها السياسية. ومن البداهة، في التطبيق العملي، أنه كلما ازدادت الخيارات أمام الدولة اتسع نطاق حريتها أو اختيارها ذاتها.

وينطبق كل هذا على ما وصفناه بالسيادة التنموية . ولكن الدول ليست متساوية في هذه السيادة، لأن إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية متفاوتة . والدول التي تعتمد في تنميتها على المساعدات الخارجية هي الأكثر تعرضا للآثار السلبية لهذا التفاوت. ومن أخطر هذه الآثار تقلص الخيارات بل انعدامها أحيانا أمام هذه الدول.

وقد سبق أن تطرقنا إلى ما سماه بعض الباحثين "معضلة" الخيار بين الخبراء الأجانب و المحليين لتنفيذ مشاريع التنمية . والمقصود بمعضلة الخيار بصورة عامة ذلك الوضع الذي تجد فيه الدولة المتلقية نفسها مضطرة إلى الاختيار بين شيئين أو تصرفين - أو أكثر- دون أن تكون لها رغبة حقيقية في أي منهما . و من الطبيعي أن لا يؤلف هذا الخيار الاضطراري، أو الخيار الملجئ بلغة القانون، خيارا حرا أو حقيقيا . إنه خيار تفرضه قوة المانح وضعف المتلقي في آن . وبمعنى أدق، إنه خيار المانح نفسه، بالرغم من أن البعض يتحدث عن "معضلة" المانح أيضا في الخيار ويساويها بمعضلة المتلقي[٤٠].

وفيما يأتي، نوجز الصور الرئيسية لانعدام الخيار أو تقلصه الناجمين عن المساعدات الخارجية للتنمية .

أ- من المتفق عليه أن مساعدات التنمية، لكي تكون فعالة، يترتب أن توجه نحو مشاريع طويلة الأمد، تتطلب أناة وصبرا في التمويل والتنفيذ والمراجعة . وبهذا يتم إرساء أساس متين لما يسمى بالتنمية المستدامة أى القابلة للتواصل أو الاستمرار Sustainable development ، التي تعني أن تمويل المانحين محدود، وان تكاليف التنمية يجب ألا تهمل . وعليه يجب أن تبذل الجهود اللازمة لضمان قدرة المصادر الطبيعية والمهارات البشرية الوطنية على مواصلة أنشطة التنمية بعد توقف تمويل المانحين[٤١].

ولكن التنمية لن تكون متواصلة أو مستدامة إذا كان غرض المساعدات الثنائية الرئيسي حماية مصالح الأمن الوطني للدول المانحة، وغرض المساعدات المتعددة الأطراف تعزيز استقرار النظام الدولي لهؤلاء الأطراف . ولا ريب في أن

هذين الغرضين تحكمهما أولويات سياسية متغيرة . وقد لوحظ أن الفقر لم يختف بالرغم من إنفاق بلايين الدولارات على التنمية، وكان من أسباب ذلك أن مساعدات التنمية كانت توزع وفقا لجدول الأعمال السياسي المتغير للدول المانحة. والحقيقة، إنه لأمر صعب جدا، إن لم يكن مستحيلا، الإبقاء على التنمية المستدامة في وجه أولويات سياسية متغيرة .

وغالبا ما تفضل الجهات المانحة مشاريع التنمية قصيرة الأمد، أو السريعة، التي تتمثل عادة في البنى التحتية، على تلك المشاريع التي تتصف بالبعد الزمني الملائم للتنمية المستدامة . وما يعني هذه الجهات في المقام الأول أهداف سياسية عاجلة أو الحفاظ على أوضاع راهنة معينة، وليس إحداث تنمية حقيقية هدفها الأول نقل المجتمع من شكل من التنظيم الاجتماعي-الاقتصادي-السياسي إلى آخر[٤٢]. و لمثل هذه المشاريع نتائج سلبية عدة أبرزها سرعة تراكم الديون الأجنبية[٤٣]. وما يهمنا ذكره هنا هو أن هذه المشاريع ليست من اختيار الأقطار المتلقية نفسها بقدر ما هي من اختيار الجهات المانحة .

ب- من المعروف أن الدول النامية طالبت باستمرار بزيادة مساعدات التنمية الرسمية . ومعروف، أيضا، أن تدفق هذه المساعدات يتأثر باعتبارات سياسية قدر تأثره باعتبارات اقتصادية أساسية . وحجم المساعدات وشروطها وتوزيعها الجغرافي حصيلة تفاعلات سياسية واستراتيجية واقتصادية[٤٤]. وغالبا ما تغير الدول والوكالات ميزانياتها نتيجة تغير أولوياتها السياسية . ومن البداهة القول بأن الإسهامات المحتملة في مساعدات التنمية يقلصها ربط المساعدات بشروط معينة، منها أن تشتري الدول المتلقية سلعا و خدمات من الدول المانحة . والواقع أن قيمة هذه المساعدات بالنسبة إلى الدول المتلقية تتقلص إلى حد كبير حيثما كان الدافع الرئيسي إلى إعطائها هو المصالح التجارية و السياسية للدول المانحة .

والمفترض أن تؤدي مصادر التنمية إلى تعزيز سيادة الدول المتلقية لأن هذه الدول تكسب قوة مادية أكبر من خلالها . وبذلك يمكن أن تغدو هذه المصادر أداة لحماية حقوق السيادة أو تعزيزها وزيادة مصادر الدول المتلقية نفسها . وهذا ما تسعى هذه الدول لتحقيقه، وما يفسر حرصها على سلطتها السيادية على المنطقة التي تخضع لاختصاصها .

ولكن ما يقع هو أن زيادة حاجات الدول الجديدة لمساعدات التنمية لا

توازيها زيادة مناسبة في تمويل المانحين . واليابان هي حتى الآن الدولة المانحة الوحيدة التي زادت من ميزانيتها لمساعدات التنمية.[٤٥] وهكذا تدهورت مساعدات التنمية الرسمية لأمريكا اللاتينية ومعظم آسيا منذ أواخر الستينيات . وازدادت تدهورا بعد تحويل قسط كبير من المساعدات إلى أوروبا الوسطى والشرقية وما بعدهما . وأفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي ازدادت حصتها من هذه المساعدات منذ عام ١٩٦١ . ولكن ماذا كانت جدوى هذه الزيادة؟ هل كان لها دور فاعل في تنمية القارة؟

إن ما جاء في مذكرة أعدها المحافظون الأفارقة في مؤسسات (بريتون وودز)، موجهة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أواخر تموز ١٩٩٨، كان نفيا مباشرا لوجود هذا الدور . فقد أكد هؤلاء أن نموا اقتصاديا في أفريقيا بنسبة (٦ر٤) في المائة هذا العام، وبنسبة (٢ر٣) في المائة عام ١٩٩٧، كما أعلن ذلك صندوق النقد الدولي، ليس كافيا لإنجاز أهداف القارة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة نفسها للاندماج في الاقتصاد العالمي .

وعزا المحافظون ذلك إلى اشتداد أعباء الديون على أفريقيا . وأوضحوا أن نفقات خدمة الديون تلتهم في المتوسط أكثر من ثلث عائدات الصادرات السنوية لأفريقيا، بل إنها تبلغ في بعض الحالات أكثر من (٥٠) في المائة[٤٦]. ولسنا الآن في معرض بحث أزمة هذه الديون ، وإنما نردد مع هؤلاء أنها تمثل عقبة رئيسية أمام فرص القارة في النمو،وأن تخفيف أعبائها له الأولوية في تحديد حلول طويلة الأجل لمشكلات التنمية في أفريقيا .

وما يهم استنتاجه هو أن أفريقيا تواجه خيارا بين بديلين لا يقل أحدهما قسوة عن الآخر: الأول أن تبقى غارقة في ديونها المتزايدة وفي وضعها التخلفي الراهن، والثاني أن ترفض ما تتلقى من مساعدات غير مجدية فتستحيل عليها التنمية كلا، وهذا ما يتعذر عليها أن تفعله . والاستنتاج الأهم هو أن غياب المصادر الكافية للتنمية إضعاف لحرية اختيار الدول المتلقية، أي لسيادتها .

جـ طالبت دول العالم النامي ، التي تؤلف الأكثرية العددية في عضوية الوكالات المالية الدولية،بزيادة مشاركتها على نحو أكثر فاعلية في اتخاذ القرارات، ولا سيما في صندوق النقد الدولي . وتنبع هذه المطالبة من ضرورة سياسية هي ممارسة هذه الدول لسيادتها على نحو كامل فعال . ومن الطبيعي أن هذه المشاركة لا تتحصل إلا إذا أخذ بالمبدأ القاضي بالمساواة في التصويت، أي أن

يكون لكل عضو صوت واحد، وإلا إذا اتخذت القرارات بالأكثرية أو بتوافق الآراء Consensus . وكان بإمكان دول العالم النامي، أن تؤلف أكثرية فيها[47]. ولا شك أن المساواة في التصويت تعبير عن مبدأ المساواة في السيادة، وإن لم يكن تعبيرا كاملا .

ولكن طرائق التصويت في هذه الوكالات لا تسير على مبدأ المساواة في التصويت . ففي صندوق النقد الدولي، يملك كل عضو ابتداء (٢٥٠) صوتا، ولكنه يملك صوتا واحدا إضافيا عن كل جزء من حصته وهو يساوي مائة ألف من حقوق السحب الخاصة التي يملكها.[48] وجدير بالذكر أن قيمة حق السحب الخاص الواحد حددت ، منذ (٣١) كانون الأول ١٩٩٤ ، بـ (١,٤٦) دولار .

وهكذا ، يقوم التصويت في الصندوق أساسا على القوة المالية والاقتصادية، ومن ثم السياسية ، التي يتمتع بها كل عضو من الأعضاء . وهذا ما يطلق عليه التصويت المستند إلى الوزن المالي والاقتصادي للعضو Weighted Voting . و يعني هذا أن قوة العضو التصويتية تعتمد على كمية حصته في الصندوق . و هذه الكمية هي التي تحدد عدد الأصوات التي يملكها كل عضو ، والتزامه تجاه الصندوق بالدفع يزيد استفادته من إقراض الصندوق .

ومن الجلي أن نظام التصويت هذا يضمن للدول التي لها أكبر الحصص ، أي التي تسهم في معظم مالية الصندوق ، التأثير الأكبر فيه . وفي المقابل ، ليس للدول الأعضاء التي ليست لها حصص كبرى في الصندوق أى قدرة على اتخاذ القرارات ، ذلك أن قوتها التصويتية متدنية إلى حد لا يكون لها معه أي تأثير .

وقد انتقدت الدول النامية ، ولا سيما الدول المغرقة بالديون ، هذا النظام التصويتي لاتخاذ القرارات ، ورأته منحازا لمصلحة الدول الدائنة ومضادا للدول المدينة. ثم انتهت إلى أن الذين هم بأمس الحاجة إلى مصادر الصندوق هم دائما في مركز تابع أو ثانوي من حيث الأهمية [49].

إن عدم مشاركة الدول النامية في اتخاذ القرارات ليس مقصورا على صندوق النقد الدولي أو (أسرة صندوق النقد الدولي) كلها ، بل يمتد حتى إلى مجالات التعاون الصرف بين الدول المتطورة والدول النامية . ومن المسلم به أن أي شكل للتعاون الحقيقي إنما يستند إلى فكرة التبادل . وفي التعاون الدولي ، لا يضمن هذا التبادل إلا إذا كان أطراف التعاون شركاء متساوين ، ويبذلون جهودا متساوية ،

ويتوقعون فوائد متساوية . وبمعنى آخر ، إن أهم شرط للتعاون الناجح هو وجـود درجة معينة من التطابق بين الأطراف فيما يتعلق بإمكاناتهم الاقتصادية و السياسية وبين كل منهم وعلاقات تعاونهم بصورة عامة .

وقد بين البحاثة الألماني (أندرياس جاكوبز Andreas Jacobs) في بحثه عن " العقبات أمام التعاون بين أوروبا والعالم العربي" ، أن هذا التطـابق مفقـود في العلاقات الأوروبية – العربية[٥٠]. ففي منظور السياسة الأوروبية ، تؤلف المنطقـة العربية بصورة رئيسية إقليما في الأطراف Peripheral ، أي بعيدا عن المركـز أو متخلفا ، كما تؤلف إقليم المشكلات . أما المنطقة المجاورة الشمالية – أي أوروبا– فهي تمثل مصدرا لا غنى عنه للتنمية والاستثمار وسوق صادرات كبيرة للعرب .

ويضيف (جاكوبز) إلى هذا أن مجموعة من مظاهر الهيمنة والإخضاع ذات الامتدادات البعيدة قد ظهرت بسبب اللاتوازن الهائل بـين الطرفـين في مختلـف الحقول. وفي معظم حقول التعاون ، كان هذا يعني أن الأوروبيين يضعون الاتجـاه، وأن عمل العرب يقتصر على محاولة تأكيد مصالحهم من خلال المهارات التفاوضية والتنازلات في حقول أخرى [٥١] .

ومنذ نهاية السبعينيات ، نظمت الجماعة الأوروبية و وارثها الاتحاد الأوروبي العلاقات الاقتصادية بدول جنوب المتوسط باتفاقيات تعاون في إطـار السياسـة الأوروبية المتوسطية . وتتألف هذه الاتفاقيات بصورة رئيسية من جزء تجاري يمنـح حرية الوصول إلى الأسواق أو تعريفات تفضيلية على الصادرات الى أوروبـا . ثم هناك جزء تعاوني في هذه الاتفاقيات يضع في تصوره تقديم مساعدات مالية وفنيـة الى إجراءات تنموية مختلفة . ولكن هدف الجزء التجاري من هذه الاتفاقيـات لم يتحقق ، فطالب العرب دائما بفتح الأسواق الأوروبية أمامهم بصـورة كاملـة . وبالرغم من أن التعديلات على الاتفاقيات طوال السنين لم تحقق هذه المطالبـة ، وافقت الدول العربية على إصلاحات السياسة الأوروبية المتوسطية كل مرة تطـوح فيها ، بل وقعت على اتفاقيات ضبط ذاتي فيما يتعلـق بصادراتها إلى السـوق الأوروبية شأنها في ذلك شأن عدة دول نامية أخرى [٥٢] .

و المسألة الأهم هي أن الجانب العربي ، كما يقول الأستاذ (جاكوبز) ، لم يشارك في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الأموال للتعاون المشار إليـه في هذه الاتفاقيات .

وأخيرا، "نظرا لحالات اللاتوازن الاقتصادي والمالي الكبير، لم يكن للأقطار

الثالثة في منطقة جنوب المتوسط من خيار إلا التعاون وفق الشروط التي وضعها الأوروبيون، إلا أن قبول الهيمنة الأوروبية أدى أحيانا إلى الإحباط وكان كريها جدا بين السكان العرب".[٥٣]

د_ يتجلى مما سبق ذكره أن انعدام الخيار، بصوره المختلفة، يعني انتهاء حرية الدول المتلقية للمساعدات الخارجية أو تقليصها، ولا شك أن السبب الرئيسي في ذلك هو عجز الدول الفقيرة عن الاستغناء عن المساعدات الخارجية ، أي إزالة اعتمادها عليها.

وقد رأينا كيف أن تنظيم الاقتصاد الدولي عن طريق القوة التصويتية في الوكالات المالية الدولية يجعل من اعتماد هذه الدول على مساعدات التنمية منها شرطا دائما أو "أبديا" كما يصفه بعض الباحثين[٥٤]. ولربما كان لنا أن نصف هذا بالضغط غير المباشر على هذه الدول لتقبل بالشروط الملحقة بالتمويل.

ولكن بإمكان المانحين أيضا أن يمارسوا ضغوطا مباشرة على الدول المتلقية لتقبل مشاريع رديئة التصميم والنتائج وهي في أصلها ذات دوافع سياسية [٥٥] والواقع أن المشاريع المدفوعة سياسيا غالبا ما تفتقر الى التخطيط الملائم أو الكافي لضمان نجاحها.

إن الدول المتلقية، بالرغم من قبولها جميع المساعدات الأجنبية ، تتردد في أن ترفض مساعدة ما حتى إذا كانت لا تلائم حاجاتها [٥٦]. ويشعر المسؤولون فيها أنهم في موقف ضعيف تجاه المانحين الأجانب ، وأن من الصعب عليهم سياسيا واقتصاديا أن يرفضوا عروض مساعدات للتنمية مهما بدت غير مفيدة.

وكما هو معروف ، ثمة تنافس بين منظمات التنمية على النفوذ والهيمنة في الدول الفقيرة ، ويؤثر هذا التنافس تأثيرا عميقا في برامج عمل هذه الدول ، وقد تتناقض برامج المانحين وتتخالط ، ولكن الدول المتلقية نادرا ما ترفض مساعدات التنمية بسبب مجرد هذا التناقض والتخالط . والنتيجة هي أن برامج مشاريع المانحين للتنمية غالبا ما تكون متقاطعة الغايات، وتتكرر الجهود فيها، وتتقلص فاعلية أنشطة التنمية في جملتها، والأسوأ أنها كثيرا ما تكون مفروضة بحكم الحاجة الاقتصادية أو السياسة.

ويرينا الواقع أن التهديدات برفض المساعدات نادرة وهي قلما تنفذ، وقد فسرت هذه الظاهرة بأن الدرجة العالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول

تجعل من عمل الدول بصورة مستقلة شيئا ينطوي على مجازفة أو مخاطرة (٥٧).

و لكن أحقا يوجد اعتماد "متبادل" في المساعدات بين طرفين ، أم أن الاعتماد هو "أحادي"فقط ، أي من طرف واحد ضعيف على طرف قوي؟ و لماذا يكون عمل الدولة باستقلالية منطويا على مجازفة؟ وهل أصبح مفهوم الاكتفاء الذاتي – ومنه الاستغناء عن مساعدات التنمية – أقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة ؟ ولربما كان السؤال المهم هو : أليس هذا التفسير تأكيدا لما قيل من أن مساعدات التنمية استخدمت لتشجيع الأقطار النامية على المشاركة في التجارة الغربية بدلا من إقامة اكتفاء ذاتي(٥٨) ؟

استنتاج :

أخيرا، من الطبيعي أن تكون الدول المتلقية حريصة على سيادتها ، ولكنها تواجه الخيار الصعب المفروض عليها ، أي بين "فوائد" قبولها المساعدات وفقدانها سيادتها أو حريتها، وابتدعت فكرة "رد الثمن" تسويغا لهذا الفقدان.

فإذا أجبرت الدول النامية على الحصول على موافقة صندوق النقد الدولي على سياستها الاقتصادية ، بعقد اتفاقيات استقرار معه، كان ذلك " ثمنا" للحصول على قروض منه. و هذا ما يصدق قوله على وجوب اتفاق هذه الدول هي والصندوق على حزمة من الإجراءات لكيلا تتردد المصارف التجارية في إقراضها في ديونها المتراكمة، وإذا أضعفت السيطرة على اتخاذ القرارات داخليا في عملية تصميم المشاريع وتنفيذها، كان هذا أيضا جزءا من "ثمن" قبول المساعدات، وهكذا فإن تقييد السيادة ، بأشكال المتنوعة وآثارها المجهضة ، هو ثمن المساعدات.

إن هذا " الثمن" ثابت ، وليس بمستطاع " المشترين" مساومة " الباعة" عليه ، ذلك أن هؤلاء لا يتعاملون إلا وفق قاعدة واحدة هي : " خذه أو اتركه " Take it or Leave it ولربما قبلت الدول هذا الثمن ، لو كان تقييد السيادة مؤقتا، ولو أدى هذا إلى تعزيز التنمية في خاتمة المطاف . و لاشك أن هذا التفاوت أو اللاتناسب بين الثمن – السيادة الذي تدفعه الدول المتلقية وما تحصل عليه من نتائج ما هما إلا صورة من صور اللاعدالة التي كانت وما زالت مثار شكوى دول العالم النامي .

الحواشي

(١) المادة (١)- الفقرة (٢) من الميثاق .

(٢) المادة (٢) – الفقرة (١) من الميثاق .

(٣) المادة (٥٥) من الميثاق .

(٤) الفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاق. كما تنص هذه الفقرة على أن لا تلـــزم الدول الأعضاء بتقديم هذه المسائل لتسويتها بموجب الميثاق، إلا أن هذا المبـــدأ لا يخل بتطبيق إجراءات القمع بموجب الفصل السابع.

٥١) الفقرة (١) من المادة (١) من كل من العهدين .

(٦) **للوقوف على دراسة حديثة لتقرير المصير، انظر :**

Atricia Carley, **Self-Determination Sovereignty, Territorial Integrity , and The Right to Secession** , Institute of Peace, Washington, D.C.,1996.

(٧) انظر على سبيل المثال :

G. Schwarzenberger, **A Manual of International Law**, Stevens and Sons, London, 1960, pp. 58-59.

(٨) انظر على سبيل المثال :

Rinehart and Winston Hans Kelsen, **Principals of Internal Law**,2nd Edition, Halt, INC., London, 1967. P.20 .

(٩) انظر :

J.G. Starke, **Introduction to International Law**, 9th Edition, Butterworth, London, 1984.p.96

(١٠) وعلق البعض على ذلك بأن هذا المعنى الفني للسيادة ما زال، بالرغم مـــن ذلك، متمسكا به بشدة. وذلك أنه أصبح يمثل رفضا لما يسمى بحـــق الدولـــة الأقوى في التدخل في شؤون الدولة الأضعف . كما أصبح يمثل إرادة الـــدول الصغرى في أن توجد بصفة أعضاء في المجتمع الدولي منفصلين ومستقلين . وإذ تستخدم كلمة سيادة في ميثاق الأمم المتحدة بشكل وصفـــي أو نعـــتي عنـــد الإشارة إلى "المساواة السيادية" أو "المساواة في السيادة" Sovereign Equality،

فمعنى ذلك أن الأعضاء ليسوا مستعدين للتسليم بأي شئ له طبيعة فيدرالية أو بأية حكومة هي فوق حكوماتهم الوطنية .انظر :

Charles G.Fenwick, **International Law**, Vakils Ltd. Bombay, 1971. p.128.

(١١) أنظر بهذا الشأن :

A. Brownlie, Principles **of Buplic International Law**. 3rd Edition, Clarendon Press, Oxford, 1985. p. 288.

(١٢) Ibid , p.80.

(١٣) Ibid., p. 292

(١٤) انظر :

"M. N. Shaw, **International Law**. 3rd Edition Grotius Publications, Cambridge University Press, 1995.pp. 395 – 396.

(١٥) للوقوف على بحث شامل في معنى التدخل، أنظر :

D.R. Gilmour, "The Meaning of Intervention, Within Artticle 2(7) of the United Nations Charter – An Historic Perspective", **International and Comparative Law Quarterly**, vol.16, 1967. pp. 330 –351.

(١٦) راجع : Leland M. Goodrich Edvard Hambro and, **Charter of the United Nations: Commentry and Documents** Boston, 1946. pp. 63-72.

(١٧) راجـــع :

L. Oppenheim, "International Law-A treatise", Vol. I, 8th Edited by H. Lauterpacht, Longmans, London, 1955. P.305.

(١٨) جدير بالتذكر في هذا الصدد أن الدستور الفرنسي الذي صـــدر في عـــام ١٩٤٦ نص في ديباجته على أن "تقبل فرنسا بقيود على ســـيادتها ضروريـــة لتنظيم السلم والدفاع عنه، شريطة المقابلة بالمثل" . ونص الدســتور الإيطـــالي الحالي الصادر عام ١٩٤٧ على أن إيطاليا "توافق على قيـــود علـــى ســـيادتها ضرورية لقيام نظام لضمان السلم و العدل بين الدول، شريطة المساواة مــــع الدولة الأخرى" (المادة ١١). وينص الدستور الألماني الاتحادي الحالي الصـــادر عام ١٩٤٩ على أن "للاتحاد، حفاظا على السلم، أن يدخل نظامـــا متبـــادلا للأمن الجماعي، وبهذا يقبل بقيود على حقوق سيادته تنشئ وتضمـــن نظامـــا سليما دائما في أوروبا و بين دول العالم" (المادة ٢٤). وانتقلت هذه الظـــاهرة

إلى أوروبا الشرقية حيث ينص دستور روسيا الاتحادية الصادر عام ١٩٩٣ على انه للاتحاد أن يشارك في اتحادات دولية وان ينقل إليها جزءاً من صلاحياته وفق معاهدات دولية (المادة٧٩).

(١٩) لمزيد من الاطلاع على موضوع الحق في التنمية، انظر : الشاذلي العيّـــاري "تأملات في مسألة "الحق في التنمية" في الوطن العربي"، مجلة **شؤون عربيـــة**، عدد ٧٩، ١٩٩٤، ص ص٢١-٣٦ .

(٢٠) .Brownlie, op.cit.; pp.260,513

(٢١) المادة (٢٣) من اتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات، ١٩٦٩.

(٢٢) وهذا ما قررته محكمة العدل الدولة في قضية :

Barcasna Traction Company Case, (Secard Phasa), ICJ Reports , 1970, p.3 at p. 32

(٢٣) .Brownie; op.cit.;p.260.

(٢٤) أنظر : Sarah J. Tisch and Michael B.Wallace,

Dillemas of Development Assistance-The What, Why, and Who of Foreign Aid, West View Press, San Francisco, 1994, p.5 and pp.68 – 72.

وانظر كذلك:

Gerd Nonneman, **Development, Administration and Aid in the Middle East**, Routledge, London, 1988, pp. 108-110.

(٢٥) نسبةً إلى الفيلسوف الإنجليزي (توماس هوبز) (١٥٨٨-١٦٧٩) .

(٢٦) انظر : Tisch &Wallace , op.cit.; pp.72-75.

(٢٧) Ibid, p.8

(٢٨) انظر مثلاً : Nonneman, op.cit.; P.81.

(٢٩) Ibid , p.81.

(٣٠) Tisch & Wallace ; op. cit.;

(٣١) ومن الأمثلة على ذلك : تجميد الدانمارك عام ١٩٩١ مساهماتها لصنـــدوق التنمية الريفية الكيني، ووقف بريطانيا ودول مانحة أخرى مســـاعداتها لكينيـــا

بسبب إساءة حكومة (موي) إلى حقوق الإنسان على نطاق واسع .

(٣٢)وفي رأي بعض المشككين في حسن نية الدول المانحة أن شروط حقوق الإنسان للمساعدات تدرجية، لافورية، في أحسن الحالات، ومتأخرة جداً عن موعدها ولن تنفذ جدياً ولا سيما في الدول التي تمارس أسوء الانتهاكات لحقوق الإنسان ، انظر : Tisch & Wallace op. Cit., p. 66. وفي مسألة (تدرجية) أو (فورية) تنفيذ حقوق الإنسان، أنظر: Craven Mathew, **The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights**, Oxford, 1996. pp. 120 – 121

(٣٣) Nonneman p.110;. op.cit.;

(٣٤) انظر :

Marc Williams, **International Economic Organizations and the Third World**; Harvester Wheatshef, London, 1994. pp. 83- 89.

(٣٥) Ibid; op.cit., p. 83

(٣٦) Tisch & Wallace , op. Cit,; pp 93,94.

(٣٧) Ibid; pp. 89-116.

(٣٨) Ibid , p. 102.

(٣٩) Ibid, p. 132.

(٤٠)فقد قيل إن الدول المانحة تواجه "معضلة" الاختيار بين تحقيق الرفاهية لسكانها أو لسكان الدول المتلقية، وبين تقديم المساعدات إلى الدول الفقيرة "الديمقراطية" أو الدول الفقيرة جميعاً حتى إذا كانت ديكتاتورية مثل زائير . ومن يجب أن تكون لهم الأولوية : ضحايا الفيضانات في بنغلادش أو لاجئو الحروب في أفريقيا؟ وعلى من يجب أن تركز الدولة المانحة اهتمامها : المدارس فيها أم العسكريون في دولةٍ "صديقة"؟ ومن يجب أن يستفيد من مساعدات التنمية : المحرومون الذين يؤلفون غالبية السكان أم فئات مخصوصة من المجتمع؟ ثم على الذي يؤلفون غالبية السكان أم فئات مخصوصة من المجتمع؟ ثم على الدول المانحة أن توازن بين التنمية ومصالحها الأمنية في توزيع المساعدات .

(٤١)وقامت الأمم المتحدة بدور هام في تعريف مفهوم التنمية المستدامة ونشره، وانتهت إلى أنه يعني التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تلحق ضرراً

بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة بها"، على حد تعبير (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية) التي أسستها الجمعية العامة عام ١٩٨٣ . وهذا الهدف هو ما تسترشد به الأمم المتحدة في جملة أعمالها من أجل التقدم الاقتصادي و الاجتماعي . أنظر: **حقائق أساسية عن الأمم المتحدة**،مكتب الأمم المتحدة للإعلام ١٩٧٧ ، ص ص ٤٩-١٥٠

(٤٢) انظر بهذا الشأن : Frnce M. Lappe, Joseph Collins, and David Kinley, **Aid as an Obstacle: Twenty Questions about our Foreign Aid and the Hungry**, San Francisco Institute for Food and Development Policy, 1980,p.80.

(٤٣) في ١٩٩٨/٨/١٥، قال د. عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني آنذاك إن مشاريع البنى التحتية التي نفذتها الحكومات المتعاقبة استهلكت أموالاً طائلة في شتى المجالات وكانت سبباً في ارتفاع نسبة المديونية الخارجية، جريدة الرأي الأردنية ١٩٩٨/٨/١٦ .

(٤٤) Williams,op.cit.,P22.

(٤٥) انظر

OECD, **Development Co-operation Efforts and Policies of the Development Assistance Committee**, Paris, OECD, 1991, p.172.

(٤٦) انظر جريدة الرأي الأردنية، ١٩٩٨/٧/٢٥، ص (٢٠)

(٤٧) ولكن كتّاباً يرون أنه بالرغم من التأثير الذي تستطيع أن تمارسه هذه الدول جماعياً، أو بصفة صوت جماعي، فإن قلة من هذه الدول تملك على انفراد المصادر الضرورية للتأثير في القرارات التي تتخذها هذه الوكالات . انظر على سبيل المثال:

Williams, op.cit. p,73.

(٤٨) حق السحب الخاص Special Drawing Right هو : الحق الممنوح للأعضاء لمجابهة مصاعب ميزان المدفوعات وانخفاض احتياطيهم من الذهب أو العملات الأجنبية . وقد أنشئ هذا الحق عام ١٩٦٩ . والمستفيد الأول من هذه الحقوق الولايات المتحدة ومجموعة الدول العشر ، وهي التي تملك الجزء

الأكبر من احتياطي الصندوق .

انظر بهذا الشان :

N.D. White **The Law of International Organizations**, Manchester University Press, 1994, p.85 .

(٤٩) Williams; op.cit.,p.67.

(٥٠) انظر :

Andreas Jacops, "Obstacles to Co -operation between Europe and the Arab World", **Aussen Politik**, Vec.47, Quarterly Edition, No.1, 1996, p.54.

(٥١) Ibid,.

(٥٢) Ibid,.

(٥٣) Ibid,.

(٥٤) Wallace ,op. cit.;. p.77

(٥٥) ومثال هذا أن (نيبال) اُضطرت نتيجة ضغوط مباشرة إلى أن توافق على مشروع لإعادة زرع غابات فيها ، وكان من دوافع المشروع مصلحة شخصية لعضو فى كونغرس الولايات المتحدة كان يريد أن يوجد فرص عمل لأصدقائه فى تجارة الشجيرات أو النباتات الصغيرة . وكان المشروع قد صُمم أصلا لاستيراد الملايين من شجيرات (الحور) التى تتسم بسرعة نموها ، وكان هذا العدد يفوق جداً ما يمكن زرعه منها . وكانت كلفة استيرادها باهظة ، حيث كان يترتب نقلها جوا فى صناديق مجمدة . والأنكى أنها غُرست فى منطقة جبلية لا تلائمها ، وكانت النتيجة إخفاق هذا المشروع إخفاقاً تاماً . نفس المصدر . ص (٦١).

(٥٦) Nonneman , op. cit.; pp. 82,3.

(٥٧) Ibid , p.70.

(٥٨) Ibid ; p.119.

الفصل السادس

الأبعاد الثقافية للمساعدات الخارجية للعالم العربي

د. نصر محمد عارف

تعارفت الأمم على مر التاريخ، على أن يدفع المغلوب للغالب جعلا ماليا، في صورة جزية أو ضريبة أو نحوها، وأن المغلوب دائما تستنزف أمواله وثرواته لتمويل نهضة الغالب، وتنمية مجتمعه ، وبناء حضارته . وقد جرى العمل بهذا العرف بصورة حازمة قاسية فى التاريخ الأوربي خصوصا، بل إن نهضة أوربا المعاصرة بنيت في مجملها اعتمادا على استنزاف الأمم المغلوبة وتسخيرها، حيث قامت فى بدايتها على مثلث تجارة البشر والذهب والقطن في المحيط الأطلنطي، ومثلث تجارة الأفيون والتوابل والسلاح في المحيط الهندي . ثم كان الاستعمار أعلى تجليات النهب والاستنزاف والاستغلال للشعوب غير الأوربية . ومن هنا فإن التقاليد السياسية الأوربية بنيت في أساسها على ذلك القانون السابق الإشارة إليه والمتعلق بنهب الغالب للمغلوب وإفقاره له. ولكن مع انصرام الربع الأول من القرن العشرين بدأ النظام الدولي يشهد ظاهرة جديدة هي المقلوب التام للظاهرة السابقة بحيث مثلت انقلابا شاملا لا تحولا أو تغيرا أو تطورا وإنما الخروج من النقيض إلى النقيض . فقد بدأت الدول الباغية (الاستعمارية) تخرج من ثرواتها وأموالها مقادير يعتد بها لتمويل عملية تطوير الدول المغلوبة (المستعمرات)، وبدأت تبرز ظاهرة جديدة فهمها هانز ج. مورجانثو على أنها صدقات للمتسولين والكسالى، ففي معارضته لسياسة المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الغربية للعالم الثالث، أكد مورجانثو على أنه "كما أن هناك كسالى ومتسولين من الأفراد فهناك أيضا كسالى ومتسولون من الأمم".(١)

ومن الجدير بالاهتمام والملاحظة، أن المساعدات الخارجية لم تبدأ مع مشروع مارشال والنقطة الرابعة في خطاب ترومان رئيس الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، كما هو متعارف عليه، على اعتبار أن الولايات المتحدة لم تكن قوة استعمارية في العالم القديم وليست لها مستعمرات في العالم الثالث. ومن ثم فقد تم فهم فلسفة المساعدات الخارجية والتعامل معها بصورة مختلفة. والحقيقة أن بريطانيا كانت أول الدول التى قدمت مساعدات إلى مستعمراتها منذ عشرينيات هذا القرن فيما عرف ببرنامج Colonial Development Act (1929) وبرنامج Colonial Development and Welfare (1940)(٢) اللذين كانا يهدفان إلى تقديم مساعدات، وقروض ميسرة للمستعمرات البريطانية. وفى أثناء الحرب العالمية الثانية بدأ صانعو السياسة الأمريكيون يفكرون في الظروف الاقتصادية الدولية وكيفية توظيفها لتحقيق الاستقرار العالمي، حيث بدأت تظهر دعوات متكررة من المفكرين المثاليين تنادى بالتحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، وترى أن الفقر في أي

مكان يمثل خطراً على الرخاء في كل مكان.

ومع إنشاء الأمم المتحدة بدأ العمل في تقديم مساعدات للدول وللشعوب الفقيرة فأنشئت UNRWA (مؤسسة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة) وبعدها أنشئ IMF (صندوق النقد الدولي) ثم IBRD "البنك الدولي للإنشاء والتعمير" ثم المجلس الاقتصادي الاجتماعي كأحد أجهزة الأمم المتحدة ECOSOC[٣].

وفي عام ١٩٤٨ أعلن جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي عن خطة لإعادة بناء الاقتصادات الأوربية التي دمرها الحرب، فيما عرف بمشروع مارشال أو برنامج الإنعاش الأوربي European Recovery Programme[٤]. وقد ترافقت معه خطة أمريكية أخرى تركز على تقديم مساعدات لتركيا واليونان. وفي خطابه السنوي عام ١٩٤٩ حدد الرئيس الأمريكي ترومان أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في نقاط أربع:[٥]

١-مساندة الأمم المتحدة.

٢-برنامج إعادة بناء أوربا.

٣-المساندة العسكرية الدفاعية.

٤-برنامج جديد لجعل مكتسبات التقدم العلمي، والفني الأمريكي، والتطور الصناعي في متناول المناطق المتخلفة، لتحقيق تنمية اقتصادية، بحيث يحقق توسعاً في تقديم الخبرة الفنية في ميادين الصحة والتعليم، والإدارة العامة،والزراعة. وقد هدف من وراء ذلك إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي الاستقرار السياسي, ومقاومة الشيوعية ,ونشر الديمقراطية. وفي موازاة مشروع مارشال وبرنامج ترومان المعروف ببرنامج النقطة الرابعة، ظهر في أوربا مشروع كولمبو لمساعدة دول جنوب آسيا، وقد أنشأت هذا المشروع كل من بريطانيا وكندا ونيوزلندا واستراليا ثم انضمت إليهم بعد ذلك فرنسا وبقية الدول الأوربية . وفي عام ١٩٦١ تحولت المنظمة التي اعتبرت أداة لمشروع مارشال في إنعاش أوربا وهي O EEC "منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي" تحولت إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي ركزت على مساعدة العالم الثالث، من خلال لجنة مساعدة التنمية DAC [٦]. ومنذ ذلك الحين أي منذ مشروع النقطة الرابعة في ١٩٤٩ حتى ١٩٩٣ بلغ مقدار ما قدّم من مساعدات من دول الشمال حوالي ٥٠٠ مليار أي نصف تريليون دولار، وهو مبلغ يفوق ما قد تم استثماره من قبل الشركات الدولية في

العالم الثالث قاطبة خلال نفس الفترة. وقد بلغ عدد الدول المتلقية للمساعدات ١٢٠ دولة وقد تم توجيه ما يزيد على ثلث هذه المساعدات بصورة أساسية لخدمة الأهداف التجارية، والاستعمارية، والاستراتيجية للدول المانحة على الرغم من أن هذه المساعدات بُنيت في أساسها على اعتبارات إنسانية[٧] ،ولكن في نظر المانح للمساعدة فان المثالية الإنسانية والمصلحة الذاتية رغم أنانيتها لا يتعارضان بل يمكن أن يتماشيا جنباً إلى جنب دون تناقض[٨].

وإذا كانت المثالية والمصلحة الذاتية في نظر الدول المانحة متحدتين كاتحاد اللاهوت والناسوت في العقيدة المسيحية الأوربية على الرغم من التناقض الوجودي بينهما ؛ فإن الدول المتلقية للمساعدات ينبغي أن تنظر لنفس القضية من زاوية أخرى ،وهنا نجد الأمر يزداد صعوبة حيث تتعدد وتتداخل الأسباب والمبررات والأدلة ويصعب تفسير وفهم المساعدات بناءً على مصلحة الدول المانحة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واستراتيجياً. ويصعب كذلك تمييز المصلحة الذاتية عن الأهداف والشعارات الإنسانية، حيث إن الأمر يحتاج إلى دراسة تحليلية للعديد من القضايا أهمها أين تنفق الدول المانحة مساعداتها؟ وماهى الدول التى تسهم بصورة أكبر في هذه المساعدات؟ وأي الجماعات السياسية تقف وراء هذه المساعدات؟ وماهى اتجاهات الرأي العام حول منح هذه المساعدات؟ وكيف بدأت هذه المساعدات وكيف تغيرت عبر الزمن؟.[٩]

ودون الدخول في تحليل وتمييز الأبعاد الإنسانية عن نظيراتها الذاتية في المساعدات الخارجية ، فإن القدر المتفق عليه بين الباحثين أن المساعدات تلعب دوراً متقدماً في السياسة الخارجية للدول المانحة ، حيث تخلق وتعضد وجوداً رمزياً للدولة في الخارج، وتستخدم في مبادلات ومجاملات دولية وتستخدم ايضاً كرشوة دولية سواء لتسهيل استخدام قواعد عسكرية أو استخدام حقوق المرور في المجال الجوى للطائرات العسكرية أو الالتزام بتحالفات معينة.[١٠] وقد صنفها مورجانثو طبقاً لأهدافها إلى ستة أنواع :[١١]

١-مساعدات إنسانية .

٢-مساعدات إنقاذية .

٣-مساعدات عسكرية .

٤- رشاوى دولية .

٥-مساعدات للوجاهة الدولية .

٦-مساعدات للتنمية الاقتصادية .

وهذا التعدد، والتنوع في الأهداف، والخلفيات الكامنة وراء المساعدات الخارجية يجعل من الصعب التعميم فيها أو عليها، لأنها ظاهرة معقدة متشابكة نصيبنا منها في هذا البحث هو التحديد ولو بصورة إجمالية للأبعاد الثقافية المتعلقة بالمعونات عطاءً ، وأخذاً ، وأهدافاً ، وآثاراً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك إيماناً من الباحث أن أى ظاهرة إنسانية يستحيل فيها القول بالشمول أو الإحاطة الكلية، أو القول الفصل، أو الوصول إلى كلمة أخيرة.

أولا:إشكالية العلاقة بين الثقافة والتنمية

شديدة التعقيد هي العلاقة بين الثقافة والتنمية،و تتعدد الإسهامات والرؤى والمنظورات حولها، بحيث لا نكاد نستطيع فصل إحداهما عن الأخرى، فالتنمية ثقافة في محتواها، وثقافية في منطلقاتها، ومثقفة في أهدافها وغاياتها، والثقافة هي عملية تنمية للذات الإنسانية والاجتماعية، وهى نمو في الوعي والإدراك والسلوك الفردي والجماعي، وهذا التعقد والتشابك أحياناً يزيد العلاقة غموضاً وإبهاماً ، ويفتح الطريق أمام اجتهادات متعارضة متناقضة في بعض الأحيان. فقد أجمعت نظريات التنمية المعاصرة على أن الثقافة التقليدية في مجتمعات العالم الثالث هي السبب الأول للتخلف والجمود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأن ظاهرة التخلف ظاهرة متأصلة في ثقافة هذه الشعوب التى وُصفت أحياناً بالغيبية أو القدرية أو السلبية أو الأبوية أو السلطوية أو التواكلية...الخ،على اعتبار أن ما يحمله إنسان العالم غير الأوربي من قيم وأفكار ومعايير ومحددات سلوك هو السبب الأول والأخير في تخلفه، ومن ثم نادى رواد نظريات التنمية بالتخلص من الثقافة التقليدية، وإحلال ثقافة علمانية أو غربية حديثة محلها[١٢]. ومن ثم تداخلت التنمية والتحديث والعلمنة والتغريب في منظومة واحدة وعادت الإشكالية إلى بدايتها، حيث إن هذه الأطروحات أيضا نابعة من منظومة ثقافية معينة قد لاتكون عالمية رغم ادعائها ذلك، وبعد مضى قرابة عقود أربع على بدء الزخم الفكري والسياسي حول قضية التنمية في العالم غير الأوربي، جاءت الحصيلة أكثر من هزيلة. فلم تزل تلك المجتمعات متخلفة بكل مقاييس التنمية التى انطلقت منها، و لم تزل تعتمد على الخارج اعتماداً كلياً في كل ما تحتاج إليه، و لم تزل نظمها السياسية تسلطية أو عسكرية أو وراثية، و لم تزل الديمقراطية والمشاركة السياسية

وحقوق الإنسان غائبة، و لم تزل في حاجة إلى المساعدات الخارجية والمعونات والقروض. وهنا تأتي محاولات المراجعة والنقد للمنظور التنموي التقليدي خصوصا في ظل ظهور نماذج للتنمية في جنوب شرق آسيا انطلقت من الثقافة المحلية أو التقليدية، وحققت قدرا من النمو يعتد به. ففي التقرير الذي أعدته لجنة الجنوب برئاسة "يوليوس نيريري" عاد التأكيد يبرز بصورة واضحة على ضرورة أن تنبع التنمية من ثقافة المجتمع، وان تتلاحم معها، حيث انه "لا يمكن للتنمية أن تمد جذورها القوية وتصبح عملية متواصلة إلا بتوكيد التطابق الثقافي وإغنائه بمشاركة جماهيرية، فالمجتمع لا يستطيع إلا على أسس ثقافية أن يحفظ تماسكه وأمنه خلال التغييرات العميقة التي تلازم عملية التنمية والتحديث الاقتصادي، حيث أظهرت استراتيجيات التنمية التي تسقط من حسابها أهمية العوامل الثقافية أنها تكون عرضة لتوليد اللامبالاة والاغتراب والشقاق الاجتماعي" .[١٣] أما تلك التجارب التي تأخذ في حسبانها طبيعة الثقافة المجتمعية وتجذرها وتحاول التعامل معها والانطلاق منها كقاعدة وأساس، مع فرزها وتحييد قيمها غير الوظيفية وتهميشها، وتفعيل قيمها الوظيفية واتخاذها منطلقا، وقاعدة لعملية التنمية ، كما حدث في كوريا الجنوبية على سبيل المثال[١٤]،فإن هذه التجارب تستطيع أن تحقق قدرا من التنمية أكثر رسوخا وتجذرا وقادرة على الاستدامة والاستمرار ومقاومة الأزمات.

ومن هنا فإنه لا يمكن والحال هكذا إحداث تنمية، في أي مجتمع ، دون الانطلاق من ثقافته، أو أخذها في الحسبان، واحترامها، حتى وإن تم السعي إلى إحداث إصلاح فيها ولكن لا ينبغي التفكير في استبدال غيرها بها، وأي محاولة تسعى إلى إسقاط ثقافة مجتمع معين وفرضها على مجتمع آخر، حتى وان تم الفرض في ظل قوة عسكرية، أو في ظل سيل متدفق من المعونات، فإن تلك المحاولة لا يضمن نجاحها، بل ولا يتصور لها ذلك. ومن ثم فيمكن مع التسليم بأن هناك أبعادا وقيما ثقافية كامنة وراء المساعدات الخارجية-ناهيك عن الأبعاد الإستراتيجية أو الاستعمارية عموما -حتى وان كانت هذه الأبعاد هي نشر الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان، وتحديث طرق ومناهج التعليم ، وتطوير الإدارة ، إذ أنها جميعا مكونات ثقافية تنطلق من ،وتؤسس على ثقافة معينة قد تكون متناسبة أو متطابقة مع ثقافة المجتمع موضع التغيير وقد لاتكون. إن التسليم بصحة هذا الافتراض يجعل من قضية المساعدات الخارجية قضية غير مضمونة الفعالية أو غير دائمة الإيجابية، فقد تكون سلبية في بعض الأحيان وقد تكون إيجابية في بعضها. ويمكننا أن نفترض أن المساعدات الخارجية تكون إيجابية

التأثير فعالة إذا ما اشترك المانح والمتلقي في الخلفية الثقافية وتطابقت إستراتيجياتهما التنموية وكانت هناك أرضية ثقافية مشتركة بينهما كأن يشملهما تراث حضاري أو تاريخي واحد. ومشروع مارشال لإنعاش أوربا بعد الحرب العالمية الثانية خير دليل على ذلك، فعلى الرغم من قصر مدته إذا ما قورنت بالمدة الزمنية التي تدفقت خلالها المساعدات للجنوب، إلا أنه حقق فعالية لاتقارن بما حدث في دول الجنوب، وذلك لأن الطرف المانح بكل خلفياته الثقافية، وبكل استراتيجياته، وأبعادها الثقافية لا يعتبر مغايرا أو غريبا عن الطرف المتلقي، بل إن كليهما جزء من الآخر تجمعهما ثقافة واحدة وتضمهما حضارة واحدة ويشملهما تاريخ واحد. أما ما حدث في دول الجنوب فنموذج للحالة السلبية غير الفعالة للمعونات، لأن المتضمنات الثقافية والسياسية خلفها تتعارض بل قد تتناطح مع ثقافة دول الجنوب أو بعضها. حيث إن بعض دول الجنوب هو في حقيقته متخلف، ولكنه يدور حضاريا في فلك النموذج الغربي، ويرتبط تاريخيا برابطة التبعية المعنوية مع القارة الأوربية و نقصد به أمريكا اللاتينية، وبعضها متخلف ولا يملك رصيدا حضاريا مثل أفريقيا السوداء، وبعضها يملك رصيدا حضاريا وثقافة قوية ضاربة الجذور في عمق التاريخ كالمنطقة الإسلامية والهند .[١٥]وهذه الدول الأخيرة قد تكون العوامل الثقافية أكثر خطورة فيها، وأكثر تأثيرا خصوصا إذا ارتبطت المعونات بصورة مباشرة بأهداف وشروط ثقافية تتناقض أو تتعارض مع ثقافة المجتمع المتلقي، وبصفة أكثر خصوصية في حالة المساعدات الثنائية التي ترتبط بنشر أيديولوجية الدولة المانحة في الدولة المتلقية أو المحافظة على علاقة التبعية الاقتصادية "التجارية أو السياسية" الثقافية مثل حالة المعونات البريطانية مع دول الكومنولث ، أو مع المستعمرات البريطانية السابقة. أو حالة الولايات المتحدة مع إسرائيل.[١٦]أما المعونات الجماعية فقد تكون أقل تأثيرا ولكنها تظل تحمل آثارا سلبية إذا ارتبطت بشروط ثقافية أو هيكلية معينة، مثل ما أطلق عليه الإصلاح الهيكلي وتكييف النظام الاقتصادي، أو "الخصخصة" ، أو غيرها من عمليات يقصد من ورائها إعادة تشكيل البنية الاجتماعية الاقتصادية بعد هدمها كلية وتفكيكها، وهى عمليات لن يتم إدراك آثارها في المدى القصير وإنما نتائجها الحقيقية ستظهر في المدين المتوسط والطويل، عندما يفقد المجتمع تناغمه وإيقاعه التقليدي دون أن يستطيع اكتساب أسلوب جديد، لأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة والقيم الحديثة جميعها لا يمكن شراؤها وتركيبها مثل الآلات، فنجاح مشروع المساعدات الأمريكية لأوربا المسمى بمشروع مارشال ارتبط

بالمشترك الثقافي بين الطرفين وبالأهداف التي وضعت له . فقد هدف المشروع إلى تنشيط اقتصاد حي ومتحرك والسماح لظهور الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمكن في ظلها للمؤسسات الحرة الديمقراطية أن توجد، وقد نجح هذا المشروع الذي لم يطبق بعد في أي مكان في العالم ، لأنه استطاع أن يعيد العظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى دول تمتلك فعلا المهارات الأساسية والتصميم والإرادة [17]، وقبل ذلك كله الثقافة المشتركة التي تؤمن هذه القيم وترى فيها قيمها السياسية العليا التي تسعى إليها وتهفو لتحقيقها. فهل الحال كذلك في مناطق العالم الأخرى التي لاتشارك المانحين نفس القيم ولا تسعى لنفس الأهداف ولا تنطلق من نفس الخبرة التاريخية؟، وهل طبق نفس المشروع بصيغته التي طبقت فى أوربا في مكان آخر؟ إن مساعدات الشمال للجنوب فقدت أهم شرطين في مشروع مارشال وهما:[18]

١-الهدف الواضح في دفع التعاون الإقليمي بين المتلقين للمعونات من خلال التقويم المشترك للحاجات والمطالب والإمكانيات.

٢-المراقبة الذاتية لبرامج التنمية من خلال الدول المتلقية ذاتها.

هذان الشرطان طبقا في أوربا وعندما جاء دور العالم الثالث "حبست الدول الأوربية وأمريكا نفسها في مصالحها السياسية والاقتصادية الضيقة"[19]،ولم تر مصلحة دول الجنوب ولم تضعها في الحسبان وإنما تم توظيف المعونات كإحدى أدوات السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها الذاتية ولو على حساب الدول الفقيرة المتلقية لهذه المساعدات.

ولعل أهم وأخطر الأبعاد المتعلقة بالمعونات هو إضعاف إمكانية أو إرادة الاعتماد على الذات، على الرغم من أن "التنمية تعني ضمنا اعتمادا متعاظما على الذات فرديا وجماعيا معا، فقاعدتها مصادر الأمة، ومواردها البشرية والمادية توضع موضع الاستخدام الكامل لتلبية حاجاتها، والمعونة الخارجية يمكن أن تشجع التنمية، ولكن هذا يتوقف على دمج هذه المعونة بالمجهود القومي وعلى رصدها لأغراض المقصودين بها"[20]

ويبقى أن نؤكد مرة أخرى أن فرصة المعونات في تحقيق تنمية حقيقية مشروطة بالإطار الثقافي الذي تقدم منه وإليه. فالمعونات بين الدول التي تشترك في إطار ثقافي واحد أكثر فعالية، وقدرة على إحداث تغيير وتنمية، وتلك التي تتدفق من إطار ثقافي إلى آخر لاتملك هذه الإمكانية بل على العكس قد تؤدى إلى تدمير

للهيكل الاجتماعي التقليدي دون أن تساعد على إيجاد بديل له، وقد تؤدي إلى تشويه البنية المجتمعية من خلال إدماج قيم ومعايير وأفكار من ثقافة معينة، ولتكن الأوربية مثلا ، في مجتمع لم تزل ثقافته التقليدية الموروثة حية ومؤثرة ، فيتحول كل منهما إلى مجهض لفعاليات الآخر ومدمر له، وذلك بفعل القوانين الطبيعية للجدل التاريخي بين الأطروحة ونقيضها. ولعل معظم المجتمعات العربية، إن لم تكن جميعها، يعاني هذه الأزمة أي أزمة وجود إطارين ثقافيين فاعلين في المجتمع كل منهما يجهض فعاليات الآخر، ويسعى لتدميره. فهناك الإطار الثقافي التقليدي وهناك الإطار الثقافي الحديث، ولا يبدو في المدى المنظور إمكانية للتعايش السلمي بينهما أو لظهور إطار ثالث يجمع إيجابيات كل منهما.

ثانيا : المتضمنات الثقافية للمساعدات

في الفصل الأول من كتابه المعنون "رؤية أخلاقية في السياسة الدولية: نظام المعونات الخارجية ١٩٤٩-١٩٨٩" بدأ Lumsdaine مناقشة قضية المعونات من نقطة فلسفية بحتة وذلك حين تناول الطبيعة الإنسانية متسائلا هل هي خيرة بفطرتها أم مجبولة على الشر بحكم صنعتها؟ ويقصد بالخير والشر هنا هل هي أنانية باحثة عن مصلحتها الذاتية أم مؤثرة معطاءة تقدم مصلحة الآخرين على مصالحها؟[٢١]، وبعد عرض مطول لآراء ومقولات الفلاسفة المثاليين، والواقعيين، والبرجماتيين، و غيرهم خلص إلى أن "البشر المثاليون الذين يتم الاحتياج إليهم لخدمة الحكومة، مرتبطون بعلاقات والتزامات وثيقة ليس فقط تجاه أوطانهم ولكن تجاه الإنسانية أيضا، والمواطنون والمسئولون الصالحون لديهم العديد من الارتباطات والاهتمامات، فقد يكون لديهم التزام قوى تجاه حزب معين، و أهداف قوية تجاه المجتمع ، ورؤية قوية تجاه المسائل الدولية...الخ، وعادة ما يبحثون عن كيفية تحقيق التوازن بين كل تلك الارتباطات، خصوصا كيفية تحقيق التصالح بين الالتزامات الوظيفية والأهداف الشخصية والمبادئ العامة"[٢٢]. وعادة يصعب أن يكون هناك توازن دقيق، ويغلب أن تتغلب المصالح السياسية سواء للفرد، أو الحزب أو الحكومة على القيم الإنسانية المثالية التى ربما تطلق كمبرر لتقديم المساعدات. ولكن يظل هناك دائما سؤال أساسي تفترق عنده المصالح، والقيم، والواقعيات، والمثاليات، وهو لمن تقدم المساعدات؟ هل تقدم لمن يحتاج إليها أم تقدم لدول معينة؟ هل توزع بالتساوى بين الدول أم أنها توزع حسب سلم المصالح ومعيار الــولاء ومناطق الاهتمام؟

إن الحقيقة التى لا تحتاج إلى جدال هى أن هناك أهدافا حقيقية خلف الأهداف المعلنة حاول McNaill أن يحللها من خلال تحليل الأطراف الخمسة التى تشارك في عملية منح واستقبال المساعدات الخارجية ،واعتبر أن الوصول إلى أهداف هذه الجماعات الخمسة يقدم الصورة الحقيقية للمساعدات الدولية وما يكمن وراءها، وهذه الأطراف هي :السياسيون وموظفو الخدمة المدنية في الدول المانحة وأمثالهم في الدول المتلقية ثم الفئة الوسيطة المتمثلة في المقاولين والمستشارين[٢٣]، ولعل هذا الاقتراب لو تم تطبيقه في دراسة المساعدات الخارجية لكل حالة على حدة، لتم الوصول إلى الصورة الحقيقية لها. التى تتجاوز كثيرا المعلن والظاهر من أهدافها وغاياتها، حيث عادة ما تتضارب الأهداف المعلنة وتتداخل، فنجد على سبيل المثال "تأكيد من الدول المانحة على اهتمامها بشعوب العالم الثالث باعتباره الأهمية الأولى يصاحبه أيضا تأكيد على ضرورة دعم الدول الصديقة، وعلى إنقاذ هذه الدول من الشيوعية (الرأسمالية)، وعلى تشجيع أيديولوجية السوق الحر (الاشتراكية) وعلى حماية المصادر الأولية الخام وعلى تشجيع الصادرات"[٢٤].

ويمكن رصد أهم الأهداف المعلنة للمساعدات الخارجية في الآتي:

١-أهداف إنسانية أخلاقية ركزت على مساعدة فقراء العالم، وجدت تبريرها وتسويغها في الاعتقاد بأن السلام طويل المدى ، و الرخاء يمكن تحقيقهما من خلال نظام عالمي عادل وكريم يستطيع الجميع فيه أن يتمتعوا بمزايا الرخاء[٢٥].

٢-احتواء التهديد الأيديولوجي للشيوعية، وهو الهدف الأول، والأساس الذى دفع إلى ظهورها ابتداء. ففي بداية الخمسينيات أعلن المتحدث الرسمي النرويجي في الأمم المتحدة ان المساعدات الخارجية هى أهم أدوات الصراع بين الشرق والغرب وأهم وسائل مقاومة المد الشيوعي في العالم الثالث وفى أوربا ذاتها[٢٦].

٣-تحقيق الأمن والاستقرار ودعم الحلفاء وهو هدف النموذج الأمريكي للمساعدات حيث تمنع أي مساعدات عن الدول الحليفة للدول المعادية[٢٧].

٤-دعم قضايا الثقافة خصوصا في المستعمرات السابقة كما في حالة فرنسا[٢٨].

٥-المجاملات والرشاوى الدولية لشراء مواقف دول معينة أو كسب تصويتها أو استخدام قواعدها العسكرية ومجالها الجوى كل ذلك يتم من خلال مساعدات

اقتصادية وعسكرية[٢٩].

إذا كانت تلك هي الأهداف المعلنة للمعونات فإن الهدف المضمر خلفها جميعا هو إحداث التغيير الاجتماعي العميق أو تسريع وقوعه ،[٣٠] حتى يتم إعادة هيكلة دول العالم غير الأوربي بالصورة التي تفضلها النخبة والجماعات النشطة في الدول المانحة، وذلك انطلاقا من أن نظام القيم الكامن خلف المساعدات الخارجية لا يقوم على الفصل بين الدولي والمحلى، بل إنه يعمم المحلى ويجعله عالميا . فالمواطنون أو القادة الذين يفضلون قيما معينة فى السياسة المحلية يسعون لتطبيقها فى السياسة الدولية انطلاقا من فرضيات مبسطة مفادها أن قيمهم المحلية هى قيم عالمية أو ينبغى أن تكون كذلك، فالدول التى يوجد فيها نظام رفاهية اجتماعية قوى هى الدول التى تشهد اهتماما أكبر بالمعونات الخارجية، والأحزاب والجماعات التى تعارض دولة الرفاهية مثلا تعارض بالتالي سياسة المعونات، والذين يؤمنون بحرية العمل فى المستوى المحلى يؤمنون بحرية التجارة على المستوى الدولي، وهذه الظاهرة هى امتداد تاريخي لظاهرة تحويل القيم المحلية إلى قيم عالمية . فالاتجاه نحو الاستعمار عكس اتجاهات محلية تؤمن بالعنصرية وتميز العرق الأبيض . وعندما تراجعت الاتجاهات العنصرية بدأت تظهر الحركات المعادية للاستعمار داخل الدول الاستعمارية ذاتها ، كذلك فإن نظرية الحرب العادلة التى طورها علماء اللاهوت فى سلامانكا جاءت لتبرر الغزو الأسباني للعالم الجديد، وبنيت بصورة كاملة على أن مفهوم العدالة بين الأفراد ينبغي أن يطبق كذلك بين الأمم[٣١].

وإذا كانت جميع هذه الأهداف والأفكار والخلفيات تتفاعل داخل الدول المانحة للمساعدات فما هى صورة الدول المتلقية عندهم؟ وماهى محددات واقع الدول موضع المساعدة ؟ لقد تم النظر إلى الفقراء فى العالم الثالث باعتبارهم جماعات سلبية خاملة أو ما أطلق عليه الجماعات المستهدفة الذين يستقبلون فقط القرارات التى صنعت من أجل صالحهم فى واشنطون ولندن وباريس، وليس لديهم أى علاقة أو صلة بصنعها، لذلك كان مردود إستراتيجيات المساعدات الخارجية سلبيا ، حيث فشلت فى تجذير عملية تنمية عادلة ودائمة، بسبب عدم قدرتها على التواصل مع الحقائق المحلية ، و تم تشخيص حالة الفقر التى يوجد عليها العالم الثالث ووصف لها العلاج وتم تطبيقه وتطوير وسائله بدون التشاور مع البشر الذين يعيشون هذه الحالة المرضية وبدون مشاركتهم.[٣٢]

ثالثا :مشروطية المساعدات وأبعادها الثقافية

لعل من قبيل التكرار التأكيد على أن المشروطية والمساعدات متلازمان لا يفترقان، حيث لم توجد ولن توجد مساعدات غير مشروطة لأنه " لم تكن المعونات مطلقا تحويلا غير مشروط للموارد فدائما تكون الشروط المرتبطة بالمعونات لتحقيق المصلحة الوطنية للدول المانحة"[٣٣]

وقد مرت مشروطية المساعدات بمراحل مختلفة فتناولها Montgomery تحت عنوان الاستعمار الجديد، حيث ربطها فى تجربة الولايات المتحدة بالاهتمام الذى أثير فى أواخر الخمسينيات حول فقدان ذهب أمريكا لصالح دول صناعية أخرى، مما جعل الحكومة الأمريكية تربط المعونات بشراء البضائع والخدمات الأمريكية، ثم جاء الرئيس كبندي وأراد أن يقنع الشعب الأمريكي بأهمية المعونات، وفائدها، فكانت حجته أنها تفتح الأسواق للبضائع الأمريكية[٣٤] .ويرى آخرون أن الجيل الأول من المشروطية المتعلقة بالمعونات كان اقتصاديا حيث اقتصرت شروط المعونات على الإصلاح الاقتصادي ،[٣٥]كما فى حالة البنك الدولي الذى لم يزل ملتزما بهذه الإستراتيجية.[٣٦]ثم جاء الجيل الثاني فى السبعينيات وما بعدها يربط المعونات بالإصلاح السياسي.[٣٧]ويمكن تصنيف المشروطية السياسة الى مستويات ستة هي:

١-أعلاها التدخل فى نظام الدولة، وفرض مطالب ومؤسسات معينة مثل: الإصلاح الديمقراطي والتعدد الحزبي، والانتخابات الحرة، وتحسين سجل حقوق الإنسان، ومنها بعض من شروط الجيل الأول مثل الانفتاح الاقتصادي، وتقليل تدخل الدولة ..الخ.

٢-محاولة تغيير السياسات والأولويات الوطنية.

٣-محاولة تغيير سياسات معينة فى قطاع أو مجال أو منطقة معينة مثل الضرائب والأسعار والتشريعات ...الخ.

٤-على مستوى المشروع أو البرنامج ويمكن أن تتضمن إصلاحات مؤسسية أو تشريعية ...الخ .

٥-شروط تمويلية.

٦-شروط إدارية.[٣٨]

فى كل تلك الدرجات والمراحل ، فإن الأثر الثقافي على الوعي القومي بما يشمله من مفاهيم الوطنية، والاستقلال، والكرامة، والقيم، والثقافة، والهوية فى غير

حاجة إلى دليل إثبات أو مزيد نقاش، إذ انه حتى مجرد فتح الأسواق لبضائع معينة يؤدى إلى تداعيات ثقافية لا تقف عند مجرد نشر القيم الاستهلاكية وتأثيرها على البناء القيمى والأخلاقي فى المجتمع ، بل تتجاوز ذلك إلى ما هو أكثر عمقا من إعادة لتشكيل الثقافة بكل تفاصيلها. فتغيير عادات الطعام مع انتشار أسلوب الحياة الأمريكي المتمثل فى "تيك أواى" والوجبات السريعة سابقة التجهيز من المؤكد انه يؤثر على العديد من العلاقات الاجتماعية خصوصا فى الأسرة وبين الأصدقاء. حيث لم يعد الطعام عملية ثقافية تقوى اللحمة والروابط بل أصبح مسألة مادية فردية سريعة الانتهاء. ونفس الأمر مع الزى والأدوات المختلفة إذ جميعها قيم ثقافية تتجاوز كثيرا حدود كونها أدوات مادية قد يظن أنها محايدة ؛ ناهيك عن أثر الاعتماد على السلع المستوردة على خلخلة البنية الاقتصادية للمجتمع، ومن ثم إحداث اهتزازات أوسع نطاقا ثقافيا واجتماعيا . فالاعتماد على السلع المستوردة من المؤكد انه سيؤدى إلى القضاء على العديد من الصناعات التقليدية التى كانت تسد نفس الحاجة، ولو بكفاءة أقل، وهذا بدوره يؤدى إلى انتهاء عادات وقيم ارتبطت "بالورشة" و "المعلم" و"أخلاق الصنعة" و ما ارتبط بها من قيم،وأعراف، وعلاقات، وعمليات اجتماعية، وثقافية شديدة التعقيد تكونت عبر تراكم الخبرات الاجتماعية فى عملية تاريخية ممتدة. كذلك يؤدى إلى القضاء على سلسلة من علائق الاعتماد المتبادل بين قطاعات اجتماعية مختلفة يتخصص كل منها فى إنتاج مادة معينة تشكل فى مجموعها مراحل للإنتاج متراكمة مترابطة لا تقف العلاقات فيها عند الحدود الاقتصادية بل تتعداها وتتجاوزها إلى الاجتماعي والثقافي. ومن ثم ، فأي إخلال بهذا الهيكل التراكمي قد يؤدى إلى انهياره بصورة كلية مما يؤدى فى النهاية إلى إنتاج مجتمع جماهيري مكون من ركام من البشر الذين لا تربطهم رابطة حقيقية،ولا يشكلون هيئة واحدة قادرة على التعاضد والتكاتف لحمل عبء وتضحيات التنمية وتحمل أزماتها.

رابعا :المترتبات الثقافية للمساعدات الأجنبية

سبق التأكيد فى أكثر من موضع على ان المساعدات بين أطراف تشترك فى النسق الثقافي آثارها الثقافية منعدمة أو قليلة، وفعاليتها الاقتصادية تنموية بصورة ملحوظة، ونتائجها الاجتماعية والسياسية مشهودة ومؤثرة بصورة إيجابية، ولكن تلك المساعدات بين أطراف مختلفي الثقافة آثارها يختلط فيها السلبي بالإيجابي، وفعاليتها غير محددة بل غير مضمونة، وكثيرا ما تكون نتائجها غير تنموية وتحدث

تأثيرات ثقافية سلبية فى هيكل البنية الاجتماعية فى المجتمع المتلقي لتلك المساعدات وذلك للأسباب والدواعي التالية:

١-إن الدول والهيئات التى تقدم المساعدات أو تديرها تنطلق من فرضيات ثقافية تحتاج الى إعادة نظر، إذ أنها تقوم ابتداء على افتراض عالمية الثقافة الغربية وصلاحيتها لجميع المجتمعات الإنسانية ، وان الثقافات المحلية هى ثقافات متخلفة تفتقر إلى وجود مؤسسات. ومن ثم فإن الحلول المقدمة حلول نمطية مؤسسة على عالمية النسق الغربي سواء من حيث مفرادته أو من حيث تطبيقه. وقد أدى ذلك الفهم أو عدم الفهم للثقافات غير الغربية الى فشل العديد من برامج المساعدات حتى فى صورتها الجزئية المتمثلة فى مشروعات محددة يتم تنفيذها على يد خبراء أجانب(٣٩).

٢- وعندما تم التفكير فى قضية الثقافة بعد فشل العديد من برامج المساعدات تمت رؤيتها على أنها عقبة وحاجز أمام التحديث والتنمية على النمط الأوربي ومن ثم يجب التغلب عليها، ولكن جاء ذلك التغلب فى صورة "كاريكاتورية" اتخذ بعض الباحثين لها نموذج "فندق الهيلتون" الذى تم توطينه وإدماجه فى الثقافات المحلية من خلال مجرد وضع بعض "السجاد" أو "اللوحات" أو "الفنون" أو "الأطعمة" أو "الديكور" المحلى مع المحافظة على النمطية الأوربية فى الهيكل والتصميم والإدارة وفى كل الأشياء الأساسية.(٤٠) ولعل هذا يعود الى إدراك واع فى المنظور المعرفي الغربي يرى أن ثقافات العالم غير الأوربي نوع من "الفولكلور" لا يرقى الى مستوى الثقافة الحقيقي.

٣- تجاهل البعد الثقافي كلية والتعامل مع عملية التغيير كهدف أساسي للمعونات على المستوى المادي فحسب ، حيث عادة لايتم تقدير الوقت اللازم لإنجاز المشروعات الهادفة لتحقيق التغيير تقديرا كليا. وإنما يتم تقديرها تقديرا ماديا فقط حيث يحدد عمر المشروع طبقا للعمر المادي للتنفيذ وعادة ما يفشل حتى المشروع نفسه بعد انسحاب الفريق الأجنبي قبل تجذير المشروع محليا من خلال تدريب فرق محلية لإدارته.(٤١) وهذا الخلل فى تقدير المدى الزمنى للتنفيذ عادة ما يحدث تدميرا فى البنية الاجتماعية والثقافية، لأنها لم تترك لتطورها الطبيعي والتلقائي، و لم يتم تغييرها بصورة فعالة وتامة وانما تم إدخال عنصر أجنبي عنها فى صيرورتها التاريخية أحدث انحرافا فيها و لم يحدث تغييرا حقيقيا.

وقد تراكمت هذا الآثار السلبية ثقافيا واجتماعيا للمساعدات الخارجية وتفاعلت مع المخزون القيمى للمجتمع العربي ، فكانت نتائجها فقدانا تاما للمناعة الثقافية للمجتمع والوقوع فى حالة من التبعية الحضارية الشاملة . فالثقافة العربية تحمل رصيدا ضخما من التقدير لمن يقدم يد العون والمساعدة وتنزل من يفعل ذلك منزلة عظيمة تجعله سيدا محكما له كل تبجيل واحترام فشكر الله من شكر الناس وشكر المعروف والاعتراف بالجميل من الشيم والخصال العربية الحميدة، والأمثلة والمأثورات فى أثر من يقدم مساعدة أو معونة كثيرة لعل أبرزها وأكثرها نفاذا "أطعم الفم تستحى العين" "ما ينكر المعروف غير ابن الحرام"..الخ.

أدى كل ذلك الى حدوث حالة من التقدير المشوب بالانبهار والتقليد والتبعية لكل من يقدم عونا أو مساعدة سواء أكان دولة أو هيئة أو فردا ، ومن ثم كان الأثر الثقافي أكثر نفاذا وتأثيرا وكانت المعونات أهم الوسائل لخلق الولاء والتبعية ونشر النفوذ سواء الاقتصادي أو الثقافي أو كليهما معا.

ويمكن رصد أهم الآثار الثقافية للمعونات الأجنبية فيما يلى:

١-فقدان المناعة الحضارية وحدوث حالة من الاستلاب لكل ما هو أجنبي والوقوع فى حالة التبعية التى أدت إلى الاغتراب الثقافي من خلال غرس وتوطين القيم وطرائق التفكير الغربية على حساب القيم والثقافات الوطنية.فجاءت النتيجة تشويه نسيج المجتمع وتفريغ طاقاته وإفقاده القدرة على الانطلاق ، وقد مثلت المعونات فى هذا الصدد استمرارا لعملية طويلة بدأت أثناء الحقبة الاستعمارية.و لم يتم التخلص منها مع الاستقلال السياسي لاستمرار علاقة التبعية الاقتصادية والثقافية مع الدول المستعمرة أو امتداداتها الحضارية.[٤٢]

٢-أدى انسياب التمويل الخارجي بأشكاله المختلفة ومنها المعونات الأجنبية إلى تشويه نمط الإنتاج والاستهلاك المحلى وكذلك أدى الى حالة من الاسترخاء فى الادخار القومي ناتجة عن انتشار القيم الاستهلاكية فى المجتمع والاعتماد على مصادر العون الخارجية.[٤٣]

٣-الاتكال العلمي والتقاني على الدول المتقدمة، وانتشار قيم السلبية وافتقاد روح المبادرة[٤٤]

٤-خلق طبقة من المنتفعين والفاسدين سياسيا الذين يقومون بنهب واستغلال المعونات الأجنبية وتحويلها الى منافع شخصية سواء فى صورة رواتب مبالغ

فيها أو بعثات ورحلات خارجية على حساب مشـــروعات المعونـــة أو فى توظيفها فى مشروعات لا علاقة لها بتنمية المجتمع ،وهذه الطبقة المتمثلـــة فى السياسيين والبيروقراطيين ولاؤها للجهات المقدمة للمعونات أكثر من ولائـها لأوطانها، ومن ثم فإن تقديم المعونات من خلال أجهزة الدولة قد يـؤدى إلى الفساد السياسى، والاستيلاء والنهب، و أحيانا الخيانة الوطنية.

٥-أما فى حالة تقديم هذه المعونات إلى مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات غـير الحكومية فإن ذلك يؤدى على المدى البعيد إلى النيل من سيادة الدولة، وقـد يؤدى إلى تنفيذ "أجندة" معادية لها، ولو بصورة غير واعية من قبل مسـئولي المنظمات غير الحكومية، حيث عادة ما تقدم المساعدات لتنفيذ مشـروعات سواء علمية أو اجتماعية أو ثقافية قد لاتكون من أولويات تلك المنظمات لو تركت لذاتها دون مؤثر خارجي.

والخلاصة إذا كانت عملية التنمية لكي تكون تنمية حقيقية ينبغى أن تكون بالأساس معتمدة على الذات وتتم بواسطة المشاركة الفعلية للنـاس وان تكـون لخدمة مصالحهم كما يرونها هم وتعتمد بالأساس على مواردهم وتنفـذ تحـت رقابتهم وان تكون عوائدها لهم وبصورة عادلة فى قسمتها[٤٥].و تظل هناك حاجة دائما لرأس المال خصوصا العملات الأجنبيـة اللازمـة لشـراء التكنولوجيـا الحديثة،وهنا فإن الحل لا يكمن فى المساعدات الخارجية المشروطة بشروط لاتحقق التنمية ولا تهدف إليها وانما يتم ذلك من خلال وسيلتين أساسيتين هما:

١-التجارة ليست المعونة Trade not aid[٤٦] وذلك بمساعدة الدول الفقيرة مـن خلال فتح الأسواق أمام سلعها وبصورة حرة والتعامل بسعر عادل للمـواد الخام، وليس التآمر عليها لتدمير اقتصاداتها من خلال بخس أسعار مواردهـا الخام ولعل مثال النفط فى غير حاجة إلى بيان.

٢-دفع تعويضات عن النهب، والاستغلال، والسخرة، واستنـزاف الموارد الـذى تم خلال فترة الاستعمار على أن تتم تلك التعويضات بصورة دولية تشـكل لها لجان محايدة لتقدير التدمير الذى حدث فى مجتمعات العالم الثالث من جـراء الاستعمار والعوائد الضخمة التى عادت على الدول الأوربية من اسـتعمارها واستغلالها للدول الفقيرة الآن و التى تم إفقارها لإغناء دول الشمال. ولعـل مثال تعامل المنظمات اليهودية العالمية ومعها إسرائيل مع ألمانيا ثم مع سويسـرا ثم مع المؤسسات التى شاركت فى عمليات قتل اليهود إبان الحكم النازي يعتبر

مثالا يجب أن يحتذي من قبل دول العالم الثالث عموما والعالم العربي خصوصا.

وتبقى كلمة أخيرة إن التنمية لا يمكن تحقيقها "بالتسول الدولي" على حد تعبير هانزج. مورجانثو و لم يشهد التاريخ أن هناك تجربة تنموية حقيقية تحققت بهذا الأسلوب.

الحواشي

(١) Hans J. Morgenthau, " Preface to a Political Theory of Foreign Aid ", in: Robert A. Goldwyn (ed.), **Why Foreign Aid**, (Chicago: Rand McNally, 1962) p.79.

(٢) Peter Burnell , "Introduction " , in : Anuradha Bose , and Peter Burnell (eds.) **Britain's Overseas Aid Since 1979: Between Idealism and Self- interest**, Manchester and New York: (Manchester University Press, 1991) p.2.

(٣) David Halloran Lumsdain, Moral Vision in **International Politics: The Foreign Aid Regime** 1949- 1989, (Princeton: Princeton University Press, 1993) p.34.

(٤) Burnell , op. Cit., p.2.

(٥) حامد ربيع ، "الأبعاد الدولية للمشاكل الإنمائية فى الوطن العربي" ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ، ضمن ندوة المشاكل الإنمائية فى الوطن العربى ، ١٩٧٨ ص ص ٣٦-٣٨.

(٦) Lumsdain , op.cit., p.36.

(٧) Ibid .pp.30-31

(٨) Burnell , op. Cit., p.21.

(٩) Lumsdaine, op.cit, p.3

(١٠) John D.Montgomery , **Foreign Aid in International Politics,** (Englewood Cliffs, N. J: Prentice – Hall, inc., 1967) p. 7,16.

(١١) Ibid., p.7.

(١٢) Lusian W.Pye and Sidney Verba (eds.) **Political Culture and Development** (Princeton University Press, 1972)

حيث درس رستو حالة تركيا، وليونارد بايندر حالة مصر ، وروبرت سكوت حالة المكسيك.

(١٣) يوليوس نيريري وآخرون ، التحدي أمام الجنوب : تقرير لجنة الجنوب ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠ ص ٩٨.

(١٤) نصر محمد عارف ، " البعد الثقافي في التجارب الآسيوية للتنمية : دراسة في إشكالية الخصوصية والعالمية " ، في محمد السيد سليم و نيفين عبد المنعم مسعد (محرران) ، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا** ، القاهرة ، مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ص ص ٤٥-٧٣ .

(١٥) حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(١٦) Oliver Morrissey , Brian Smith and Edward Horesh , **British Aid and International Trade : Aid Policy Making 1979-1989** (Philadelphia : Open University Press, 1992) pp. 2-4,21-39.

(١٧) Montgomery, op. Cit, p. 51.

(١٨) Kunibert Raffer , and H.W. Singer , The **Foreign** Business **Aid: Economic Assistance and Development Cooperation** , (Brookfield : Edward Elger , 1969) p.197.

(١٩) Ibid.

(٢٠) يوليوس نيريرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

(٢١) Lumsdain, op.cit.pp.7-16

(٢٢) Ibid .,p.12.

(٢٣) Desmond McNeill, **The Contradictions of Foreign Aid** (London : Groom Helm , 1981)pp.49-62 .

(٢٤) Ibid.,pp.49.

(٢٥) Lumsdain op. cit., p.3.

(٢٦) Oval Stokke, " Aid and Political Conditionality : Core Issues and State of the Art " , in : Oval Stokke (ed.) **Aid and Political Conditionality**, (London, Frank Cass, 1995) p.5.

(٢٧) Lumsdaine , op.cit.,p.50.

(٢٨) Ibid.

(٢٩) Montgomery,op.cit.pp.7-16.

(٣٠) Ibid ., Pp.51-53; Glynn Cochrane, **The Cultural Appraisal of Development Projects** (New York: Praeger Publisher, 1979) p.9.

(٣١) Lumsdaine, op.cit., Pp.22-24.

(٣٢) Stephen Hellinger, Douglas Hellinger and Fred M. O'Regan **Aid for Just Development**, (Boulder and London: Lynne Rienner Publisher. 1988) p.2.

(٣٣) Teresa Hayter , **Aid as Imperialism**, (London : Penguin Books, 1971) p. 15.

(٣٤) Montgomery, op.cit., p. 20.

(٣٥) Stokke , op.cit.,.p.7.

(٣٦) Raffer and Singer , op.cit., p.153.

(٣٧) Stokke, op.cit.,p.9.

(٣٨) Ibid., pp.14-15.

(٣٩) Cochrane, op.cit.,pp.13-15.

(٤٠) Ibid.,p11.

(٤١) Ibid., p.17.

(٤٢) انظر في ذلك : يوسف صايغ ، **التنمية العصية : من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ؛ ١٩٩٢ ص ٣١.

(٤٣) رمزي زكي ، **فكر الأزمة : دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي** القاهرة : مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ،١٩٨٧ ص ص ١١٣،١١٤.

(٤٤) يوليوس نيريرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٩٣.

(٤٥) يوليوس نيريرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

(٤٦) Edwin M.Martin, **The United States and the Developing Countries**, (Boulder, Colorado : Westview Press, 1977) pp.8-9.

الفصل السابع

المحددات السياسية لفعالية المساعدات الخارجية للتنمية في العالم العربي

أ.د. محمد صفي الدين خربوش

تـــوطئـــة

يقصد بالمحددات السياسية تلك المتغيرات المتعلقة بالنظام السياسي في الـدول المتلقية للمساعدات، أو بعبارة أخرى تلك المتغيـرات ذات السمات السياسـية Political Characterstics. وبالرغم من تعدد التعريفـات الاسميـة للنظـام السياسي ، تستخدم هذه الورقة النظام السياسي بمعنى المؤسسات الرسميـة وغـير الرسمية التي تضطلع بصنع ـــ أو تؤثر في صنع ـــ القرار العام داخل حدود الدولـة (السياسة الداخلية أو المحلية) وفي علاقاتها مع الوحدات الدولية سواء أكـانت دولا أم منظمات حكومية وغير حكومية (السياسة الخارجية) .

وقد يرى البعض في التعريف السابق بعـض الاتسـاع الـذي مـرده إلى إمـكانيةإدراج كثير من المؤسسات والجماعات التي تؤثر على صنـع القـرارات المحلية والخارجية سلبا أو إيجابا . والحقيقة أن هذا الاتسـاع مقصـود لأن مـن السمات الرئيسية لصنع السياسات العامة Public Policies انها تتسـع لتشـمل المجالات كافـة لأن ثمة جانبا سياسيا في صنع سياسات التعليم والصحة والإسكان ، والاقتصاد بالطبع ، يماثل إن لم يفق في كثير من الأحيان لا سـيما في الـدول السائرة على درب النمو ـــ ذلك الجانـب السياسي المتعلـق بسـمات النظـام السياسي بالمعنى الضيق مثل العلاقة بين الحاكم والمحكـوم ، وبـين السـلطات ، وشكل النظام الحزبي وطبيعة النظام الانتخابي وأسلوب تداول السلطة و التحالفات الإقليمية والدولية ...الخ .

ونظرا لطبيعة الموضوع والهدف من الورقة ، تتبنى الورقة التعريف الإجرائـي التالي للمحددات السياسية من خلال التركيز علـى المؤسسـات والجماعـات والظاهرات السياسية ذات التأثير المباشر على قدرة النظام السياسي على اسـتخدام المساعدات الخارجية بطريقة فعالة . وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

١- مدى ديمقراطية النظام السياسي . وهل يتسم النظام بكونه نظاما ديمقراطيـا أم شبه ديمقراطي أم سلطويا أم شبه سلطوي ؟

٢- مدى حريـة النخبة الحاكمة في اختيار البدائل بمعنى مـدى قـدرة النخبـة الحاكمة على تغيير سياساتها وقدرتها على تحمل الثمن .

٣- مدى قوة جماعات المعارضة التي تعمل خارج النظام القائم وهل تمثل تهديـدا جديا للنظام ؟

٤- درجة الاستقرار السياسي في النظام، وهـــل هـــي مرتفعـــة أم متوســـطة أم منخفضة؟

٥- مستوى العنف السياسي لا سيما في العلاقـــة بين النظام والمحكومـــين ، أي درجة استخدام النظام للعنف الحكومي الرسمي لقمـــع المعـــارضين لبعـــض سياساته، ودرجة استخدام جماعات المعارضة للعنف في مواجهة النظام .

٦- درجـــة الشرعية التي يتمتع بها النظام الحاكم لدى المحكومين ، أي مدى رضا المحكومين عن السياسات الحكومية لا سيما في حالة اتباع النظـــم السياســـية لسياسات اقتصادية تؤثر بالسلب ــ وبخاصة في المـــدى القصـــير ــ علـــى قطاعات واسعة من المحكومين .

٧- درجة كفاءة الجهاز الإداري الذي يضطلع بتنفيذ السياسات العامة ومـــدى استقلاله عن الحكومة أو عن الحزب الحاكم .

٨- مستوى الفساد السياسي والإداري لا سيما فيما يتعلق بتطبيـــق السياســـات الاقتصادية والاجتماعية.

٩- العلاقات الإقليمية والدولية التي تتمتع بها الدولة المتلقيـــة للمساعدات ، و هل تستطيع دولة ما في حالة قطع المساعدات أن تجد بديلا أو بدائل ؟ و هل يمكن قطع أو تخفيض مساعدات إقليمية أو دولية قائمة بسبب موقف الدولة المتلقيـــة من قضايا إقليمية أو دولية على غير رغبة الدولة أو الدول المانحة ؟

١٠-مدى التزام الدولة المتلقية للمساعدات بنصائح المؤسسات الدولية ذات العلاقة لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

يترتب على التعريف الإجرائي السابق للمحددات إثارة التساؤلات التالية:

١- كيف تؤثر درجة ديمقراطية النظام السياسي في الدولة المتلقية للمساعدات على فعالية هذه المساعدات ؟ .

٢- كيف تؤثر درجة حرية النخبة الحاكمة على تغيير سياســـاتها علـــى فعاليـــة المساعدات ؟ .

٣- كيف تؤثر درجة قوة المعارضة السياسية " القانونية وغير القانونية " على فعالية المساعـــدات ؟ .

٤- كيف تؤثر درجة الاستقرار السياسي في النظام على فعالية المساعدات ؟ .

٥- كيف يؤثر مستوى العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي على فعالية المساعدات ؟

٦- كيف تؤثر درجة الشرعية التي يتمتع بها النظام السياسي على فعالية المساعدات ؟

٧ - كيف تؤثر درجة كفاءة الجهاز الإداري الذي يضطلع بتنفيذ السياسات العامة ومدى استقلاله عن الحكومة أو عن الحزب الحاكم على فعالية المساعدات ؟

٨- كيف يؤثر مستوى الفساد السياسي والإداري لا سيما فيما يتعلق بتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية على فعالية المساعدات؟

٩-كيف تؤثر مواقف الدولة المتلقية من القضايا الإقليمية والدولية على فعالية المساعدات ؟

١٠- كيف تؤثر مواقف المؤسسات الدولية على فعالية المساعدات ؟

وسوف تسعى الورقة للإجابة على هذه التساؤلات من خلال تحليل أوضاع سبع دول عربية متوسطية تتلقى مساعدات من الاتحاد الأوروبي ، وهي : الأردن وتونس والجزائر وسورية ولبنان ومصر والمغرب .

المحددات السياسية

١ـ مدى ديمقراطية النظام السياسي

فيما يتعلق بدرجة ديمقراطية النظام السياسي ، يمكن تقسيم النظم السياسية العربية، انطلاقا من درجة تطورها الديمقراطي إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

أـ النظم الملكية شبه المطلقة(السعودية، قطر ،البحرين ، عمان ، الإمارات) .

ب_ النظم الجمهورية شبه السلطوية "الجماهيرية"، (السودان، الجزائر، العراق، سورية).

ج_ النظم الملكية شبه المقيدة (الأردن ، المغرب ، الكويت) .

د_ النظم الجمهورية شبه المقيدة (لبنان ، مصر ، تونس ، اليمن) .

وقد ينظر البعض إلى هذا التقسيم نظرة ناقدة من منطلق انه يجمع بين نظم

تبدو شديدة التباين مثل الجمع بين نظم الحزب القائد (العراق وسورية) ونظم غير حزبية (الجماهيرية والسودان) ونظم تعدد حزبي (الجزائر) في مجموعة واحدة ، أو بين نظام تعدد حزبي مطلق (لبنان) ونظم تتحول من الحزب الواحد إلى التعدد الحزبي المقيد (مصر وتونس واليمن) . بيد أن السمات العامة لكل مجموعة من النظم العربية ، من منطلق التحول نحو الديمقراطية ، تبرر جمعها معا وتيسر سبيل الحصول على نتائج عامة .[1]

ويلاحظ أن دولتين من الدول موضوع الدراسة تقع في المجموعة الثانية وهي الجزائر وسورية ، بينما تقع اثنتان منها في المجموعة الثالثة (الأردن والمغرب) وتقع الثلاث الأخيرة (لبنان ومصر وتونس) في المجموعة الأخيرة .

فيما يتعلق بدول المجموعة الثانية (الجزائر وسورية) يلاحظ هيمنة السلطة التنفيذية القوية على العملية السياسية وحظر التعددية الحزبية أو فرض القيود عليها مع وجود مجلس تشريعي منتخب (أو شبه معين) محدود الاختصاصات. ومن الجدير بالذكر أن نظم هذه المجموعة قد شهدت تراجعا عن مستوى التحول الديمقراطي الذي بلغته في الماضي القريب (الجزائر) ، أو لم تشهد أي تطورات تذكر على صعيد التحول نحو الديمقراطية (سورية) .

وفي دول المجموعة الثالثة (الأردن والمغرب) حدثت تطورات إيجابية على صعيد التحول الديمقراطي خلال التسعينيات حيث تتسم بوجود مجلس نيابي منتخب وتعدد حزبي بحيث تقترب من النظم الملكية الدستورية . ومع ذلك ، يظل الملك هو المرجع الأخير بسبب ما يخوله له الدستور من سلطات تتيح له التدخل متى أراد لحفظ التوازن داخل النظام بين الاتجاهات المتباينة ، أو بين دعاة التحول إلى نظام ملكي دستوري كامل من ناحية والمنادين بالعودة إلى النظم المطلقة من الناحية الأخرى.

أما دول المجموعة الرابعة (لبنان ومصر وتونس) فتتسم بوجود مجلس منتخب وتعدد حزبي مطلق أو مقيد ، بيد أن هيمنة السلطة التنفيذية قائمة من خلال زعامة رئيس الجمهورية لحزب الأغلبية الدائم (مصر وتونس واليمن) أو لعدم وجود حزب مسيطر (لبنان) .

ومن منطلق هذا المتغير ، تبدو كل من الأردن والمغرب أكثر هذه الدول قدرة على تلقي هذه المساعدات وعلى استخدامها بفعالية .

٢_ حرية النخبة الحاكمة

ترتبط درجة حرية النخبة الحاكمة بصورة وثيقة بالمحدد السابق ألا وهو مدى ديمقراطية النظام السياسي ، حيث يؤثر كل منهما في الآخر . ويمكن تقسيم النخب الحاكمة في العالم العربي إلى المجموعات التالية :

أ_ نخب تتمتع بدرجة مرتفعة من الحرية حيث تنتفي القيود ـــ أو تكاد ـــ وتضم دول الخليج العربي والجماهيرية ، السودان ، وسورية والعراق .

ب_ نخب لا تتمتع بدرجة مرتفعة من الحرية نظرا لوجود أحزاب سياسية ونقابات مهنية ، وتعدد في الرؤى يحد من قدرة النخبة على تغيير سياساها دون ثمن وتضم الأردن وتونس والمغرب ولبنان ومصر واليمن والجزائر .

ويتضح مما سبق أن سورية تقع في المجموعة الأولى ، بينما تقع كل الدول الأخرى محل الدراسة في المجموعة الأخيرة ويعني هذا أن معظم الدول العربية المتلقية للمساعدات لا تتمتع بالحرية في تغيير سياساها العامة ، نظرا لاحتمال إثارة اضطرابات خطيرة كما حدث مرارا في الأردن وتونس ومصر والمغرب واليمن ناهيك عن الأوضاع في كل من لبنان والجزائر .

ومن ثم ، تبدو النظم الأكثر سلطوية أكثر حرية في تغيير سياساها العامة دون ثمن كبير ، بينما تضطر النظم الأخرى الأقل سلطوية إلى الاعتداد بالاضطرابات أو بالمعارضة المتوقعة .

٣_ المعارضة السياسية

على صعيد المعارضة السياسية" غير القانونية " في النظم العربية موضع الدراسة ، يمكن القول إن الجزائر تشهد معارضة مسلحة تمثل تهديدا ـــ وان اختلفت حدته ـــ إما لبقاء النظام أو على الأقل لقدرة النظام على استخدام المساعدات بصورة فعالة . ومن ناحية أخرى ، تتمتع الأردن والمغرب وسورية ولبنان وتونس ومصر بدرجة أفضل من الهدوء وان لم تخل تماما من معارضة .

ويمكن تقسيم جماعات المعارضة العربية إلى المجموعات التالية :[٢]

المجموعة الأولى:

المعارضة الإسلامية التي تعتنق الإسلام عقيدة سياسية وتسعى لتحويل المجتمع إلى مجتمع إسلامي. وحيث يحظر تكوين أحزاب إسلامية في بعض الدول العربية

(مصر وتونس) أو يمنع تكوين أحزاب معينة (الجزائر) ، توجد معارضة إسلامية مسلحة تسعى للقضاء على النظام القائم ، ولا تقبل بالانخراط في النظام السياسي القائم .

ويشكل هذا النوع من المعارضة خطرا على النظم السياسية القائمة ويحد من قدرتها على استخدام المساعدات الخارجية بصورة فعالة .

المجموعة الثانية :

المعارضة القومية دون القطرية التي تنطلق من عقيدة قومية (عربية أو بربرية أو زنجية) ويتبنى بعضها نهجا مسلحا في التعامل مع النظم السياسية مثل المعارضة الكردية في العراق أو المعارضة في جنوبي السودان ، وتحدث أحيانا معارضة شبه مسلحة في الأوساط البربرية في الجزائر وان اختلطت بتوجهات سياسية أو بأحزاب سياسية .

وتمثل هذه المعارضة ايضا حال تبنيها نهجا عنيفا يسعى لإسقاط النظم القائمة أو للاستقلال عن الدولة المركزية خطرا شديدا وتسهم في إضعاف قدرة النظم على استخدام المساعدات بصورة فعالة .

المجموعة الثالثة :

المعارضة المؤيدة للتعدد الحزبي وهي تلك التنظيمات والحركات التي تسعى لإفساح المجال أمام التعدد الحزبي الحقيقي وعادة ما تسعى مثل هذه الحركات إلى التحول نحو الاقتصاد الحر وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، الأمر الذي ينسجم مع توجهات المؤسسات والدول المانحة . ولا تمثل هذه المعارضة خطرا ذا شأن على توجهات النظم العربية حيث عادة ما يتم إرضاؤها من خلال السماح بتعدد حزبي ضمن شروط قاسية يحددها الحزب الحاكم الأمر الذي غالبا ما يفرغ هذا التعدد من محتواه الحقيقي من ناحية . ومن الناحية الأخرى ، توافق النظم العربية على قدر اكبر من الحرية الاقتصادية ، اتساقا مع شروط الدول والمؤسسات المانحة ؛ الأمر الذي قد يرضي في كثير من الأحيان أصحاب هذا النوع من المعارضة اقتناعا منهم بتأثير التحول الاقتصادي على التحول السياسي .

وتعتبر المغرب ومصر وتونس والأردن من النظم التي اتبعت هذا النهج حيث يسبق التحول نحو الاقتصاد الحر التحول نحو التعددية السياسية وان اختلفت الدرجة .

المجموعة الرابعة :

المعارضة الاشتراكية والشيوعية والتي مثلت خطرا جسيما على بعض النظم العربية وتوجهاتها خلال الخمسينيات والستينيات ، بيد أن قدراتها قد تضاءلت خلال العقدين اللاحقين حتى كادت تتلاشى خلال التسعينيات لأسباب عديدة محلية ودولية . وبالرغم من معارضة هذه الاتجاهات لكثير من السياسات الاقتصادية وعلى رأسها تلقي المعونات من الدول والمؤسسات المانحة وفق شروط تعتبرها قاسية ، فان قدرتها على التأثير في هذه السياسات تكاد تكون منعدمة .

٤_ الاستقرار السياسي :

يقصد بالاستقرار السياسي قدرة النظم السياسية العربية على إدارة صراعاتها دون استخدام العنف إلا في الحدود الدنيا وبالطريقة التي لا تسهم في تآكل شرعية هذه النظم[٣] ،أو بعبارة أخرى تمتع هذه النظم بقدرات ــ بتعبير ألموند G. Almond -تسمح لها بالاستجابة للمطالب المجتمعية دونما حاجة لاستخدام العنف الذي قد يستمر وينتهي بسقوط النظام .[٤]

ويلاحظ أن النظم العربية تشهد استقرارا ظاهريا على صعيد استمرار النخبة الحاكمة وعدم حدوث انقلابات عسكرية ، مقارنة بالعقود السابقة . بيد أن اضطرار النظم السياسية العربية لاستخدام قوى القمع لردع التحركات المناوئة لها قد تزايدت لا سيما في دول مثل الجزائر والسودان . وفي الدول الأخرى ، مثل مصر والمغرب والأردن ، اضطرت النظم إلى استخدام القوة لقمع المعارضة بصفة عامة أو القوى المعارضة لاتباع سياسات اقتصادية تحدث آثارا سلبية ، لا سيما على المدى القصير،بالنسبة لشرائح واسعة من المواطنين ذوي الدخل المحدود .

وقد يؤدي عدم الاستقرار السياسي إذا وصل إلى درجة تغيير النظام أو النخبة الحاكمة إلى تغير في السياسات العامة أو إلى عدم استقرار وزاري شديد يعوق إمكانية استخدام المساعدات الخارجية بطريقة فعالة . وقد تستخدم المساعدات أحيانا لتقوية قدرة النظام على ردع مناوئيه ، أو للإنفاق على الجهاز الأمني للحفاظ على الاستقرار ، الأمر الذي يعني عدم استخدام هذه المعونات في برامج التنمية .

٥ـ العنف السياسي :

يقصد بالعنف السياسي استخدام القوة ــ أو التهديد باستخدامها ــ لتحقيق أهداف سياسية من قبل الحكومة أو المواطنين.[٥]

وتشهد الدول العربية مظاهر متعددة للعنف السياسي يمكن حصرها في العنف الحكومي (الرسمي) والعنف النخبوي والعنف الجماهيري .

فيما يتعلق بالعنف الحكومي (الرسمي) لا تخلو دولة عربية من استخدام العنف الرسمي لقمع المعارضين وان اختلفت الدرجة . وتعتبر الجزائر من أكثر دول العالم استخداما للعنف الرسمي لا سيما منذ عام ١٩٩٢ . وتأتي بعدها السودان ومصر وسورية وتونس والمغرب والأردن . وتتراوح صور العنف الرسمي بين القتل والإعدام إلى الاحتجاز لفترات قصيرة وفض التظاهرات بالقوة ، ولا ريب أن شيوع العنف الرسمي يؤدي إلى تقليل فعالية استخدام المعونات الخارجية لتحقيق التنمية ، حيث يكاد يستحيل تنفيذ مشروعات تنموية في ظل هذه الأجواء كما هو الحال في الجزائر وفي جنوب السودان وشمال العراق .

وفيما يتعلق بالعنف الجماهيري يلاحظ أنه المقابل للعنف الرسمي ، ويبدو أنهما متلازمان لأن كلا منهما مرتبط بالآخر ، فعادة ما يواجه العنف الرسمي عنفا جماهيريا كما أن العنف الرسمي يولد عنفا جماهيريا . وتتراوح صور العنف الجماهيري من التظاهرات والاحتجاجات إلى التخريب والاعتداء على الممتلكات العامة والاغتيالات . ومن البديهي أن تأتي الجزائر أيضا على رأس الدول العربية في هذا المجال ويأتي بعدها لبنان والسودان ومصر والمغرب والأردن وسورية بدرجات متفاوتة .

أما العنف النخبوي فيقصد به العنف الذي يدور بين الأعضاء البارزين في النخبة الحاكمة ، حيث قد يؤدي التنافس على السلطة إلى صراعات مسلحة قد تستقطب عنفا جماهيريا بين المتنافسين .

ويلاحظ أن العنف النخبوي قد تراجع في النظم العربية خلال العقدين الأخيرين مقارنة بالعقود الثلاث السابقة التي شهدت كثيرا من حالات التصفية بين قيادات النخبة الحاكمة في اكثر من نظام عربي ولعل أكثرها وضوحا ما حدث في سورية خلال الخمسينيات والستينيات وفي جمهوريتي اليمن خلال السبعينيات والثمانينات وفي لبنان إبان الحرب الأهلية .

٦ـ الشرعية السياسية :

يقصد بالشرعية السياسية مدى رضا المحكومين عن السياسات العامة التي تتبناها النظم السياسية.(٦)

وثمة ثلاثة مداخل لتعزيز الشرعية السياسية هي المدخل "الكاريزمي" والمدخل المؤسسي والمدخل الأيديولوجي . وتستخدم النظم العربية أحد هذه المداخل ، أو أكثر ، لتعزيز شرعيتها لا سيما وان كثيرا منها يعاني مما يطلق عليه أزمة الشرعية .

ويلاحظ تضاؤل أهمية كل من المدخلين الكاريزمي والأيديولوجي ، حيث اختفت ـ أو كادت ـ الزعامات التاريخية التي أسست لشرعية نظمها من منطلق شخصيتها "الكاريزمية" مثل عبد الناصر وبن بله وبورقيبة والحسين والحسن والأسد . كما تراجعت أهمية المدخل الأيديولوجي مع انحسار المد القومي العربي الذي مثل شرعية لكثير من النظم إبان الخمسينيات والستينيات .

ويبدو أن المدخل المؤسسي القائم على بناء مؤسسات حديثة وقادرة وفعالة أضحى المدخل الوحيد المناسب لتدعيم شرعية النظم القائمة ، بيد أن قدرة النظم العربية على تحقيق نتائج يعتد بها في هذا السياق ما تزال محدودة . فكثير من الدول العربية لم تعرف بعد المجالس النيابية المنتخبة ، وفي الدول التي تعرفها ثمة شكوك قوية حول قدرتها على صنع القوانين ، وما يزال شخص وحيد ـ أو مجموعة أشخاص ـ تتحكم في النظم العربية ، وهو أمر يعني عدم تمتع هذه النظم بقدر من الشرعية يؤهلها لاستخدام المعونات بطريقة فعالة . وتعتبر الأردن والمغرب ولبنان نظما تتمتع بشرعية مؤسسية لا بأس بها تليها كل من مصر وتونس بينما تأتي سورية والجزائر في المرتبة الثالثة . ويعني هذا قدرة المجموعة الأولى على الاستفادة من المساعدات الخارجية بدرجة اكبر من المجموعتين التاليتين .

٧ـ كفاءة واستقلال الجهاز الإداري :

يقصد باستقلال الجهاز الإداري ألا يكون خاضعا للبرامج السياسية للأحزاب التي تتناوب على السلطة . أو بعبارة أخرى ألا يتلقى الجهاز الإداري الأوامر من مؤسسات النظام السياسي ، ولا سيما المؤسسة التنفيذية . إذ بالرغم من كون الجهاز الإداري يخضع ـ إلى حد ما ـ إلى سيطرة السلطة التنفيذية التي تشرف عليه، فان هذا الإشراف لا ينبغي أن يتجاوز صياغة السياسات العامة التي

يقوم الجهاز الإداري بتطبيقها ، وينبغي ألا يتأثر أداء الجهاز الإداري بالتغير في الحزب الحاكم .(٧)

ويلاحظ أن كفاءة الجهاز الإداري تتناسب طرديا مع استقلاله عن سيطرة السلطة التنفيذية وان كان الاستقلال التام في ظل غياب ضوابط معينة ، قد يؤدي إلى انتشار الفساد وهو ما ستتناوله الورقة لاحقا .

ويمكن القول أن معظم الدول العربية لا تعرف استقلالية الجهاز الإداري ، بل تعتبر جزءا من الجهاز الحكومي تتغير أولوياته والأهداف التي يسعى لتحقيقها بتغير شخص الحاكم وتوجهاته أو النخبة الحاكمة وتوجهاها ، الأمر الذي يعوق إمكانية استخدام المعونات الخارجية بطريقة مرضية . حيث يؤدي شعور القائمين على الجهاز الإداري بعدم استقرار السياسات العامة وخشيتهم من إثارة غضب المسئولين السياسيين إلى تعذر استخدام هذه المعونات بكفاءة أو إلى عدم استخدامها على الإطلاق . كما أن الجهاز الإداري غير الكفء يستطيع إعاقة أي برامج تنموية من خلال إجراءات تبدو تافهة لكن تأثيرها المعوق يكون كبيرا حيث يستحيل تطبيق هذه البرامج دون تدخل الجهاز الإداري . وبالرغم من المحاولات التي بذلت لتخفيف هذه الآثار في دولة مثل مصر ، ما يزال الجهاز الإداري المصري ـــ المعروف بالمركزية الشديدة ـــ قادرا على الوقوف أمام أي مشروع تنموي .

وترتبط كفاءة واستقلال الجهاز الإداري بشرعية النظام السياسي ، فكلما تمتع النظام السياسي بالشرعية ، كان قادرا على ضمان استقلال الجهاز الإداري وراغبا في منحه درجة عالية من الاستقلال، والعكس صحيح في حالة وجود نظام لا يتمتع بدرجة عالية من الشرعية لا سيما المؤسسية منها .

٨ـ الفساد السياسي والإداري :

يقصد بالفساد السياسي (والإداري) استخدام المنصب العام وسيلة للحصول على مكاسب شخصية ـــ مادية أو معنوية ـــ من خلال القيام بسلوك يتنافى مع الصالح العام .(٨)

ونظرا لغياب الرقابة الفعالة - أو ضعفها على الأقل - تنتشر هذه الظاهرة في الدول النامية ومنها الدول العربية ، ومن المعروف حصول المسؤولين السياسيين على عمولات من الصفقات والمنح المقدمة إلى دولهم. كما يعهد إلى أبناء و أقارب

المسؤولين السياسيين الإشراف على برامج إنمائية عملاقة. وعادة ما يقوم هؤلاء بتحقيق أرباح طائلة من هذه المشروعات من خلال شبكة واسعة من العملاء المنتشرين في أجهزة الدولة المختلفة ، والذين يقومون بتنفيذ المشروعات التي تعود عليهم بالفائدة على حساب نظيراتها التي لا تحقق ذلك الهدف بغض النظر عن الصالح العام . ومن شأن ذلك إعاقة أي إمكانية للاستفادة من المساعدات المقدمة أو على الأقل الحد من هذه الفائدة .

ويكاد يكون أبناء العديد من المسؤولين العرب من المتورطين في القيام بهذه الأنشطة ، بل إن بعضهم يشغل مناصب شبه رسمية تتيح له فرصة القيام بذلك بينما يمارسها البعض الآخر من وراء ستار ومن خلال شركات تابعة للقطاع الخاص الذى يضطلع بتنفيذ المشروعات الإنمائية العملاقة ، دون أن تكون شركاتهم ذات الشروط الأفضل للتنفيذ . و بالرغم من أن جزءا كبيرا من المسؤولية يقع على عاتق المسؤولين وأبنائهم وأقاربهم ، فان بعض الدول والمؤسسات المانحة تورطت في استمالة هؤلاء المسؤولين للحصول على مقابل سياسي - أو حتى مادي - بحيث يمكن القول إن هذه الشبكات أضحت شبكات دولية تتبادل المصالح والمنافع على حساب الصالح العام .

٩_التحالفات الدولية والعلاقة مع الدول والمؤسسات المانحة :

تتمتع كل من مصر وتونس والأردن والمغرب والجزائر بصفة عامة بعلاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة والدول الغربية ، وبالتالي مع الدول والمؤسسات المانحة للمعونات . ويرتبط هذا بترتيبات العملية السلمية في المنطقة ، لا سيما منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ . ومن ناحية أخرى ، لا تتسم العلاقات السورية واللبنانية مع هذه الدول والمؤسسات بالسمة التعاونية نظرا لعدم ارتباط هاتين الدولتين العربيتين بعد بمعاهدات سلمية مع إسرائيل تدعمها هذه الدول والمؤسسات المانحة .

ويلاحظ أن كلا من مصر والأردن والمغرب والجزائر وتونس تتمتع بعلاقات طيبة مع المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي) وتسير في خطط ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي أو التكيف الهيكلي الأمر الذي يجعلها أكثر ملاءمة لتلقي المساعدات من دول مثل سورية ولبنان .

الحواشي

(١) انظر لمزيد من التفصيل : محمد صفى الدين خربوش ،" التحول نحو الديمقراطية فى النظم السياسية العربية " جامعة آل البيت ، مجلة **المنارة** ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، تموز / يوليو ٢٠٠٠ : ص ص ١١-٣١.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر، محمد صفى الدين خربوش ، "التعددية الحزبية فى الوطن العربي" **قراءات سياسية**، السنة الرابعة ، العدد الثالث ، صيف ١٩٩٤.

(٣) انظر : جلال معوض ، " ظاهرة عدم الاستقرار السياسى وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية " **مجلة العلوم الاجتماعية**: العدد ١٢٨،مايو ١٩٩١ .

(٤) انظر حول القدرات لدى الموند :

G.Almond & J.Powell: **Comparative Politics A Developmental Approach** (Boston: Little Brown, 1966).

(٥) انظر حسنين توفيق إبراهيم: **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢) ؛ نيفين مسعد (محرر) **ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥).

(٦) انظر :

M.Hudon: **Arab Politics, The Search for Legitimacy** (New Haven: Yale University Press, 1977).

(٧) انظر حول علاقة الجهاز الإداري بالنظام السياسي : أحمد رشيد : **نظرية الإدارة العامة** (القاهرة : دار النهضة العربية،ط ٧ ، ١٩٨٧). وحول علاقة الإدارة بالتنمية فى الشرق الأوسط انظر :

G. Nonneman: **Development, Administration and Aid in the Middle East** (London & New York: Routhedge, 1988).

(٨) انظر: إكرام بدر الدين (محرر) **الفساد السياسى : النظرية والتطبيق** (القاهرة : دار الثقافة العربية ؛ ١٩٩٢).

التعريف بالمؤلفين

ــ أ.د. سيف الدين عبد الفتاح ، أستاذ العلوم السياسية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .(دكتوراه جامعة القاهرة)

ــ أ.د. صالح جواد الكاظم ، أستاذ القانون الدولي، وعميد كلية الحقوق بجامعة بغداد سابقا. (دكتوراه جامعة لندن)

ــ أ.د.محمد أحمد صقر ، رئيس الجامعة الإسلامية /غزة ، وأستاذ الاقتصاد بالجامعة الأردنية . (دكتوراه جامعة هارفارد)

ــ د. محمد الحسن مكاوي ، مدير السياسات والبرامج، وزارية المالية والاقتصاد الوطني في جمهورية السودان.

ــ د. محمد النجفي ، خبير في شؤون التنمية، مدير وحدة المنظمات غير الحكومية ووحدة المرأة، البنك الإسلامي للتنمية بجدة.(دكتوراه جامعة اكسفورد)

ــ أ.د. محمد صفي الدين خربوش، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة . (دكتوراه جامعة القاهرة)

ــ د.نصر محمد عارف ، أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة . (دكتوراه جامعة القاهرة)